

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



## إشكالية الأمن الاقتصادي في دول جنوب المتوسط

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ل م د في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص

-دراسات متوسطة -

تحت إشراف الاستاذ

د . ونوغي مصطفى

من اعداد الطالب

• بحبوح ضياء الدين

أعضاء لجنة المناقشة

1/.....( رئيسا )

2/ مصطفى ونوغي.....( مشرفا و مقررا )

3/.....( مناقشا )

# الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع لمن لهما الفضل بعد الله عز وجل في وجودي  
وربياني وسهرا علي راحتني الي الوالدين اطال الله في عمريهما ومتعهما  
بالصحة والعافية

الي اخوتي وجميع أبنائهم وجميع افراد عائلتي

الي زهرة واميرة عمها الكتكوتة مرام

الي كل الأصدقاء والاحباب

الي كافة الزملاء، طلبة الماستر دفعة 2018 والسنوات الأخرى

الي هؤلاء جميعا اهدي حصاد جهدي وثمره عملي

الباحث بحبوح ضياء الدين

## شكر وتقدير

أتوجه قبل كل شيء الى الله عز وجل بالشكر العظيم والامتنان الوفير على ما منحني أياه  
من نعمة العون والتوفيق والسداد

### "وأما بنعمة ربك فحدث"

كما لا يفوتني الذكر ان أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل الي:

الأستاذ الدكتور: ونوغي مصطفى الذي شرفني بقبوله الاشراف أولاً، ثم شاركني عناء  
البحث والمتابعة ثانياً، وعلى التوجيهات والنصائح المقدمة، فكان نعم المشرف وجزاه الله  
ألف خير وأبقاه ذخراً وفخراً للجامعة والطالب.

والي أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم مني كل الشكر  
والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم وانتقاداتهم التي ستنير مسارنا العلمي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل الي من ساعدني وساندني من قريب او من بعيد في انجاز هذه

الدراسة.

فهرس الجداول:

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر (2010 /2000)	47
02	تطور الإيرادات السياحية لتونس خلال الفترة 1990 - 2008.	59
03	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي في ليبيا (1970 - 2012)	61

مقدمة

تولي الكثير من الدول أهمية بالغة لمسألة الأمن الاقتصادي وأصبحت كل الأنظمة في عصرنا الحديث تضعه على رأس أولوياتها الوطنية واهتماماتها الرئيسية نظرا لارتباطه الوثيق بالأنشطة الحياتية الحيوية وإدارة مقدرات البلاد من الثروات من جهة ، ونظرا لعلاقته المباشرة في تحديد دخل الأفراد وتحديد مستوياتهم المعيشية من جهة أخرى ، ولكن الجهود المبذولة لبلوغ المستوى المرجو لتحقيقه اصطدمت في الكثير من الحالات بحواجز أو تعثرت أمام صعوبات لأسباب مختلفة وما تشابه منها قد تفاوتت من حيث حدته من بلد لآخر حسب الظروف الداخلية و طبيعة علاقات القوى في المحيط الدولي ، والجديد في الموضوع الذي نتناوله أن الأمن الاقتصادي أصبح ينظر إليه على أنه أحد المكونات الأساسية في منظومة الدفاع الوطني، بمعنى أنه قد أصبح عدم توفر حد أدنى من الأمن الاقتصادي في بلد ما يعني مباشرة هشاشة الدولة ، فالمفهوم الحديث لمسألة الدفاع الوطني أصبح يستند إلى ثلاثية تشكل النماذج الجديدة للدفاع وتمثل في الأمن الاقتصادي، الأمن المدني والأمن العسكري

من الدول ما يشكل موقع إقليمها الجغرافي مشكلة لها ، ونسوق لتوضيح ذلك مثلا لبلد ما عندما يكون إقليمه الجغرافي شاسعا وشبه جاف تقل فيه الموارد المائية الكافية والمهدد في نفس الوقت بظاهرة التصحر الجارف ويتميز بتوزيع سكاني غير متوازن يكون هذا البلد حتما في وضعية هشة لأنه سيكون ضعيفا اقتصاديا خاصة في ظل التغيرات المناخية شديدة التقلب التي يصعب معها رسم سياسات تنمية زراعية يمكنها تأمين احتياجات الشعب الأساسية من المواد الغذائية الضرورية ذات الاستهلاك الشعبي الواسع ، ومنه يجد مثل هذا البلد نفسه في حالة تبعية مفرطة للخارج تزيد من متاعب الدولة في ضبط و إعداد الميزانيات السنوية حيث أن الأسواق الخارجية ستكون هي المحدد لحجم فاتورة الاستيراد.

كذلك تشكل طبيعة التركيبة الاقتصادية لدولة ما مشكلة حادة لها ولعلى الدول المرتبطة ارتباطا شديدا بمورد واحد كـ بعض الدول المصدرة لـ مواد الطاقة كالبتروـل والغاز، ستكون بنيتها الاقتصادية هشة لأن هيكلها عاجز أو قاصر لا يسمح بإحداث التنوع في مصادر الدخل ولن يمكن لهذه الدول التحرر التدريجي من قيود التبعية في الغذاء والعلاج. وحتى في مجال إدارة الاقتصاد وسيبقى مجرد بلد " ريعي" أي سيقف عند حدود تحصيل عوائد تصديره لـ مواد طبيعية لم يكن لـجهد الإنسان فضل فيها حتى أسعار ثرواته تتحدد بالأسواق الدولية أي دون إرادتها ودون تدخل مؤثر منها ، لذلك فالـدول المصدرة " لـمادة واحدة " تواجه ضعفا هيكليا في اقتصادها يعرضها لـخطر التقلب في الأسعار ، ولا يضمن لها نظامها

الإنتاجي الأمن الغذائي ، الأمن الصحي و التكنولوجي بل وحتى صيانة منشآتها الاستراتيجية ، وهذا يعني تبعية هذه الدول في مجال المعلومات أي أن نظامها الاقتصادي سيجد صعوبة بالغة في التكيف في المقتضيات الدولية خاصة منها المتعلقة بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، أما اللجوء إلى توحيد جهود المنتجين و المصدرين لمادة طبيعية ما من أجل ضبط أسعارها لصالحهم فتراها تصطدم بسقف منخفض من الآمال ذلك لأن اعتبارات التنمية في هذه الدول وما تتطلبه من استيراد ضخ للمواد المصنعة والاستهلاكية ومستلزمات قطاعات الخدمات تقتضي بدهاء قدرة مالية معينة لمواجهة أعباءها لا يتسنى لها توفيرها بدون الاستمرار في التصدير وفق الأسعار التي يحددها لقانون السوق العالمية ولا يجدي نفعا إظهار القوة عن طريق التهديد بإحداث الندرة لأن الندرة المفتعلة في مصادر الطاقة بصفة خاصة ستؤدي ببساطة إلى ارتفاع ثمنها في الأسواق الدولية وبالتالي حدوث زيادة منطقية في تكاليف الإنتاج ومنه ارتفاعا في أثمان السلع التي ستجد طريقها للتصدير إلى نفس الدول التي كانت سببا في مسلسل الارتفاعات المتوالية مما يحيلنا مباشرة إلى ضرورة الاستعداد لتقبل ارتفاعا فاتورة الاستيراد ، منطقت العلاقات التجارية الدولية واضح ، انه صراع القوة ، ستنظر الدول الأكثر تصنيعا في العالم إلى الدول المصدرة للطاقة كمن ينظر إلى خصمه ، وأي محاولة لاحتكار عملية تحجيم الإنتاج كوسيلة لتحديد الأسعار سيتم اعتبارها جريمة في حق الدول المتقدمة التي تقود قافلة الحضارة الإنسانية إلى عوالم من التقدم التكنولوجي حيث لم تخطر من قبل على قلب بشر ، وستكون هذه الدول مطالبة بالحفاظ على ريادتها مما يضعها مضطرة في موقع المعاقب وهذا الموقع مكتسب منذ عشرات السنين تحسبا من احتمالات حدوث تقلبات في موازين القوى وتهديد المصالح امتثالا للقاعدة أن المعاقب يجب أن يمتلك قوة أكبر من الجاني حتى يتمكن من معاقبته..

وتكون أيضا الهشاشة المالية كبيرة في دولة ما حتى أنها تشكل تهديدا ثقيلًا على نظامها الاقتصادي عندما يكون نظامها البنكي قديما و متخلفا، ونظامها المالي غير فعال ، ويصاب النظام المصرفي بالضعف إذا تعطل العمل بالمعايير الدولية فيما يخص الشبكة النقدية بين البنوك في الأمور المتعلقة بنظام التعويض الذاتي ونظام الدفع الشامل ودعائم الدفع وتأمين النظام المالي، فالتأخر الكبير في عمليات التسوية المالية يؤدي إلى تذبذب معتبر للموارد وإلى أحداث سيولة نقدية غير قانونية وكذا إلى أعاقلة الاستثمار الوطني و الأجنبي ، وكل هذا بطبيعة الحال يشكل بالتالي خطرا جسيما على الأمن

المالي ، ومما يزيد في الأمر تعقيدا أن مثل هذه الأوضاع هي نتيجة أو انعكاس لغياب أكيد لإجراءات التدقيق المحاسبي الداخلي وعمليات مراقبة المعلومات الخاصة بالمودعين و المكتتبين وعدم الأخذ بالمعايير الدولية في مجال حساب المخاطر و أدوات قياسها.

شهد العالم أجمع كيف أن الصدمات البترولية الخارجية والتبعية المفرطة للخارج قد أثرتا بشدة وبشكل سلبي على التنمية الوطنية للدول النامية وزادتنا من هشاشة أنظمتها ، هذا بالإضافة إلى ارتباط النمو في العديد من الدول بالظروف المناخية التي باتت متقلبة منذ سنوات ومثل تلك البلاد التي تعرف هذه الأوضاع تعيش حالة تعرف "بالتنمية غير المنتهية " أي تلك التي لم تستقر على رسم معالم أساسية لاستراتيجيات واضحة الأهداف فهي كمن يدور في حلقات مفرغة من سياسات لا تؤسس لتنمية حقيقة ذات أسس قوية وسياسات واضحة تهدف لتحقيق أهداف محددة ، ومما يزيد في درجة تعقيد الأمور هو الاطمئنان الخادع لاستمرار تدفق عوائد التصدير في الدول ذات المورد الواحد فالفوائض المالية ليست في كل الأحوال مؤشرا ايجابيا على صحة الاقتصاد بل قد يمثل مشكلة إذا لم يستطع الجهاز الإنتاجي استيعابها ، كما أن ما تفرضه "العولمة" من تحديات لن تناسب هذه الأنظمة لأن مقاييسها الاقتصادية يحددها منتج واحد ووحيد ، ومثل هذه الاقتصاديات تكون شديدة الحساسية إزاء المحيط الخارجي الذي يتسم في أدنى مستويات اضطرابه بالتقلبات الحادة والمستمرة في أسعار صرف العملات مثل التي أحدثت كما جرى مؤخرا إضرابات عنيفة خلال الأزمة المالية العالمية في تقدير قيمة الصادرات والواردات وتقييم القوة الشرائية للاحتياجات النقدية للدول والقيمة الحقيقية لحجم الديون المالية المستحقة فيما بينها ، فالتغيرات المفاجئة في قيمة العملات أصبحت تصيب أكبر النظم الاقتصادية للدول الأكثر تصنيعا في العالم بكثير من الاهتزاز بالرغم من أنها تعتبر فرضا الأقوى منعة وصلابة ، أما بقية الدول فان الأمر ينصرف مباشرة إلى الحديث عن احتمالات قوية بحدوث ظاهرة إفقار ووهن اقتصادي يبلغ في خطورته مستوى تهديد الأمن والسيادة الوطنيين

إن الدول التي تفتنت مؤخرا إلى طبيعة هذه الأوضاع ولجأت إلى وضع معالجات لبلوغ اقتصادها مستوى من الكثافة الاجتماعية و السكانية و السياسية و الاستراتيجية قد أحالت نفسها إلى مواجهة مسألة أخرى تتعلق بالاحتياج إلى سيادة الدولة في مجال الأمن الاقتصادي حيث أن جوهر الأمن الاقتصادي يتطلب البحث عن النموذج الجديد للدولة القوية التي تضبط المسارات الاقتصادية و الاجتماعية بوسائل

ضبط و إدارة و تنظيم عن طريق شراكة لا تهمل على المدى القصير مصالح المدى الطويل بمعنى أن لا يجر الطمع في مكاسب صغيرة و ظرفية إلى إغفال الأهداف الاستراتيجية للدولة التي تعني مستقبل شعبها و مكانتها الاقتصادية ، و تبرز هنا معضلة أخرى فبين خيار تخلي الدولة عن دورها كطرف أساسي في كل عمليات التنمية و اللجوء إلى منطق اقتصاد السوق . الذي أصبح حديثا غير مرغوب فيه و محل انتقادات متعددة ، و بين الاتجاه إلى حصر مهام الدولة على عملية الضبط و التحكم تحت مفهوم " الدولة الحارسة " . التي أيضا أصبحت غير مجدية بعد بروز تحديات محيط دولي تفرضه قواعد العولمة ، أصبح الأمر يقتضي تصميم مفاهيم جديدة لدور الدولة و وضع صيغ جديدة للأمن الاقتصادي تراعي بصفة أساسية المحيط الدولي الحالي المشكوك فيه أمام الحلول الليبرالية و اختفاء منطق الدولة الحامية ، كما تهدف في الوقت نفسه إلى تحديد إستراتيجية للتنمية وفق رؤية علم الاقتصاد أي تستند إلى مسألة الفعالية و ليس إلى مسألة إيديولوجية ، فسيرورة النشاط الاقتصادي لا تتحمل الحماقات السياسية لأنه شديد التأثير بنتائجها كما أن طبيعته تأبى الانصياع نحو فرضيات قائمة فقط على مجرد ولاءات سياسية تفرضها تحالفات سياسية لا تعطي بالا للبنيات الاقتصادية و تركيباتها و مجالات النشاط المنتجة فلا تفرق بينها و بين تلك الأنشطة التي تفتقد لأدنى المقومات للنهوض بها .

ومن الدول أيضا ما يشكل موقع إقليمها الجيو. سياسي مشكلة ذات طبيعة أخرى لها حيث قد تجد نفسها أمام حالات من العداء السياسي من بعض دول الجوار لأسباب قد تتعلق بمطالب ترابية حدودية أو لإطماع في مناطق غنية بالثروات الطبيعية ، أو قد تكون هذه الدول عرضة لموجات من الهجرة السرية لمواطنين من دول مجاورة فارين من الفقر أو الجفاف أو الحروب الأهلية أو عرضة لأشكال مختلفة من الجرائم المنظمة كالتهريب و عمليات تبييض الأموال و الاتجار بالمخدرات و نشاطات عصابات قطع الطرق بالمناطق الحدودية النائية ... أو أن يكون موقعها قريبا جدا من مناطق صراع سياسي محتدم و تهديدات عسكرية لا يستبعد مع تطور حدثها أن يتطير شررها إليها ، أو أن تجد نفسها أمام التزامات تاريخية قومية تمت صياغتها في اتفاقية للدفاع المشترك ، في مثل كل هذه الحالات تبرز على رأس الأولويات ضرورة ربط علاقة وثيقة بين مقتضيات الدفاع الوطني و تنمية البلاد لأن هناك علاقة مباشرة بين مستوى التنمية عموما و مستوى القدرات العسكرية المكتسبة أو تلك التي يراد امتلاكها ، لذلك هناك من الدول في الوقت الراهن من بلغت بها الشكوك في درجة سلامة الوضع الأمني في الإقليم الذي تنتمي إليه ترى بأنه

إذا لم تتحسن الظروف الاقتصادية لجيرانها فان ذلك سيشكل تهديدا مباشرا وجادا لأمنها ولتجانسها الاجتماعي لذلك فهي تستشعر حاجتها الملحة لامتلاك قوة عسكرية رديعة بصفة دائمة كافية لضمان سلامة وأمن حدودها واستقرارها الداخلي ، ولكن امتلاك مثل هذه القوة خاصة في البلدان ذات المساحة الشاسعة وتعدد دول الجوار من جهات الأرض الأربعة يبقى رهن وجود اقتصاد قوي يضمن تمويل برامج التسليح الحديث الذي يتطور من سنة لأخرى وتمويل البرامج التعليمية المتطورة لتشكيل قدرة بشرية كبيرة مؤهلة علميا لاستيعاب واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة والمتجددة في الحرب كما في السلم ، الثابت الآن أنه لابد من تطوير الاقتصاد الذي يكون مؤسسا على المعرفة ، ومجالاتها التربوية ، الإعلام والاتصال ، التجديد ، ومناخ الأعمال، وكلها مكونات أساسية من شأنها التشجيع على اتخاذ إجراءات تحفيزية اقتصادية تتعلق بضبط الحواجز التعريفية وحق الملكية وتقوية البنية التحتية و تطوير الخدمات والمرافق العامة والتحكم في عمليات إدارة التنمية الوطنية ومشاريع الشراكة وتكريس التشاور الاجتماعي مع الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين وفق مبدأ " الديمقراطية التساهمية " بالإضافة إلى ضبط عملية التأهيل النوعي للموارد البشرية عن طريق تنظيم الدورات التدريبية ذات المستوى العالي والمتابعة المستمرة للدوريات و النشرات العلمية و التقنية المتخصصة ، إن الضرورة الآن بالنسبة للدول النامية وتلك التي تنتمي إلى مجموعة المصدرين لمادة واحدة هي الأخذ بمبدأ تضافر رؤوس الأموال والمعرفة والتنظيم كمفاتيح لبناء اقتصاد تنافسي .

قد تكون أيضا البحبوحة المالية لبلد ما سببا في بروز تعقيدات تجعله أكثر هشاشة وتتسبب بالتالي في زعزعة استقرارها إذا كان لا يلقي بالا للذكاء الاقتصادي وكان وحيد الإنتاج و التصدير ، في مجال الذكاء الاقتصادي لا توجد أسواق كبيرة أو صغيرة ولكن الجهد المبذول فيما يخص مجال الكثافة هو المعيار ، كما إنه حسب مفهوم " المناطق الاقتصادية " التي قد تبدو أنها تسهل كثيرا عملية الدخول للسوق العالمية ولكن مجرد الانتماء إليها في نفس الوقت يقلص القدرة على اختيار الشركاء بتضييق هامش هذا الاختيار في حدود دول هذه المنطقة أو تلك وبالتالي تتحدد كثيرا عمليات التحسين النوعي للإنتاج والانتشار الجغرافي لها ،ومن الذكاء الاقتصادي تقييم التوابع النسبية والأنشطة الفرعية التي تتطور داخل الاقتصاد وتقدير انعكاساتها على الأمن الوطني للبلاد في مجال إنتاج المواد الغذائية و الأودية والطاقة و السلاح .. وهكذا نلاحظ أن من السياسات ما لا ترفع العناء بل تؤدي إلى إحداث المزيد من الضغط.

إن الأمن الاقتصادي وفق ما ذكرناه إذن يشمل فيما يشمل الأمن الصحي والأمن الغذائي والأمن البيئي وأمن الطاقة ... وإذا كان المفهوم يسبق عادة الأداة، والوظيفة هي التي تحدث الهيئة فإن الأمن كونه غاية في حد ذاته يجعل الدفاع أحد وسائله ويصبح بالتالي من الضرورة المنطقية القبول بأسبقية الأمن على الدفاع على خلفية أن الأمن يعطي أولوية لتحليل ومعالجة الهشاشات بمعنى التخلف فيما يتولى الدفاع مهمة تقييم التهديدات والمخاطر، وهنا يحدث التحول من الأمن عن طريق الحرب إلى الأمن عن طريق الدفاع ومنه الدفاع الاقتصادي.

### الإشكالية:

كيف يمكن لدول جنوب المتوسط تحقيق الامن الاقتصادي في ظل التحديات المختلفة؟

### الفرضيات

- زيادة الوعي لدى صانع القرار بضرورة تحقيق الأمن الاقتصادي لدول جنوب المتوسط، يعزز فرض التنمية الاقتصادية ومنه تكريس الامن الاقتصادي.
- كلما كان الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة لدول الجنوب المتوسط، كلما سمح برفع وتيرة النهوض باقتصاداتها.

وبخصوص المناهج المتبعة في بحثنا هذا، اعتمدنا على:

**المنهج التاريخي:** الذي يتناسب وتطور الاقتصادي في الدول جنوب المتوسط

**المنهج القانوني:** مجال استخدام هذا المنهج في الجانب القانوني من الدراسة وهي القوانين المتعلقة بالاستثمار

**المنهج الوصفي:** يستخدم هذا المنهج في وصف الظاهرة المراد درستها وهذا من خلال تطرق الى مفهوم الامن الاقتصادي وكذا وصف اقتصاديات الدول جنوب المتوسط.

أهمية الدراسة:

أن موضوع الامن الاقتصادي يعد من أكثر المواضيع الهامة في الوقت الراهن، حيث أن الأمن الاقتصادي أصبح مرتبط بالامن الدولة وكذا الأمن القومي.

وتزداد أهمية هذا الموضوع كون الجزائر وشركائها في المنطقة وبحكم العلاقات التي تربطهم وكذا التحديات التي تواجههم في مجال الامن بصفة عامة والامن الاقتصادي بصفة خاصة، حيث انها معرض لجملة من التهديدات الداخلية والخارجية فيما يخص الامن الاقتصادي حيث انا دول جنوب المتوسط تمتاز بالموقع الاستراتيجي وتملك موارد طبيعية هائلة تكون اطمع العديد من الدول في العالم.

• أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة لا سيما أمام التحديات التي يعرفها الواقع الاقتصادي الهادف الى خدمة مصالح التطور والتنمية.

الأسباب الموضوعية:

الوقوف على حقائق الأمن الاقتصادي لما له من انعكاسات على جميع القطاعات وكذا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- أهمية القطاع الاقتصادي بالنسبة للتنمية المستدامة

الدراسات السابقة:

-د عمر بن قيجان المرزوقي "التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي"، مكتبة الرشر، ط، 2005.

-الطاهر مبروكي:"الامن الغذائي في المغرب العربي"، مجلة الباحث، عدد09، 2011.

تناول فيه الباحث دور القطاع الفلاحي في التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي، كما تطرق الي الإنتاج الفلاحي والتجارة الفلاحية.

- محاولة إظهار مساهمة الاقتصاد في ضمان الأمن القومي والسيادة الوطنية وبقاء الدولة.

#### • أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مايلي:

• تشخيص الوضعية الاقتصادية لدول جنوب المتوسط ومن ثم مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الاقتصادية.

• تشخيص الوضعية والأسباب والتحديات الحقيقية المرتبطة بإشكالية الامن الاقتصادي.

• تقييم الإصلاحات التي مست القطاع الاقتصادي في دول جنوب المتوسط والنتائج المترتبة عنها.

#### • أهمية الدراسة:

أن موضوع الامن الاقتصادي يعد من أكثر المواضيع الهامة في الوقت الراهن، حيث أن الأمن الاقتصادي أصبح مرتبط بالأمن الدولة وكذا الأمن القومي. وتزداد أهمية هذا الموضوع كون الجزائر وشركائها في المنطقة وبحكم العلاقات التي تربطهم وكذا التحديات التي توجههم في مجال الامن بصفة عامة والامن الاقتصادي بصفة خاصة، حيث انها معرض لجملة من التهديدات الداخلية والخارجية فيما يخص الامن الاقتصادي

حيث انا دول جنوب المتوسط تمتاز بالموقع الاستراتيجي وتملك موارد طبيعية هائلة تكون اطمع العديد من الدول في العالم.

• أقسام الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذا على خطة مكونة من ثلاث فصول وهي كما يلي:

**الفصل الأول:** تناولت الإطار المفاهيمي والنظري لمشكلة الأمن الاقتصادي، من خلال التطرق إلى مفهوم الامن الاقتصادي والمفاهيم الاقتصادية، بالإضافة إلى محددات والعوامل المؤثرة في الأمن الاقتصادي، كما تطرق الى المجالات والقطاعات الامن الاقتصادي.

**الفصل الثاني:** يتناول هذا الفصل واقع الامن الاقتصادي في دول جنوب المتوسط حيث قسم الى المبحث الأول التي يتناول الواقع وطبيعة اقتصاد هذه الدول وتبعيتها الاقتصادية

**الفصل الثالث:** أما الفصل الأخير فتطرقنا الى التحديات السياسية بالإضافة الى لضرورة وجود تنوع إقتصادي وكذلك فتح المجال امام القطاع الخاص وإعطاء حرية أكبر في هذا المجال من طرف القطاع العام.

# الفصل الأول

الأمن الاقتصادي دراسة معرفية

إن أي دولة مهما كانت قوتها العسكرية لا يمكنها أن تحيا وسط أمواج الغلاء الفاحش تلك والسقطات الاقتصادية التي انتشرت مؤخرا، إلا إذا كان هنالك صمام أمان يضمن للشعوب رخائها واستقرارها واستمرارية إنتاجها في الأسواق لتحقيق كفايات الشعب من مختلف السلع والخدمات والمنتجات المادية والعينية، وهو ما يهتم به مجال الأمن الاقتصادي ويسعى إليه.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى الأمن الاقتصادي من الجانب النظري وهذا من أجل أدراك الجيد لمفهومه وانوع الأمن الاقتصادي ومجالاته.

المبحث الأول: مفهوم الامن الاقتصادي.

المطلب الاول: تعريف الأمن الاقتصادي.

إن الأمن الاقتصادي من المفاهيم التي لم تحدد ولم يفصل فيها الباحثون لقلة الدراسات حولها رغم الكتابات الكثيرة حول الاقتصاد السياسي.

والامن الاقتصادي حسب منظمة الامم المتحدة "هو أن يمتلك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من ان يحيا حياة مستقرة ومشبعة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجيات الاساسية وهي الغذاء والمأوي اللائق والرعاية الصحية الاساسية والتعليم"

كما أن الادبيات الغربية اهتمت بدراسة الموضوع وفي هذا يقدم "كروز وناي" تعريف للأمن الاقتصادي حيث يري انه " غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية"<sup>1</sup>

ويري أيضا أن " الأمن الاقتصادي كهدف من اهداف الدولة يصبح واضح للعيان حينما تفضل دولة ما وبصورة واعية عدم الكفاءة الاقتصادية على الرضخ للضغوط الاقتصادية من الخارج او حينما تركز دواة ما على المناهج القطرية على حساب المكاسب والمزايا الاندماجية"<sup>2</sup>

يعتقد باري بوزان بان الامن الاقتصادي له علاقة كبيرة بقدرة الدول على الوصول للسوق الخارجية هذا على المستوي العالمي اما على المستوي الاقليمي فيعني شدة التنافس بين دول الاقليم للوصول الي شركات او صفقات مع جهات اخري او قوي خارجية لها وزن اقتصادي.<sup>3</sup>

أما دالي فيري أن الأمن الاقتصادي يشير الي قدرة الدولة والمجتمع في الوقت المناسب وبالشكل متصل وعلى نحو فعال، على ضمان وصول افراد المجتمع للموارد المادية التي يحتاجونها، والحفاظ عليها عند مستوي معين.

<sup>1</sup> سعيد علي حسن القليطي، "التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الامن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية" «ورقة قدمت الى: مؤتمر المعلومات والامن الوطني، الرياض (2007).

<sup>2</sup> <http://www.ilo.org/public/enlish/p>

<sup>3</sup> ماهر احمد عبد العال الضبع، دور المأسسة في تحقيق الأمن الإجتماعي والإقتصادي للمرأة الفقيرة، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد 03، 2012، ص ص 385-410.

هناك من يري أن الأمن الاقتصادي هو الثقة في امكانية الانتاج والتوزيع بطريقة عادلة وبدون معوقات، فان حسن واعطاء الاولوية لما يحتاجه المجتمع حاجة حقيقية، وبموصفات جديدة، والاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية، وعدم احتكار الانتاج بيد فئة محدودة وغير مؤهلة، وحسن التوزيع وحصول كل فرد على متطلباته الدستورية والتحسينية، وعدم حصول البعض على أكثر من احتياجاتهم بطرق غير مشروعة، وعدم التبعية الاقتصادية للغير، وتوفر ادوات التنمية الاقتصادية من مادية وبشرية،<sup>1</sup> حسب منظمة العمل الدولية يتكون الامن الاقتصادي من الامن الاجتماعي الاساسي، والذي يحدده الوصول الي البنية التحتية للاحتياجات الاساسية المتعلقة بالصحة والتعليم، والسكن، والمعلومات، والحماية الاجتماعية، وكذلك الامن المتصل بالعمل.

وارتبط مفهوم الامن الاقتصادي في العرف حول دول العالم الثالث بمعركتها المصيرية من اجل التنمية المستقلة واقامة تعاون اقتصادي دولي متكافئ وبناء وبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية.4

كما يعرف الامن الاقتصادي بأنه "الثقة في إمكانية الإنتاج والتوزيع بطريقة عادلة وبدون معوقات". ولتوضيح التعريف فإن حسن الإنتاج وإعطاء الأولوية لما يحتاجه المجتمع حاجة حقيقية وبمواصفات جيدة والاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية وعدم احتكار الانتاج بيد فئة محدودة غير مؤهلة وحسن التوزيع.

كما أن هنالك عدة مفاهيم مشابهة للأمن الاقتصادي ونقصد بذلك تلك المفاهيم الاقرب والتي تترادف في تعابيرها مع هذا المفهوم مشكلة بذلك قضية واحدة:

#### أ-الاكتفاء الذاتي:

وهو الذي يحدث عن طريق حماية وتنمية الزراعة والصناعة المحلية. والاهتمام بتطور الاعتماد على النفس في الغذاء والموارد الاستهلاكية الاخرى، وعدم المبالغة في استيرادها، والتركيز على توفير المعدات الصناعية وتطوير ومسايرة التقدم التكنولوجي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حميد الجميلي، صالح ابراهيم، دراسات في الامن الاقتصادي العربي، ط1، اكااديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005، ص17.

<sup>2</sup> عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، الأمن والامن القومي، ط2، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ليبيا، 2006، ص95.

ب- التنمية الاقتصادية:

فهي تعني عند اصحاب الفكر الاقتصادي خلق الحالات التي تخدم الخصائص الانسانية، لذا تطويرها يجب ان يأخذ ثلاث خصائص اقتصادية ومدي تعلق تلك الخصائص ب: الفقر، والبطالة، وعدم المساواة الاجتماعية.<sup>1</sup>

ج- السيادة الاقتصادية:

ويقصد بها "لهولسن وويلبوك" القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من الادوات السياسية في المجال الاقتصادي، وتتنظر الدول الى أي تهديد يتعلق بقدرتها على التأثير في بناءها الاقتصادي على انه تهديد للأمن القومي.<sup>2</sup>

المطلب الثاني: محددات الامن الاقتصادي.

برغم من ارتباط الامن الاقتصادي بالأمن السياسي وكذا بقاء الدولة الا انه يمكن حصره في ثلاث محددات رئيسية

1- الامن الغذائي:

إن مفهوم الامن الغذائي من المفاهيم التي ظهرت على إثر أزمة الغذاء العالمية خلال العقد السابع من القرن العشرين، سعت دول العالم وبدون استثناء إلى إمكانية وكيفية تحقيقه، ومفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم الغامضة الواسعة والمتشعبة ولذلك كان من الضروري وضع مفهوم محدد له، يتم علي اساسه معرفة مستوياته ومحاوره والسياسات الملائمة لتحصيله، ومنه نتناول بعض المفاهيم التعريفات للأمن الغذائي.

هناك عدة تعاريف للأمن الغذائي إلا ان التعريف الاكثر تداولاً هو "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي (دراسة في مصادر التهديد الداخلي)، ط1، دار مجدلاوي، مصر، 1993، ص17

<sup>2</sup> عبد المنعم المشاط، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي، مجلة المستقبل العربي، العدد 54، 1983، ص10.

<sup>3</sup> محمد مقض الخزاعلة، الامن الغذائي في المنظور الاسلامي، حالة تطبيقية الاردن، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي: كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك الاردن، 2001، ص4

يعتبر الامن الغذائي مسألة جد حيوية لأي دولة او امة تسعى لتحقيق امانها القومية حيث لا يمكن التغاضي عن حاجة الشعب للغذاء، حيث ان الفكر الاقتصادي يرفض بشدة الاعتماد على الاستيراد في مسألة الغذاء ويربطها بالاستقلال الاقتصادي والسياسي بسبب مسألة تحقيق الأمن الغذائي.

ويعد الغذاء سلاح ردي لتحقيق التبعية ويتبين ذلك من "سيطرة الدول المتقدمة على أكثر من 50 من الغذاء العالمي واستعماله سلاحا سياسيا"<sup>1</sup>.

والأمن الغذائي كاصطلاح علمي يقصد به انتاج العالم لكمية ونوعية من الغذاء الكافي لسد احتياجات السكان وضمان توزيع الغذاء المنتج دول العالم واقاليمه وتأمين مخزون احتياطي عالمي يكفي لسد العجز الناتج عن الكوارث الطبيعية التي تؤدي الي نقص المنتج في بعض السنوات ولهذا كان المفهوم العربي للأمن الغذائي منطلقا من ان توفير الأمن الغذائي العربي يتطلب بالدرجة الأولى ضمان إنتاج ما تحتاج الأمة العربية من أغذية بالكمية والنوعية المناسبة و توفير مخزون استراتيجي يكفي لسد النقص في الانتاج الذي يحدث في بعض السنين.<sup>2</sup>

كما أن للأمن الغذائي تأثير على التنمية الاقتصادية فمن المتوقع ان يؤثر مستوي الأمن الغذائي طرديا في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال عدة عوامل كتذبذب الإنتاجية، التضخم، عجز ميزان المدفوعات.

## 2- الأمن المائي:

لقد ولى عصر الصراعات حول النفط والموارد الباطنية وحل محله صراع أزلي قديم وستظل ضاربة جذوره في عمق التاريخ الإنساني. سياسات دولية جديدة، واستراتيجيات أمنية محكمة ستتشكل نتيجة للصراع المستقبلي حول المياه وذلك لبلوغ الأمن بمعانيه المتعددة والتي تشمل وتحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا بغية تحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع. إن لندرة المياه أثارا سلبية داخلية وخارجية.

<sup>1</sup> عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، المرجع السابق، ص 33.

<sup>2</sup> حي بكر وآخرون، تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، حلقة نقاشية من 12 الى 2009/04/23 ص5.

يقصد بالأمن المائي حسب تقرير التنمية الانسانية لعام 2006: "الحرص على أن يكون لدى شخص مصدر يعتمد عليه للحصول على مياه مأمونة بالقدر الكافي وبالسعر المناسب، حتى يتمكن من ان يعيش حياة ينعم فيها بالصحة والكرامة والقدرة على الانتاج. مع الحفاظ في نفس الوقت على النظم الايكولوجية التي توفر المياه وتعتمد عليها في الوقت. وعندما لا تتوفر تلك الظروف او عندما ينقطع السبيل للحصول على المياه، يواجه البشر مخاطر كبيرة تتعلق بالأمن البشري ترجع الى اعتلال الصحة وانقطاع سبل المعيشة".<sup>1</sup>

كما أن للأمن الامائي ارتباط وثيق بالأمن الغذائي لأنه اساس الحياة الفلاحية بمختلف أنواعها ، وقد اصبح من أكثر المفاهيم الأمنية تداولاً في الفترة الأخيرة ، نتيجة لما اسفرت عنه الدراسات المائية علي مستوى العالم و ظاهرة التصحر التي بدأت تزحف علي الكثير من بلدان العالم ، وسنوات الجفاف والمجاعة التي تعاني منها المجتمعات النامية، حيث ترجع هذه الأزمات الي النقص المتزايد في الماء، ودرجة التلوث البيئي والذي انعكس على صلاحية المياه، بالإضافة الي عوامل أخرى كزيادة الملوحة وغور المياه نتيجة لكثرة الاستهلاك ولسوء الاستغلال وتعدد مصادر استخدامه .

ويقصد بالأمن المائي قدرة الدولة علي توفير حاجة سكانها من الماء للأغراض المختلفة سواء استهلاكية او زراعية او صناعية تكلفته معقولة آخذة في اعتبارها الأجيال القادمة بالإضافة الي قدرتها على حماية مصادر مياهها.<sup>2</sup>

يعرّف الأمن المائي بأنه: «تحقيق الاكتفاء الذاتي من المياه بصفة مستدامة وفق المعدلات المتعارف عليها(\*)»<sup>4</sup> ، وهناك من نظر إلى مفهوم الأمن المائي على أنه: «وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، حيث يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها». <sup>3</sup> والبعض الآخر عرفه

<sup>1</sup> تقرير التنمية الانسانية، "ما هو ابعد من الندرة، القوة الفقر وازمة المياه العالمية"، برنامج الامم المتحدة الانمائي، PNUD، 2006.

<sup>2</sup> عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سابق، ص ص 76-77.

<sup>4</sup> زين الدين عبد المقصود غنيمي، الطاقة البديلة ومنظومة الأمن القومي لدولة الكويت ودول الخليج العربية: دراسة تحليلية تقييمية، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2008، ص 45.

<sup>3</sup> منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 21.

بأنه: « الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان، أي أنه يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كما ونوعاً، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير. <sup>1</sup>

من خلال استعراض تلك التعاريف، يمكن أن نُعرف الأمن المائي بأنه تحقيق التوازن كما ونوعاً زماناً ومكاناً، بين الموارد المائية المتاحة والاحتياجات المائية المختلفة في الحاضر والمستقبل. وهو ما يعني أن حالة الأمن المائي لأي دولة من الدول، وفي أي فترة زمنية معينة، هو دالة في الميزان المائي لهذه الدولة وانعكاس مباشر له. ويأتي الميزان المائي في ثلاث صور أو ثلاث حالات هي كالاتي:

- حالة التوازن المائي: حينما يتعادل الطلب على المياه مع حجم المعروض منها.
- حالة الفائض المائي: حينما يكون حجم الموارد أكبر من حجم الاحتياجات.
- حالة العجز المائي: حينما يكون حجم الموارد أقل من الحجم المطلوب لتلبية الاحتياجات اللازمة، فتحصل عندئذٍ ما تُسمى "بالأزمة المائية".<sup>2</sup>

وبالتالي فإن مفهوم الأمن المائي هو مفهوم نسبي وليس مطلق، حيث يجري الحديث عادة عن مستويات مختلفة للأمن المائي في البلدان المختلفة أو في البلد الواحد بحسب مراحل تطوره. ومن جهة أخرى نجد أن مفهوم الأمن المائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بغيره من المفاهيم الأخرى ألا وهي الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي والاجتماعي والأمن البيئي والأمن السياسي والعسكري ومن ثم الأمن القومي ذي المفهوم التجميعي لمختلف المفاهيم الجزئية الأخرى للأمن <sup>3</sup>.

هذا الأمر يقودنا إلى القول بأن مفهوم الأمن المائي ليس مفهوماً مستقلاً بذاته، وإنما مشتق من مفهوم آخر له طابع الشمولية والاتساع والاحتواء ألا وهو "الأمن القومي"، أي بعبارة أخرى، أصبح "الماء" عنصراً من عناصر قوة الدولة، وهذا ما ذهب إليه الدكتور "أحمد كمال أبو المجد" بقوله: « لا

<sup>1</sup> مشكان محمد العور، «صناعة الأمن المائي... وجهة نظر»، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة الأمن المائي، دبي، 2008/02/14، الإمارات العربية المتحدة: مركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي، 2008، ص212.

<sup>2</sup> محمد سالم طابع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007، ص29.

<sup>3</sup> منذر خدام، المرجع السابق، ص21.

أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي، وجوهر الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه»<sup>1</sup>.

### 3- الأمن التكنولوجي:

يعد الأمن الإلكتروني من أهم المواضيع التي تشكل أساسا لاستراتيجيات الدول والمنظمات الدولية العالمية والإقليمية، الحكومية وغير الحكومية، لمواجهة مختلف المشاكل التي تهدد استقرار الفضاء الرقمي، والذي سينعكس سلبا على السلم والأمن الدولي، وعلى هذا الأساس يركز الأمن الإلكتروني على مفاهيم ذات نطاق وطني وإقليمي وعالمي، ومفاهيم أخرى ذات أبعاد أمنية، وتكنولوجية، واقتصادية وسياسية، واجتماعية، وعسكرية...

وفي نفس السياق يركز الأمن الإلكتروني على تعزيز الحماية الناجمة عن تدابير الحد من مخاطر التكنولوجيا الرقمية بسبب استخدامها المتزايد للأغراض غير القانونية، كما يركز على العمليات القائمة على ضمان سرية وسلامة المعلومات والبيانات من كل الهجمات الإلكترونية، وبهذا المفهوم تتعاضد

أهمية هذا الموضوع في ظل الحكومات الإلكترونية الذي باتت فيها مسألة الأمن الإلكتروني من أهم التحديات التي تواجهها، إذ تم الأكد على أولوية هذا التحدي في إطار المنظمات الدولية والصكوك الدولية والمحافل العالمية بسبب ارتباطه بالعديد من المخاطر الأمنية والجرائم المنظمة كغسيل الأموال والتحريض العنصري، والإباحية الإلكترونية، والإرهاب الإلكتروني، والقرصنة الإلكترونية والتجسس الصناعي وغيرها. وله مفاهيم مشابهة مثل

### 4- أمن المعلومات:

تتعدد تعريفات أمن المعلومات وتتنوع حسب زاوية الرؤية، فنحن إذا نظرنا من زاوية أكاديمية سنجد أنه العلم الذي يبحث في نظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها ومن أنشطة الاعتداء عليها.

ولو نظرنا من زاوية تكنولوجية وفنية بحتة يمكننا تعريفه على أنه (الوسائل والأدوات والإجراءات المطلوب توفيرها لضمان حماية المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية)، ومن الزاوية القانونية

<sup>1</sup> منذر خدام، المرجع السابق، ص21.

نجد التعريف قد أخذ منحى آخر لكونه يركز على التدابير والإجراءات التي من شأنها حماية سرية وسلامة وخصوصية محتوى وتوفر المعلومات ومكافحة أنشطة الاعتداء عليها أو استغلال نظمها في ارتكاب الجريمة المعلوماتية.

### 1- تعريف الأمن المالي :

ويعكس مفهوم الامن المالي تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثمّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولما كان اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم الامن المالي.

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم الامن المالي نسوق بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

- فنعرف الامن المالي بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.<sup>1</sup>

-بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.<sup>2</sup>

يتضح أن السياسات المالية تمر عبر قنوات ثلاثة هي:

أ- الإيرادات العامة، من عوائد الأملاك العامة للأمة وخراج وضرائب، وزكاة وغيرها. ومعلوم أن بعض هذه الإيرادات العامة مخصص لأهداف محددة، وبعضها غير مخصص.

<sup>1</sup>وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص431.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.

ب- الإنفاق العام، ويشمل ذلك جميع النفقات العامة للحكومة وأجهزتها وهيئاتها، سواء أكانت نفقات عادية أم إنمائية.

ت- إدارة العجز (أو الفائض) في الميزانية، وكيفية تمويله ومصادر ذلك التمويل.

## 2- دور وأهمية الامن المالي:

### أ- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفاذي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما<sup>1</sup>.

-الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

-تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الراج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

## المبحث الثاني: المجالات القطاعية للأمن الاقتصادي

تتعدد المجالات القطاعية للأمن الاقتصادي وذلك للارتباط الوثيق بالأمن القومي وبقاء الدولة وسنحاول ذكر المجالات التي يركز عليها الاقتصاد الدولي وحتى العالمي.

### المطلب الاول: القطاع الزراعي:

منذ نشؤها توسعت الزراعة في الامتداد الجغرافي، وتم دمج تقنيات جديدة و محاصيل جديدة ووضعت التطبيقات الزراعية مثل الري وتناوب المحاصيل و الاسمدة ومبيدات الحشرات منذ فترة طويلة، لكنها قطعت شوطا كبيرا في القرن الماضي<sup>2</sup>، وقد لعب تاريخ الزراعة دورا رئيسيا في تاريخ البشرية، لان التقدم الزراعي يعتبر العامل الحاسم في التغير الاجتماعي و الاقتصادي بجميع انحاء

<sup>1</sup> سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص162

<sup>2</sup> 1-ج م . روبرتس، موجر تاريخ العلم، انظر ايضا: علي احمد هارون، جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000، نشأة الزراعة واستئناس الحيوان، ص 29-39.

العالم ، ذلك انه المزارعون قادرين علي انتاج الغذاء بصورة تفوق احتياجات اسرهم ، يصبح للبعض الاخر في المجتمع الحرية لتكريس انفسهم لمشاريع اخرى غير كسب الغذاء ومن هنا فقد جادل المؤرخون و علماء الجنس البشري بان تطور الزراعة أدى الى تقدم الحضارة.<sup>1</sup>

### 1- حالة القطاع الزراعي على المستوى العالمي:

لا يبدو الوقع الغذائي العالمي مبشرا، فصورة التي تتقلها الهيئات الاممية المختصة تشير الي ان البشر عموما يتجهون نقص في الامن الغذائي، وهذا النقص يتفاوت تأثيره من منطقة الي اخرى معتمدا على المساحات الزراعية المتوفرة، وعلى توفر المياه والقدرات البشرية المؤهلة، وعلى التكنولوجيا كما ان التغيرات المناخية والبيئية تلقي بضلالها على الحالة العامة للواقع الزراعي العالمي، ولتضيف تحديات جديدة الي الواقع الصعب أصلا.<sup>2</sup>

ولا شك ان فقراء العالم أكثر من يتحملون نتائج التغيرات المناخية والبيئية وانعدام التنمية،

ولتدهور وضع الموارد المائية والاراضي الزراعية، ولتخلف التكنولوجيا والتنمية عموما لديهم، ويضاف الي ذلك انتشار الفساد الترهل الاداري لدي الدول المتخلفة وهيمنة القوى الكبرى على اسواق العالم عبر قوانين منظمة التجارة العالمية وعبر البنك الدولي وصندوق النقد، وكل هذا يعطي صورة قاتمة تشير الي ان الفقراء والضعفاء هم من يتحملون نتائج هذا الواقع بصورة رئيسية.

وتبين الاحصائيات ان 44% من جملة السكان العالم يعملون بالزراعة<sup>3</sup> وتبرز المفارقة هنا في ان الدول المنتجة للغذاء بصورة اساسية على المستوي العالم هي نفس الدول التي تحتوي على النسبة الاقل من العاملين في قطاع الزراعة، فتبلغ نسبتهم في بريطانيا مثلا 1,8% وفي الولايات المتحدة الامريكية 1'2% وفي فرنسا 4,5% بينما تصل نسبتهم في باكستان 48% وفي الهند ونيجيريا 65% وفي مصر 55% وفي المغرب 60% وفي السودان 80% .<sup>4</sup>

1 - موسوعة ويكيبيديا، تاريخ الزراعة، علي الرابط: http // .org wiki . ar wikipedia

2 ابراهيم احمد سعيد، اسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية، منشورات جامعة حلب 1997، ص 208-209.

3 صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية، مع تطبيقات جيوبوليتيكية، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2000، ص.11

4 محمد السيد عبد السلام، الامن الغذائي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ال عدد023، شباط 1998، ص18

وعلى الرغم من محدودية مورد الارض الزراعية، وضآلة المساحات الجديدة التي اضافها الانسان عبر الاستصلاح الزراعي، الا ان الدول المتقدمة تمكنت من خلال تقنيات الزراعة الكثيفة من تحقيق زيادات كبيرة في الانتاج الكلي للغذاء، ولكن في المقابل فان الفرد من الغذاء على مستوى العالم قد نقص بنسبة 32% والواضح ان المتضرر الرئيسي من هذا النقص هو الدول النامية والتي لم تستطع ايجاد التوازن ما بين الزيادة السكانية وزيادة الانتاج الغذائي او زيادة مساحات الارضي الصالحة للزراعة<sup>1</sup>

من جانب آخر يظهر تقرير بعنوان "حالة الموارد من الاراضي والمياه في العالم للأغذية الزراعية" صادر عم منظمة الاغذية والزراعة في الامم المتحدة في 2011، انه من المرجح ان تؤدي الضغوط الديمغرافية، وتغير المناخ وزيادة التنافس على الاراضي والمياه الي تفاقم التعرض لانعدام الامن الغذائي لاسيما في افريقيا و آسيا وان التحدي المتعلق بتوفير اغذية كافية لكل شخص في جميع انحاء العالم بات يمثل تحديا خطيرا في في ضل تزايد مستمر للسكان في العالم<sup>2</sup>.

ووفقا لبرنامج الامم المتحدة للغذاء، فان العالم يوجد به جوعى اليوم أكثر من أي وقت مضى، وقد قدرت المنظمة عدد الجوعى في العالم عام 2009 بنحو 1200 مليون نسمة.

وتبين منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو] من خلا أحد تقاريرها، انه يجري استخدام 2000 الي 5000 لتر من المياه لإنتاج الغذاء اليومي للفرد الواحد، وانه بالنظر الي توقع وصول عدد سكان العالم الي 8,2 مليار بحلول 2030، فسيحتاج توفير الطعام ل 1500 مليون شخص اضافي يعيش 90/ منهم في البلدان النامية.

## 2- دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

تتعدد الاسباب التي تجعل من التنمية الزراعية امرا حيويا لمجتمع ما وكذلك تتباين درجة اهمية كل هذه الاسباب تبعا لظروف المجتمع واحتياجاته، فالعوامل مثل: عدد السكان، ومعدل الزيادة السكانية، ومدى تلبية الزراعة الحالية لاحتياجات المجتمع بالإضافة الى مدى التطور في مستوى المعيشة والظروف الدولية التي تؤثر على مدى اهمية الاعتماد على الذات او مدى امكانية الاعتماد على

1 - الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، ص199

2 الامم المتحدة، منظمة الامن الغذائي والزراعة[فاو]، تقرير بعنوان: الموارد الطبيعية، على الرابط التالي:

<http://www.fao.org/docrep/015/il688a/il688a00.pdf>

الآخرين لتوفير الاحتياجات الغذائية، كلها عوامل تسهم بصورة أو بأخرى في تحديد درجة اهتمام المجتمع بالتنمية الزراعية .

وإذا اعتبر ان المطلب الاساسي من الزراعة هو انتاج غذاء يكفي لتأمين احتياجات المجتمع، ناهيك عن الاحتياجات الأخرى مثل : الالياف لصنع الملابس ، و الخدمات الصناعية كالحفظ و التعليب و مستلزماتها ، فينبغي علينا ان ندرك الابعاد الحقيقية لضرورة التنمية الزراعية ، وفي هذا الشأن يبين سيد مرعي في كتابه "الطعام الرخيص هل انتهى عصره " ضرورة التنمية الزراعية " ليس من اجل احداث التنمية الشاملة فحسب باعتبارها اهم قطاعات التنمية ، بل من أجل توفير الغذاء للناس و مواجهة الازمات الغذائية و الضغوط العالمية التي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار بصفة دائمة وفضلا عن ذلك فان الزراعة مازالت اهم قطاعات العمل و التشغيل في كثير من الدول <sup>1</sup>.

والزراعة تعتبر المحور الاساسي لقيام أي تنمية اقتصادية حقيقية في أي بلد ، فالإنتاج الزراعي يشكل السبيل لتوفير الاحتياجات الغذائية الاساسية للمجتمع، كما انه يساهم في توفير السيولة النقدية عبر التصدير، ويشكل ايضا الاساس لتوفير العمل في القطاعات الانتاجية و الخدمية الأخرى، كما ان هذا القطاع قادر علي امتصاص اعداد كبيرة من الايدي العاملة وبالتالي التخفيف في مشكلة البطالة، و يعتمد نجاح القطاع الزراعي علي السياسة الي ينتهجها كل باد في تخطيط الانتاج الغذائي وتشجيعه، وكفاءة الانتاج و فعالية استعمال الموارد واستخدام العلم و التكنولوجيا و المؤسسات العلمية لدعم الانتاج الزراعي و الغذائي وزيادة الإنتاج.

إن الزراعة لا تشبه أي قطاع اقتصادي اخر وبالإضافة الى دورها في الاقتصاد فان لها روابط قوية جدا مع المجتمع، فقد اصبحت تشكل نظاما معقدا من الفعاليات التي يتم تنفيذها، والتي تبدأ قبل الزراعة، وتستمر الي ما بعد القطف، وكذلك فهي تنتشعب الي المستويات الصناعية والتجارية والخدماتية.

### المطلب الثاني: القطاع الصناعي:

تعتبر الصناعة بعناها الواسع الواسع تغيير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها وجعلها أكثر ملائمة لحاجات الانسان ومتطلباته، وعرفها شارلز وجاريت جونز على انها " مجموعة من المؤسسات

<sup>1</sup> سيد مرعي، "الطعام الرخيص هل انتهى عصره"، في مشاكل الغذاء والتنمية والتكامل، دار المعارف سلسلة اقرأ، الكتاب رقم 385 القاهرة، 1974، ص11.

تقدم منتجات او خدمات يمكن ان تمثل بدائل لبعضها البعض وهذه البدائل عبارة عن منتجات او خدمات تؤدي الي اشباع الحاجات الاساسية لنفس المستهلك".<sup>1</sup>

وقد اعطي مالك بن نبي مفهوم للصناعة على انها ذلك النشاط الانساني غير الفلاح الذي يسعى الي انتاج او احداث تعديل على الاشياء والمواد بهدف تحقيق غاية ما، حيث تشمل جميع الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم المختلفة فهي جميعها تدخل في مفهوم الصناعة.<sup>2</sup>

إن عملية التصنيع تعني مجرد نشاط اقتصادي بحت، فهو اكبر بذلك بكثير ، فعلمية التصنيع بمعناها الواسع هي عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي ، فالتصنيع يلزمه المزيد من التخصص في اقتصاديات النتاج بحيث يتماشى مع متطلبات الاسواق العالمية و المحلية و زيادة ما يضيفه الانتاج الصناعي لمجموع الدخل القومي، ورفع قدرته علي استيعاب القدر الاكبر من المصادر المتاحة، مثل المواد الاولية و الطاقة البشرية، كما ان التصنيع يقتضي استخدام معطيات العلم و التكنولوجيا في الانتاج الصناعي، مما يؤدي الي انتاج متطور واستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة ، وانتشار الاسلوب الصناعي الي باقي الانشطة الاقتصادية يعتبر تحولاً اجتماعياً كبيراً نحو المجتمع الحضري.<sup>3</sup>

### 1- الصناعة ودورها في النظام الاقتصادي الجديد :

انه الانتصار الواضح للرأسمالية الصناعية ، حيث لم تعد تكاد توجد اليوم منطقة مغلقة، في وجه السلع ووسائل الانتاج وفي وجه رؤوس الاموال، ان لم نقل الاشخاص كذاك مما يعني في الظاهر ان التنمية الاقتصادية كما عرفتها الثورة الصناعية في انجلترا خاصة و اوروبا و العالم عامة تنتصر بلا ريب علي نحو مدهش، ولكن في نفس الوقت تفشل احيانا فشلا ذريعا في تأمين مسار منسجم للرأسمالية دون ازمان دورية متعاقبة، فحتي النجاحات التي عرفتها البلدان الصناعية الجديدة في كل من الشرق الاقصى بآسيا و بعض دول امريكا اللاتينية لم تسلم هي الاخرى من ازمة مالية حادة عصفت في النهاية 1981<sup>4</sup>، فهل الامر يعتبر مجرد حادث لا تلبث ان تزول أثره دون ان تخلف

<sup>1</sup> شارلز وجاريت جونز، الادارة الاستراتيجية [مدخل متكامل]، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد احمد عبد

المتعال، الجزء الاول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001، ص131.

<sup>2</sup> مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، بدون سنة نشر، ص.121

<sup>3</sup> راجيش شندرا، التصنيع والتنمية في العالم الثالث، مطبعة المعرفة، مصر 1994، ترجمة: محمد محمود عمار،

ص.10

<sup>4</sup> انظر جورج قزم، الفوضى الاقتصادية، دار الطليعة، بيروت، 1994، ص10

اضرار علي الاقتصاد في تلك البلدان وهو في الارجح ما سيكون عليه الامر ، خاصة لو نظرنا الي الازمة التي حدثت في 2008 ، التي استطاعت ان تتجاوزها هاته الدول رغم حدثها، وذلك بفضل طبيعة الاقتصاد المصنع الذي يتميز بالقدرة الفائقة علي مواجهة الازمات المختلفة بأسلوب فعال لامجال فيه للتهاون و الخطأ.

أما البلدان المتخلفة خاصة تلك التي حققت انجازات اقتصادية صناعية معتبرة خلال العقود الثلاثة الاخيرة، والتي عملت على تطبيق سياسات اقتصادية صناعية معتبرة خلال العقود الثلاثة الاخيرة والتي عملت على تطبيق سياسات اقتصادية اصلاحية والتي عصفت بالازمة هي الأخرى خلال الثمانينات والتسعينات فان حالتها الاقتصادية ليست مأساوية<sup>1</sup>.

إذا كان هذا الواقع الدولي الجديد، يبدو للوهلة معقدا، بما ينطوي عليه من تأويلات وتفسيرات عديدة فانه كذلك يشير بوضوح الى اهم عوامل النمو الاقتصادي التي يقوم عليها أي نظام عالمي، ولكننا على الاقل نلاحظ ان القوى التي كانت وراء قيام كافة الانظمة التي عرفتها البشرية، كانت هي الأقوى من الناحية الاقتصادية، وكان المعبر الاساسي عن ذلك هو الانتاج الصناعي<sup>2</sup>.

## 2- الاقتصاد الريعي:

المجتمع الذي يتميز اقتصاده بالطابع الريعي الاستهلاكي الطفيلي هو لا محلة مجتمع غير صناعي، حتي وان كان مجتمع يقوم علي استخدام ادوات انتاج متطورة نسبيا يبقى انتاجه لا يفي بالحاجة سواء علي صعيد الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي، وعليه فهو اقتصاد غير منتج، وهو بالضرورة سيدفع المزيد مقابل ما يحصل عليه من انتاج الاخرين لتلبية طلباته المتزايدة وبالتالي سيجد نفسه في وقت من الاوقات بحاجة ماسة الى طلب يد المساعدة، التي ستقدم له ان وجدت وفق شروط لا تتقف مع اهدافه ومصالحه العليا، كما صل لكثير من بلدان العالم وبلدان الاشتراكية سابقا.

## المطلب الثالث: قطاع الخدمات:

يعد قطاع الخدمات أحد اهم الاتجاهات الحديثة للاقتصاديات المعاصرة بالنظر الى الحصة التي تستحوذ عليها في ميدان الشغل وكذا مساهمته المهمة في الانتاج الاجمالي، بعدما كان هذا القطاع يعاني الاهمال ويرتب في المرتبة الثالثة كونه لا يساهم في خلق الثروة لامادية منتجاته، وبعد الثورة

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 67.

<sup>2</sup> نفس انفسه.

الصناعية والتطور الصناعي نما قطاع الخدمات بسرعة فائقة وحولت معظم الاقتصاديات الي اقتصاديات خدمية وحاليا يعتبر قطاع الخدمات قلب الاقتصاد المعاصر مثل ما كانت الصناعة قلب الاقتصاد الصناعي والزراعة قلب الاقتصاد التقليدي.<sup>1</sup>

وبما أننا مستهلكين نجد أنفسنا نتلقى يوميا الخدمات مثل: التكم في الهاتف، مشاهدة التلفاز، استعمال النقل، تلقي العلاج... الخ. وتعتبر الفنادق، البنوك، المستشفيات... الخ من تقوم بأداء هذه الخدمات ولكن عادة لا توفق هذه المؤسسات في تحقيق الجودة والقيمة المنتظرة فيما يخص التناسب أو التوافق الشخصي مع الزبائن.<sup>2</sup>

### 1- قطاع الخدمات في العالم:

بدأت الاقتصاديات المتقدمة في زيادة الاعتماد التدريجي على قطاع الخدمات لتحقيق التنمية الاقتصادية، اما من خلال تحقيق نمو اقتصادي عبر نمو قطاع الخدمات بشكله المنفرد عن أي قطاعات اخرى او من خلال دعم نمو القطاعات الاقتصادية الاخرى، حيث يحقق قطاع الخدمات هذه المعادلة تشكيله الحاضنة والموصل الجيد بين القطاعات الاقتصادية بما يحقق التشبيك الاقتصادي المطلوب للوصول الي نمو اقتصادي حقيقي.

وقد تبنت معظم الدول المتقدمة هذا النهج ومن ابرزها الدول الصناعية الكبرى المعروفة باسم G71<sup>3</sup> كما امتد الامر للدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية [OECD] ، حيث اوضحت البيانات الصادرة عن هاته المنظمة ان حصة الانتاج من القطاع الزراعي هي صغيرة نسبيا في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي كما وانخفضت حصة الصناعة من المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي أيضا مقارنة بقطاع الخدمات الذي يشمل اكثر من 60% من اجمالي القيمة المضافة في معظم دول المنظمة حسب الارقام الصادرة عنها لعام 2017<sup>4</sup> ، وهذا يدل علي التحول التدريجي لتلك الاقتصاديات الي الاقتصاد الخدمي، لما له من فوائد تشكل ارتفاع القيمة المضافة و تطوير راس المال البشري و الاستفادة من التشابكات الاقتصادية العالمية.

<sup>1</sup> revue française de marketing n149 1994 p 25-1

<sup>2</sup> 2-revue française de gestion staratégia de la bonque alexander kayak semai p 44

<sup>3</sup> تشكلت عام 1976 وتضم فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية، كندا.

<sup>4</sup> - 2017 [accessed on ,dia:10.1787/a8b2bd2b-en ]oecd 2017

عالميا حققت بعض الدول نمو اقتصاديا لافتا متوازي مع تطور قطاع الخدمات لديها بشكل واضح، مع اختلاف ملامح النهوض بالقطاع الخدمي تبعا للملامح الاقتصادية والسياسية للاقتصاديات العالمية

## 2- عوامل نمو قطاع الخدمات :

النمو الحاد في الخدمات في بعض البلدان ناتج عن مجموعة من العوامل ومن بين الواجه الأكثر أهمية هو ارتفاع الضغوط التنافسية التي وقعت في هذه العقود الاخيرة، الاصلاح التنظيمي في الاسواق، النقل والاتصالات والخدمة المالية وبعض الخدمات الموجهة الي المؤسسات ترجمت في التقليل العقبات التجارية الدولية والاستثمار في الخدمات، ومع تزايد الفرص التنافسية والتبادل الدولي وفتح الحدود الدولية جراء التقدم التكنولوجي وعقود الخدمات ادى الي فتح اسواق الخدمات.<sup>1</sup>

وهناك عدة عوامل ساهمت حاليا في تغييرات ضمن تسيير الخدمات منها:

-التوجه الي خوصصة القطاع العام الخدمي و تحويله الي وحدات اقتصادية مسيرة من طرف المستثمرين الخواص و الذين يتمتعون بأهداف مختلفة.

-الابداعات التكنولوجية سمحت بالعمل علي مبادئ التكنولوجيا للاتصال والمعلومات في العلاقة مع الزبائن.

-اتساع رقعة المؤسسة الخدمية أدى الي تعميم مستوى الخدمات و تدقيق الجودة.<sup>2</sup>

وهذا النمو السريع في قطاع الخدمات زاد في حصته السوقية من نفقات المستهلكين وكذا من اهتمامات المؤسسات الخدمية بالجودة.

<sup>1</sup> . les services et la croissance economique, les editions de locde ; 2005 ;p09

<sup>2</sup> Economies de services en Europe et raison de la croissance de l'emploi dans les service , gerhard bosch, alexandra wagner, edition el sevier 2004, p 45

## المبحث الثالث: الاقتصاد المعرفي:

## المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد المعرفي.

فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة هو (اقتصاد المعرفة)، يقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع. إن مفهوم المعرفة ليس بالأمر الجديد بالطبع، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتّح وعيه. باتساع مداركه . وبعد نظره تقييماً للحياة. وارتقت معه من مستوياتها البدائية حتى وصلت إلى ما عليه الآن. غير أن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمط حياة الإنسان عمومًا، وذلك بفضل الثورة العلمية التكنولوجية. فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية، هو التحول الثالث بعد ظهور الزراعة والصناعة، وتمثل بثورة العلوم فائقة التطور في المجالات الإلكترونية والنوية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية وكان لثورة المعلومات والاتصالات دور الريادة في هذا التحول. فهي مكّنت الإنسان من فرض سيطرته على الطبيعة إلى حد أصبح عامل التطور المعرفي أكثر تأثيراً في الحياة من بين العوامل الأخرى، المادية والطبيعية. لقد باتت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية له خصوصيته، بل إنها المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية، المكمل للموارد الطبيعية. كما تشكل تكنولوجيا المعلومات في عصرنا الراهن العنصر الأساسي في النمو الاقتصادي. فمع التطور الهائل للأنظمة المعلوماتية، تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أحد أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي، حيث بلغ حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية عام 2000 حوالي تريليون دولار<sup>1</sup>. مع ثورة المعلوماتية هذه ظهرت مفاهيم من نوع (الأمن المعلوماتي) (والحرب المعلوماتية). والمثال على ذلك أن يلجأ البلد المنتج لأجهزة الكمبيوتر عند تصديرها إلى بلد ما لأغراض حكومية أو دفاعية، إلى تغذيتها ببرامج مع فيروسات خاصة مهمتها تخريب شبكة المعلومات الوطنية في البلد المعني وتشويش أفضية الاتصالات فيه أو حتى قطعها وشل المنظومات الكمبيوترية للحسابات المالية.. إلخ. إن الانتصار في مثل هذه (الحرب المعلوماتية) يكون بالطبع تدفعنا هذه الحقيقة للإشارة إلى (الهوة التكنولوجية) المتنامية بين هذه الدول، والبلدان سواء النامية أو حتى الصناعية ولكن التي فاتتها لهذا السبب أو ذاك قطار التطور التكنولوجي. إن هذه الهوة تزداد

<sup>1</sup> - محمد شنتكت عليا، الاقتصاد المعرفي: متحصل عليه من الرابط: [www.iefpedia.com/arab/wp.../2010](http://www.iefpedia.com/arab/wp.../2010)

اتساعاً ويصبح من الصعب أكثر فأكثر التضييق من نطاقها، فنتفاقم (التبعية التكنولوجية) والتفاوت في تطور الاقتصادي.

إن التقدم الحاصل في التكنولوجيا والتغير السريع الذي تحدثه في الإقتصاد يؤثران ليس في درجة النمو وسرعته فحسب، وإنما أيضاً في نوعية حياة الانسان. فثورة التكنولوجيا، وبالأخص ثورة الإتصالات والإنترنت، تؤثر في تعليم الإنسان وتربيته وتدريبه، وتجعل عامل السرعة في التأقلم مع التغيير من أهم العوامل الإقتصادية الإنتاجية. فالمجتمع، وكذلك الإنسان، الذي لا يسعى إلى مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي سرعان ما يجد نفسه عاجزاً عن ولوج الإقتصاد الجديد والمساهمة فيه

والدولة التي لا تدرك أن المعرفة هي اليوم العامل الأكثر أهمية للانتقال من التخلف إلى التطور ومن الفقر إلى الغنى ستجد نفسها حتماً على هامش مسيرة التقدم، لتتضم في نهاية المطاف إلى مجموعة ما يسمى (الدول النامية).<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: دور إدارة المعرفة في الإقتصاد المعرفي:

تُشكل عملية توليد المعرفة Generating Knowledge أو خلق معرفة جديدة وتحويلها إلى منتجات وخدمات وأساليب ذات قيمة، بالإضافة إلى المشاركة في المعرفة Knowledge Sharing عملية حاسمة بالنسبة للاقتصادات التي في طور التحول إلى الإقتصاد المعرفي. إذ أنها من خلال ذلك تعتمد بشكل كامل على تكنولوجيا المعلومات. وهنا لابد من صناعة للمحتوى المعلوماتي العربية والتي سنأتي على ذكرها في فقرة لاحقة. إن إدارة المعرفة وفرت الكثير من الفرص للمنظمات في المجتمعات المتقدمة لتحقيق تقدم تنافسي من خلال ابتكارها لتكنولوجيات جديدة، ووسائل إنتاج جديدة، وأساليب عمل جديدة أيضاً ساهمت في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة الأرباح، وكل ذلك دفع إلى خلق ما يسمى "صناعة المعرفة"، التي أصبحت اليوم من أكثر الموضوعات تداولاً. ويعتقد David Skyrme أن هناك عدة أسباب تجعل المعرفة أساسية في المجتمع، وخصوصاً للمنظمات المهنية الخدمية وهذه الأسباب هي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه

<sup>2</sup> - O'Leary, Daniel E, 1998, Enterprise Knowledge Management, *Computer*(March 1998), pp.54.  
[Available at: <http://csdl.computer.org/comp/mags/co/1998/03/r3054abs.htm>]

1- زيادة حصة الصناعات المولدة للثروة التي تعتمد على تكثيف المعرفة. مثل صناعة الوسائط، والمواد الصيدلانية، والتكنولوجيات المتطورة (والتي تتضمن الانترنت)، والخدمات المهنية، هي كلها استطاعت أن تنمو بسرعة تزيد عدة أضعاف عما هو عليه في الصناعات التقليدية.

2- يُقدَّر أن أكثر من (70%) من العمل هو في مجالات تتعلق بالمعلومات أو بالمعرفة. حتى أن الصناعات التقليدية لديها الآن عمال معرفة knowledge workers (عمال مهرة يملكون سر المهنة) أكثر من عمال يدويين manual workers .

3- هناك زيادة في قيمة الأصول غير الملموسة. فقيمة العديد من المنظمات كما تعكسها أسعار أسهمها هي عادة عشرة أضعاف أو أكثر من قيمة أصولها المسجلة في الحسابات المالية. الفرق يعود بشكل كبير إلى رأس المال الفكري، الذي يؤدي إلى زيادة الأصول غير الملموسة، كالعلامة التجارية وبراءات الاختراع وحقوق التأليف والأشكال الأخرى من الملكية الفكرية، والخبرات العلمية Know-how.

4- نمو الأسواق التي تتاجر بالأصول المعرفية. حيث هناك زيادة في عدد تجار الأصول غير الملموسة، من سمسرة البورصة إلى التجار في المشتقات المالية، فهم أنفسهم منتجات معرفية صرفة تكونت من الإبداع الإنساني.

وبالتالي على الدول النامية أن تسعى إلى توليد المعرفة أو اكتشاف المعرفة، ولا تأتي هذه المرحلة إلا بعد استيعاب المعرفة وتوظيفها في حلّ مشكلات المجتمع وتنمية أفرادهم ومواردهم .

إنّ اكتشاف المعرفة هو طريقة تتضمن أدوات ومنهجيات لتحليل البيانات النصية والرقمية بأن واحد. فمثلاً قامت بعض المنظمات بتطوير أساليب لتوليد المعرفة من قواعد بيانات رقمية، كما هو الحال في قاعدة البيانات المالية Edgar (نظام استرداد وجمع البيانات الالكترونية) Electronic Data Gathering and Retrieval System التابعة للجنة التبادل والأمن المالي الأمريكية. وقد طوّرت شركة Price Waterhouse نظاماً ذكياً سميّ Edgar Scan يجعل قاعدة Edgar متوفرة على الانترنت على الموقع:<sup>1</sup>

1 - محمد شكتت عليا، [www.iefpedia.com/arab/wp.../2010](http://www.iefpedia.com/arab/wp.../2010)، المرجع السابق

(<http://edgarscan.tc.pw.com>) ويسمح للمستثمرين بالوصول إلى دليل يحوي مجموعة مختزنة من المعلومات المالية المتاحة. وتستخرج البيانات دورياً من موقع Edgar على الانترنت (<http://www.sec.gov>) ليجري تخزينها في قاعدة بيانات أوراكل Oracle Database لدى شركة Price Waterhouse ، ويحتفظ النظام أيضاً بالمواصفات الخاصة بكل مستثمر User Profile لتسهيل تحديث القاعدة وإجابة المستثمرين. إنَّ إمكانية الدخول إلى هذا النظام والحصول على المعلومات الرقمية تسمح للمستثمر بمراقبة التبدلات التي تطرأ على البيانات عبر الزمن. وهذا ما يسهل عمليات المقارنة بين الشركات<sup>1</sup>.

المطلب الثالث: أهم الصعوبات التي تواجه الاقتصادات التقليدية نحو التحول إلى الاقتصاد المعرفي

### 1- حماية حقوق الملكية الفكرية:

ترى الشركات الدولية في احترام حقوق الملكية الفكرية شرطاً أساسياً لاضطلاعها بأنشطة البحث والتطوير في البلدان المضيفة. لكن حماية هذه الحقوق مسألة حساسة جداً في البلدان النامية. فالبنظر إلى أن القسم الكبر من البحث والتطوير العالمين في مجال العلم والتكنولوجيا يجري في البلدان المتقدمة النمو، تشكل هذه البلدان أقوى نصير لحماية حقوق الملكية. ويعود السبب في ذلك إلى أن البلدان المذكورة تمارس ما يشبه الاحتكار من حيث التحكم ببراءات الاختراع. أما البلدان النامية فهي في وضع حرمان واضح في هذا المجال بسبب قلة إنفاقها على البحث والتطوير. ومما يزيد الضرر أن حماية حقوق الملكية الفكرية يمكن أن تنتهي إلى الحدّ من تدفق التكنولوجيا في المناطق المتقدمة إلى المناطق النامية ويضاف إلى هذا أن بلد المقصد يخسر من تضيق الحماية، بينما يتمتع بلد المنشأ بوضع أفضل<sup>2</sup>.

يعتبر قانون الملكية الفكرية أنّ المعرفة والمعلومات هي كنوع من الملكية. يتحمل اعتبار المعرفة كملكية خاصة عواقب مقلقة. مثلاً تشتري إحدى الشركات الابتكارات المستخدمة في محركات البحث. فتنشأ النزاعات القانونية فيما إذا تم ربط أحد المواقع على شبكة الانترنت بموقع آخر بدون إذن أو

<sup>1</sup> -O'Leary, Daniel E. ibid. pp.56

<sup>2</sup> -Dorbolo, Jon. Economics Epistemology. Newsletter on Philosophy and Computer, vol.97. (Fall 1997)

تعويض. تدّعي إحدى الشركات الكيميائية حقوق التأليف للشيفرة الوراثية للنباتات التي استخدمها الناس المحليين بفعالية منذ ألف سنة صار مستقراً أن كثيراً من التقنيات المضمرة في المعارف الشعبية تشكل حلولاً عبقرية للمشكلات المحلية مثلاً استخدام جذوع النخل في تدعيم المباني والأسطح في البيئات العربية الصحراوية الذي يفضل عن التقنيات الغربية الحديثة خاصة في مقاومة عوامل المناخ الصحراوي القاسي بما لا يقاس، وفي وصفات الطب الشعبي في العالم الثالث الأمر الذي أدى بالشركات عابرة الجنسيات أن تتدافع لاستملاك مثل هذه المعارف وتحويلها إلى معارف محتكرة تحميها براءات اختراع تمنعها عن ملاكها الأصليين<sup>1</sup>. كما أنه يمكن أن يكون لتطبيق حقوق الملكية الفكرية، وخصوصاً في براءات الاختراع تأثير على الأسعار في البلدان النامية. وقد خلصت دراسة تناولت أثر حماية براءات الاختراع في صناعة المستحضرات الصيدلانية في الهند أن الأدوية الجيدة هي التي هي مجرد نوع جديد من دواء موجود فعلاً ليس لها إلا أثر ضعيف على الأسعار، في حين أن الأدوية الجديدة التي تمثل فتوحات في مجال الطب تباع بأسعار تتجاوز بكثير المستويات التي تكون عندها قدرة على المنافسة، وقد تلحق خسائر كبيرة بدولة الرعاية.

## 2- الإرهاب المعلوماتي:

ليس من شك أن لتكنولوجيا المعلومات - مثلها مثل التكنولوجيات الأخرى - وجهها القبيح الذي أخذت ملامحه تزداد وضوحاً يوماً بعد يوم، وبتنا نسمع عن عنف عصر المعلومات وإرهابه وقد اتخذ صوراً مختلفة أشد اختلاف عما سبقها، سواء من حيث الأساليب أو وسائل التصدي، والأهم من هذا وذلك، من حيث آثارهما، المباشرة وغير المباشرة، سواء على الفرد أو المجتمع الإنساني بصفة عامة. وعلى اختلاف مظاهره ومستوياته، يكون العنف سلوكاً يمارسه من بيده القوة على من لا حول له منها، والمعلومات بلا شك - بصفتها مصدراً للقوة - من أمضى أسلحة العصر، و"المعرفة قوة" كما تلخصها لنا مقولة فرنسيس بيكون الشهيرة، والتي ربما سبقتها إليها بآلاف السنين إمبراطور الصين سان تسو مقولته: "المعرفة هي القوة التي تمكن العاقل من أن يسود، والقائد من أن يهاجم بلا مخاطر، وأن ينتصر بلا إراقة دماء، وأن ينجز ما يعجز عنه الآخرون". وإن ما يشهده عصرنا من تطورات قلبت رأساً على عقب مقولة بيكون سألقة الذكر، فكما أن "المعرفة قوة" ف "القوة أيضاً معرفة"،

<sup>1</sup> تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003). نحو إقامة مجتمع المعرفة. UNDP. عمان - الأردن، ص36.

كما خُص إلى ذلك ميشيل فوكو، وقد قصد بذلك أن القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية والأيدولوجية تعمل - بصورة مباشرة وغير مباشرة- على توليد خطاب معرفي يخدم أغراضها ويروج لأفكارها سعياً لتثبيت سلطتها وتأمين مصالحها بالتالي. إن المعطيات الجديدة التي كونت ما يطلق عليه الاقتصاد المعرفي الذي يحكم العالم الآن، حيث القوة تقاس بقدر ما نملك من معرفة، وبقدر ما نحول تلك المعارف إلى منتجات أو تقنيات أو خدمات في المجتمع، جعلت مستقبل التعليم في العالم العربي مرهوناً بقدرته على متابعة ما يحدث في العالم من تطورات في المجالات العلمية المختلفة في شتى العلوم الاجتماعية والإنسانية والبحثية والتطبيقية، من خلال إدماجها في المناهج التعليمية، واستيعابها، والسعي إلى تطبيق منجزاتها، ثم الإضافة إليها فيما بعد من خلال البحث العلمي وتنمية التقنية. وهذا يفرض علينا مسؤولية البحث عن طريقة تقلل الفجوة المعرفية بيننا وبين العالم بقدر ما نستطيع.

يزخر قاموس العصر بالعديد من مصطلحات العنف المعلوماتي نذكر منها على سبيل المثال

لا الحصر<sup>1</sup> :

العنف الرمزي، الاستغلال المعلوماتي، الفجوة الرقمية، التجويع المعرفي، العصف بالعقول، تزيف العقول عن بعد، الإمبريالية الرقمية.

بصفة عامة يمارس العنف المعلوماتي من خلال ما يمكن أن يطلق عليه "القوى الرمزية اللينة" التي تختلف جوهرياً عن القوى التقليدية الصلدة، فهي تعمل بالجدب لا بالضغط، وبالترغيب لا بالترهيب، وتستخدم لغة تخاطب العقول والقلوب، من أجل اكتساب الآراء لا كسب الأرض، ومن أجل انتزاع الإرادة الجماعية لا نزع السلاح والملكية، ومن أجل فرض المواقف وزرع الآراء بدلاً من فرض الحصار وزراعة الألغام. إنَّ خطورة عنف المعلومات تكمن في طبيعة القوى اللينة، فعلى العكس من القوى الصلدة التقليدية التي تستخدمها الجيوش والأجهزة البوليسية تزداد ضراوة القوى اللينة كلما رهفت واستترت وخفتت فيها نبرة القوة وفاجتها.

وهنا لا بد لنا من إشارة إلى الهاكرز، هو المتخصصون أصحاب الخبرة العالية في تكنولوجيا المعلومات، فقد أثبتوا قدرتهم العالية في اختراق شبكات المعلومات وكسر شفرات المحافظة على سرية

<sup>1</sup> على، نبيل. (2002). عنف المعلومات. وإرهابها. مجلة العربي - العدد 526

البيانات. وتبدأ قصة الهاكرز منذ نهاية الخمسينيات حين أدرك المبرمجون الأوائل أنهم الفاتحون الجدد لصفحة جديدة من تاريخ البشرية، حيث أطلقوا على أنفسهم "المبرمجون الحقيقيون"، وشكلوا نخبة تتعامل مع هذا العالم المعقد بتعاون وثيق ومفتوح فلا مجال لاستئثار أحد بمعلومة جديدة أو تطوير. ومن أهم مبادئ ميثاق شرف الهاكرز الأساسية هي<sup>1</sup>:

1- أن المعرفة والمعلومات ينبغي أن تكون في متناول من يريدونها من دون أي قيود مهما كانت المبررات.

2- أن الهاكر الحقيقي يتميز بالفضول الشديد والظمأ للمعرفة التي تعطيه متعة كبيرة، ولا يقف أمامه أي عوائق تحول بينه وبين التعلم من أي مصدر، فكل المصادر ينبغي أن تكون مفتوحة، ومن ثم فالدخول إلى الشبكات الالكترونية وأجهزة الكمبيوتر الأخرى أمر محمود ما دام هدفه البحث عن المعرفة، وفي المقابل فإن الهاكر نفسه يظل مصدراً مفتوحاً لمن يطلب منه المساعدة أو المعرفة مما لديه.

3- أن الهاكر لا يضع ثقته في السلطات أيّاً كان مصدرها.

من المعروف أن لدى وكالة المخابرات الأمريكية ومكتب التحقيقات الفدرالي، فرقاً متخصصة من الهاكرز لا تقتصر مهمتها على حماية شبكات معلوماتهم الحيوية بل تتجاوزها إلى اختراق شبكات الغير في حال الضرورة، ويكفي دليلاً على ذلك ما تعرضت له مواقع الإنترنت الخاصة بالجمعيات والجماعات العربية والإسلامية من أعمال تعسفية في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر إضافة إلى ما تعرضت له بعض المواقع الإخبارية العربية خلال الحرب على العراق.

<sup>1</sup> جريس، حنا. (2002). الهاكرز، ثوار أم إرهابيون. مجلة العربي - العدد 519 على، نبيل. (2002). عنف

المعلومات.. وإرهابها. مجلة العربي - العدد 526

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن مفهوم الأمن الاقتصادي ينقسم الى عدة أقسام، كما تطرقنا الى محددات الامن الاقتصادي كمؤشرات على الامن الاقتصادي كما انا هذا الأخير ينقسم الى عدد من المجالات القطاعية للأمن الاقتصادي وارتباطها بالأمن القومي وبقاء الدولة.

كما تطرقنا الى الاقتصاد المعرفي والإدارة المعرفة حيث انه فرع جديد من فروع العلوم الإقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة هو يقوم على فهم جديد أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع. وأهم الصعوبات التي توجه الاقتصاد التقليدي

# الفصل الثاني

واقع الأمن الاقتصادي في دول جنوب المتوسط

في سياق التطور الذي يعرفه الاقتصاد العالمي والتغيرات الجيوسياسية الجارية في العالم الجديد، لم يعد بالإمكان الحديث عن المكانة الاقتصادية والسياسية وضمن الامن الداخلي والخارجي للدول إلا إذا كان هناك إقتصاد قوي ومتنوع يضمن الامن والتنمية والاستقرار الدولة.

وعلى غرار دول العالم فإن دول جنوب المتوسط تسعى لتطوير اقتصادها وهذا من خلال محاول الخروج من الاقتصاد الريعي وتنويع صادراتها وهذا الأخير يضمن أمنها الاقتصادي ما إذا كان هناك إصلاحات حقيقية تمس الجانب الاقتصادي وحتى السياسي ومن خلال فصلنا هذا سوف نتطرق الى واقع الاقتصاديات هذه الدول وتبعيتها الربيع البترولي والسياحي المتمثل في كل من الجزائر وتونس والمغرب وليبيا.

## المبحث الأول: واقع الامن الاقتصادي الجزائري:

المطلب الأول: تطور الاقتصاد الجزائري:

### 1/ مرحلة الانتظار: (1962 - 1966):

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل التسيير للجهاز الإنتاجي نتيجة مغادرة المعمرين، الأمر الذي أدى إلى تولي العمال الجزائريين إلى إدارة المشروعات الاقتصادية الموجودة في تلك الفترة (مرسوم 1963 حول التسيير الذاتي)، كما تعتبر هذه المرحلة أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية كما قامت الجزائر بتأميم الأراضي الزراعية والمناجم خلال 1963 و 1966 على التوالي.

### 2/ التصحيح الهيكلي الأول: (1967 / 1979):

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات التنمية وهي على الشكل التالي:

أ/ **المخطط الثلاثي 1967 / 1969**: يهدف هذا المخطط الى إنشاء قاعدة لنهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين على أحسن وجه، لقد ركزت الاستثمارات في هذا المخطط على الجانب الصناعي، حيث خصص لهذا المخطط 11.081 مليار دج.<sup>1</sup>

ب/ **المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973)**: تتمثل غاية هذا المخطط في تكثيف وتعزيز بناء إقتصاد إشتراكي مستقل، وهو يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعية و المانجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة وعصرية وخصص لذلك مبلغ 27.700 مليار دج باعتماده على الموارد الوطنية للتمويل وهذا ما يؤكد استمرارية السير الذي اختارته الجزائر في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي.

ج/ **المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977)**: لقد بقية الأهداف العامة للمخططات نفسها مع التركيز على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر، وكانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع وهذا من أجل رفع الإنتاج في أقرب الأجل وتوفير مناصب الشغل فقد خصص لهذا المخطط 110.2 مليار دج.

<sup>1</sup> كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، ع.8، (جانفي 2005)،

### 3/ المرحلة التكميلية (1978 - 1980):

هذه المرحلة تعتبر مرحلة إنتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي إنتهت فترته سنة 1977، والمخطط الخماسي الأول الذي شرع في تطبيقه سنة 1980، وقد خصصت لهذه المرحلة لإستكمال البرامج الإستثمارية التي لم يتم تنفيذها في اجالها ، حيث خصص لهذه المرحلة (التكميلية) المقدرة بـ 107.43 مليار دينار وقد تم توزيع حجم الاستثمارات الفعلية لسنة 1979 على النحو التالي:

#### 1- التصحيح الهيكلي الثاني (1979 - 1987)<sup>1</sup>:

أ- المخطط الخماسي الأول: إستندت هذه المرحلة إلى مخططين خماسيين امتدت فترتهما من (1980-1989)، كانت قرارات المخطط الخماسي الأول تهدف بالدرجة الأولى إلى تغطية نفائص المشاريع المتبقية من المخططين السبعينات ومحاولة إنمائها.

#### ب/ المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

لقد كان الهدف من هذا المخطط هو استثمار وتنمين الطاقات الاقتصادية المتاحة وهي عملية مرتبطة بالتسيير والإنتاج وتدعيم شروط أسناد القطاع الإنتاجي عن طريق تنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في شبكات النقل والسكن والتكوين والصحة وغيرها.

ولكن ما يعاب على هذه الفترة هو الازمة النفطية 1986 التي كانت أثارها سلبية على عدة جوانب مثل الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي هذا ما أدى الى مراجعة كل السياسات التي كانت في تلك الفترة واحداث تغيير هيكلي وجوهري من خلال مسار إيديولوجي جديد يرتبط بسياسة إقتصاد السوق والتوجه نحو الليبرالية والتعددية.

#### المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الانتقالية (1989 - 1999):

##### 1/ الاتفاق للاستعداد الإنمائي الأول في 30 ماي 1989 إلى 30 جوان 1990:

في مارس 1989 قام وزير المالية الجزائري بإرسال خطاب إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، تعهدت فيه الحكومة آنذاك بالإنخراط في اقتصاد السوق والمُضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف، ومراجعة دور الدولة في النشاط

<sup>1</sup> صالح صالح، محاضرة حول: الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967 -

1989، الجزائر، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016.

الاقتصادي واقتصاره في تنظيم وتعديل النشاط الاقتصادي خلال فترة التحويل، واعتبر بأن العنصر الأساسي في الاصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص<sup>1</sup>.

## 2/ الاتفاق الثاني للاستعداد الإنمائي 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992 :

نظرًا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية من خلال تطبيق الاتفاق السابق، أبرمت الحكومة اتفاقًا مع البنك العالمي تحصل بموجبه على قرض بقيمة 350 مليون دولار<sup>2</sup>.

ويخصص للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ويهدف هذا الاتفاق إلى:

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تحرير التجارة الخارجية.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة.

## 3/ البرنامج الحكومي 1992-1993:

- أصبحت الدولة تلعب دورًا حيويًا في تنظيم العمل الاقتصادي المتعلق بالتجارة الخارجية وتوجيه الادخار الوطني نحو النشاطات المنتجة.
- إلغاء نظام الصناديق المساهمة لفائدة تنظيم يقوم على أساس مجتمعات صناعية أو مالية.
- الرقابة على الصرف فلقد حدد النظام 92-04 شروط وقواعد تنفيذ هذه الرقابة<sup>3</sup>.

## 4/ برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995.

- استعادة وثيرة النمو الاقتصادي ليصل إلى 03 % سنة 1994 و 6 % سنة 1995.
- خلق مناصب شغل وتوفير السكن والمحافظة على القدرات الشرائية للطبقات الفقيرة.
- مواصلة التطهير المالي للمؤسسات والبنوك<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> كربالي بغداد، مرجع سابق، ص 05.

<sup>2</sup> مراد جنيدي، الاصلاحات والانعاش الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014/2015)، ص.52

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص.53.

<sup>4</sup> عبد الله بلوناس، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورق مقدمة للملتقى الدولي حول : تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية 29 - 30 أكتوبر. 2001

برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998): أعطت المؤسسات المالية موافقتها على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقية الموسعة للقرض وذلك بتاريخ 22 ماي 1995، ولقد حدد مبلغ الاتفاق بـ 1169.28 مليون وحدة حساب خاصة وتهدف هذه السياسة إلى إزالة أثر السياسة الاقتصادية الاشتراكية، من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية مع مراعاة مراحل النمو الاقتصادي، وترتب عن ذلك مراجعة برنامج الإصلاحات الزراعية التحول من إعادة التوازن للقطاع ووضعه في مسار صحيح أي الانتقال من التسيير الإداري إلى حرية اتخاذ الإنتاج.<sup>1</sup>

المطلب الثالث: البرامج التنموية خلال فترة (2000 / 2014)

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001/ 2004)

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهي متمثلة أساساً في دفع عجلة النمو في الجزائر،.<sup>2</sup> وفي هذا الصدد نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات:

1/ دعم النشاطات الانتاجية: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) يتمحور حول:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف وتوسيع مناصب شغل الريفي.
- مكافحة الفقر والتمهيش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين؛ وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 65 مليار دج.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل - التجربة الجزائرية - (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2009)، ص.7.

<sup>2</sup> ناجية صالح، فتحة مخناش، مداخل حول: آثار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات أفاق النمو، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001 - 2014، الجزائر، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 11/12 مارس 2013، ص.03.

<sup>3</sup> عمر عبو، عبو هودة، مداخل حول جهود الجزائر في اللفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الجزائر، جامعة شلف، كلية العلوم القانونية

ب/ الصيد والموارد المائية:

بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة له، نظرا لطول الساحل الجزائري يمكن القول أنّ الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية، متضمن البرنامج البناء، تصليح وصيانة البحرية وكذا التكييف، التقييم، التبريد وإنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة، على وجه الخصوص:

- تخصيص موارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي، والصيد البحري الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي.
- إدخال إجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.

2/ التنمية المحلية والبشرية:

أ/ التنمية المحلية: يقدر هذا البرنامج ب 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، والتدخل فيما يخص التحسين النوعي للإطار المعيشي للمواطنين، كما يتضمن انجاز مخططات البلدية الموجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية.<sup>1</sup>

ب/ التشغيل والحماية الاجتماعية: يقدر هذا البرنامج ب 16 مليار دج، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة، أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا 3 مليار دج، إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة 0.7 مليار دج وأخيرا 3 مليار دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.

3/ تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشة: قدر هذا البرنامج بغلاف مالي قدره 210.5 مليار دج، تشكل من ثلاثة جوانب هي:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 02.

ب/ إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات: ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، وسيسمح هذا البرنامج بتقديم تحسن ج- تنمية الموارد البشرية: تقدر تكلفة البرنامج ب 90,3 مليار دج، تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية)، كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي.<sup>1</sup>

### ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005/ 2009)

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو جملة من الأهداف منها:<sup>2</sup>

1/ تحديث وتوسيع الخدمات العامة: قصد تحسين الإطار المعيشي وكتكلمة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

2/ تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

3/ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: من خلال الدور الذي يلعبه كليهما في تطوير النشاط الاقتصادي، فتطويرها يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية وذلك عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد بالاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، اما البنى التحتية فلها دور هام في تطوير النشاط الانتاجي خصوصا في دعم انتاجية القطاع الخاص.

4/ رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 04.

<sup>2</sup> باية ساعو ، الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وافاق، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة: في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي، 2009)، ص 159.

بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دج.

### ثالثا: برنامج التنمية الخماسي 2014/2010:

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21.214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري، ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار.

يخصص برنامج 2014 /2010 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك

على الخصوص من خلال:

- ما يقارب 5.000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم و التكوين المهنيين.<sup>1</sup>

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2004.

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

<sup>1</sup> ناجية صالح، مرجع سابق، ص ص. 09، 10.

- تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
  - أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.
  - وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.
- خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشأة القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:
- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
  - أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
  - ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم.
  - وما يقارب 1500 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.
- وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:
- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.
  - أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج

• وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2014/2010 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.<sup>1</sup>

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2014/2010 غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويجمع خبراء الاقتصاد أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين استراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، وتشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه الجزائر في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40 % من الناتج الوطني المحلي، وأكثر من 60 % من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية، ويساهم ب 97 % من إيرادات الصادرات الجزائرية.

**الاقتصاد الجزائري وتابعيته للمحروقات:**

**1/ سيطرة المحروقات على حجم الصادرات:**

من بين التأثيرات الايجابية لارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، تعزيز الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية وعلى هذا الأساس، ومما لا شك فيه أن هناك ارتباط وثيق

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 11.

بين أسعار النفط ومستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط وخصوصا في الجزائر مثلما يبينه الجدول التالي: <sup>1</sup>

الجدول رقم (01): نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر (2010 /2000) (مليون دولار)

السنوات	قيمة الصادرات الاجمالية (مليون دولار)	قيمة الصادرات من قطاع المحروقات (مليون دولار)	قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات (مليون دولار)	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الاجمالية (%)
2000	22301	21419	882	96.04
2001	19132	18484	648	96.61
2002	18827	18091	736	96.10
2003	24612	23939	673	97.26
2004	32083	31302	781	97.56
2005	46001	45094	907	98.03
2006	54613	53429	1184	97.83
2007	56518	58206	1312	97.79
2008	78230	76340	1890	97.58
2009	43216	41775	1441	97.35
2010	57150	55700	1450	97.16

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات ((C.N.I.S) حصيلة سنوات 2000 إلى 2010

Ali Ti touche, Journal El Watan du 26 Janvier 2009 - Rubrique

Economie.

<sup>1</sup> نبيل زغبى، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الاوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2012)، ص. 46.

يمكننا من خلال هذا الجدول ملاحظة المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والأرقام القوية والمخيفة في نفس الوقت نظرا للحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على العائدات وعلى حجم الصادرات الجزائرية للخارج، حيث تمثل صادرات الجزائر من المحروقات معدل 97% من إجمالي الصادرات منذ سنة 2000 والمساهمة المتبقية والمقدرة بحوالي 3% فهي تتمثل في الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجد محدودة، حيث بلغت قيمتها القياسية لحد الان 1890 مليون دولار في سنة 2008.

وأما على المستوى العالمي فبالنسبة للأداء الخارجي المتعلق بالتجارة الخارجية، تقدر مساهمة الجزائر في إجمالي الصادرات السلعية العالمية ب 0,45% وب 0,17% في إجمالي الواردات العالمية في سنة 2006 حسب ما جاء في تقرير للمنظمة العالمية للتجارة لسنة 2007، وهو ما يعكس الوزن النسبي الضعيف للاقتصاد الجزائري عالميا.

## 2/ أهمية المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية :

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97.5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر انها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت ب 66% من مداخيل الدولة الضريبية، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجبابة البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

كما بلغت المداخيل الجبائية النفطية الفعلية 2711,4 مليار دج سنة 2007، حسب ما أعده مدرس الجبابة للمؤسسات الكبرى، للسيد جيلالي قويدر بن حامد، ويجدر التذكير أن توقعات قانون المالية لسنة 2007 الخاصة بالمداخيل النفطية كانت قد راهنت على 973 مليار دج ويعود الارتفاع الكبير للفائض الجبائي المحصل عليه سنة 2007 بصفة خاصة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بينما قدر السعر المرجعي بالنسبة لحساب هذه المداخيل 19 دولار للبرميل ويدفع هذا الفائض الذي

يقدر بحوالي 1739 مليار دج ( فارق بين المداخيل الجبائية النفطية والمداخيل المقررة في قانون المالية) إلى صندوق ضبط الموارد الذي ارتفعت موارده إلى 3215 مليار دج في نهاية ديسمبر 2007 بعد أن كانت 2931 مليار دج في نهاية سنة 2006 ، وبلغت مداخيل الضريبة المباشرة النفطية 1102.4 مليار دج سنة 2007 بالنسبة لسوناطراك.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: واقع الامن الاقتصادي في المغرب:

#### المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد المغربي:

**1- قطاع الفلاحة:** المغرب على غرار باقي دول العالم الثالث الغير منتجة للنفط يعتمد أساسا على الفلاحة، ويصنف ضمن الدول الفلاحية. لكن رغم هذا التصنيف، فالقطاع الفلاحي في المغرب لم يتجاوز 20% من الناتج الداخلي الخام إلا في بعض السنوات. هذه المساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي تفسر العجز الحاصل في تلبية الطلب الداخلي، الذي يتم سده غالبا بالاستيراد من الخارج. رغم المجهودات المبذولة للرفع من الإنتاجية الفلاحية عن طريق السقي، فإن الفلاحة لازالت مرتبطة بشكل كبير بالتساقطات المطرية. وإذا كانت الفلاحة قد أهملت مقارنة مع الصناعة في سنوات الستينات، فإنها استفادت من عدة مزايا خلال السنوات التي تلت، منها إنشاء صندوق للإصلاح الفلاحي، والإعفاء من الضريبة إلى سنة 2000 تم 2020. وقد تم تحرير القطاع الفلاحي في أواسط الثمانينات. وتمحور برنامج التحرير والانفتاح على توجهات سبعة:

- عقلنة تدبير شؤون السياسة المالية بواسطة تحسين نظام المراقبة المالية والإدارية المطبق من طرف الحكومة على المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

إعادة هيكلة مصالح البحث الزراعي والإرشاد وتربية المواشي أولا في اتجاه الرفع من استقلاليتهم وكذا تحديد أولويات تنمashi والأهداف المتوخاة من برنامج التقويم الهيكلي، وثانيا في اتجاه إشراك القطاع الخاص في التسيير والتكفل بجزء من هذه المصالح.

-تحسين تدبير الموارد الطبيعية والسياسة العقارية بواسطة سياسة التشجير واتخاذ إجراءات قانونية وتشريعية بخصوص:

<sup>1</sup> نبيل زغي، مرجع سابق، ص. 48.

- عمليات ضم الأراضي.
- إصلاح قانون الإيجار القروي
- مسألة تحويل الأراضي.
- تحرير الأسعار وتجارة عوامل الإنتاج في القطاع وتربية المواشي، وهكذا لم تعد عدة مواد مستفيدة من الإعانات كالأسمدة والحبوب وغذاء الماشية والآلات الفلاحية.
- تحرير الأسعار وتجارة المنتجات الفلاحية، وقد ترتب عن هذا الإجراء إما توقف سياسة الإعانات لبعض المواد الأساسية كالحليب أو نقص في المبلغ المخصص لهذه الإعانات.
- تغيير بنية الاستثمارات العمومية، ويهدف الإجراء إلى حصر الاهتمام فقط بالمنتجين الذين يتمشون وأهداف برنامج التقويم الهيكلي، الشيء الذي يفسر من جهة التراجع الملحوظ في إنشاء التجهيزات الاجتماعية في البنيات التحتية الأساسية خصوصا في مناطق ذات مشاريع التنمية القروية المندمجة، ومن جهة أخرى، تركيز كل الوسائل المالية والتقنية والبشرية لوزارة الفلاحة على المناطق والمنتجين الذين من شأنهم الرفع من الإنتاج الفلاحي الذي أصبح أولوية الأولويات.<sup>1</sup>

## 2-الصناعة:

القطاع الصناعي الذي شكل سنة 1995 30% من الناتج الداخلي الخام، يبقى بعيدا عن تحقيق الأهداف المتوخاة منه للإقلاع الاقتصادي بالمغرب. هيمنة المقاولات الصغيرة والمتوسطة وارتباطه الكبير بالسوق الخارجية جعل هذا القطاع مرهونا بتقلبات السوق العالمية. وتهم غالبية المقاولات الصغرى والمتوسطة صناعة الملابس الجاهزة وتصبير المواد الغذائية.

كما أن غالبية المقاولات المغربية هي مقاولات عائلية لذا فرأسمالها يبقى محدودا، كما أن نسبة استثماريتها وتطورها تبقى قليلة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> <https://www.marefa.org> /المعرفة، الاقتصاد المغربي.

<sup>2</sup> [www.mcinet.gov.ma](http://www.mcinet.gov.ma) وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة

أ- الفوسفات:

وهذا عائد بالأساس إلى التقسيم الدولي للعمل الذي جعل من الدول الحديثة العهد بالاستقلال متخصصة في استخراج المعادن التي تجود بها أرضها أو صنع مواد محددة. بالنسبة للمغرب شكل الفوسفات المعدن الذي ساهمت مداخله في الرفع من عوائد الخزينة.

خلال العقدين السبعينات والثمانينات شكل تصدير المواد الفلاحية والفوسفاتية 70% من مجموع الصادرات المغربية، هذا يبين الارتباط الكبير للاقتصاد الوطني بالاقتصاد الفوسفاتي. ولكون أسعار الفوسفات متقلبة بشكل كبير في السوق العالمية، فإن الاقتصاد المغربي يتأثر بدوره بهذه التقلبات.

كما أن سياسة ترمين هذا المعدن جعلت جزء كبير من الاستثمارات يتجه إلى الصناعة الكيميائية. ونظرا لأهمية الفوسفات في الاقتصاد المغربي، فإنه يؤثر بشكل مباشر على مختلف المستويات (الإنتاج، التشغيل والتصدير).

بالنسبة لقطاع النسيج والملابس الجاهزة فإنه ورغم الدينامية التي تطبع تطوره بالمغرب لازل عرضة لتقلبات الأسواق الخارجية وخاصة الفرنسية. وهذا ما وقع سنة 1977 عندما قررت فرنسا تحديد معايير معينة في إطار الاتفاقية المتعددة الألياف. والسياسة التسويقية لهذا القطاع تميزت بمنتجات وزيناء قليلون أو كما أعلن رئيس الجمعية المغربية لصناعات النسيج (AMIT) في بداية التسعينات "منتوج واحد لزبون واحد". حيث أن 80% من الصادرات المغربية هي باتجاه فرنسا. وهذا لا يعني أن المغرب ممون أساسي لفرنسا في ميدان الملابس الجاهزة، حيث لم تمثل مساهمة القطاع المغربي إلا بـ 5,9% من الواردات الفرنسية من هذه المنتجات، مما لا يعطيها القدرة على فرض شروطها واختياراتها والتأثير على الأئمة.<sup>1</sup>

إن قطاع النسيج يستفيد من عدة امتيازات لفرض منتجاته خاصة في السوق الأوروبية في مواجهة المنافسة الشرسة لدول شرق آسيا. تتركز هذه الإمتيازات خصوصا على العوامل الموروثة. ومنها يد عاملة وفيرة ورخيصة. والقرب من أوروبا وخاصة الارتباط الثقافي بفرنسا. كما يعاني القطاع من عدة عراقيل تتمثل في ارتفاع تكاليف النقل، الطاقة، الأراضي، القروض البنكية... ارتفاع التكلفة يدفع الصناعي إلى التوجه إلى استثمارات ونتائج على المدى القريب. كما أن ارتفاع تكاليف النقل

<sup>1</sup> www.amica.org.ma : الجمعية المغربية لصناعة و تجارة السيا ارت

الجوي يمنع الشركات من تسليم منتوجاتها في الأوقات المحددة والاستفادة أكثر من القرب من أوروبا- كما تواجه هذه الشركات على المستوى الداخلي ضعف الطلب الداخلي.

### 3- القطاع الثالث: (السياحة)

إن القطاع الثالث يتطور باستمرار في المغرب ويساهم بقيمة مضافة جد مهمة. كما يعرف هذا القطاع ظهور أنشطة مرتبطة أساسا بالتجارة الخارجية.

السياحة بقيمة مضافة 2% من الناتج الداخلي الخام لم تصل بعد إلى المستوى والنتائج المنشودة لما يتوفر عليه المغرب من مآثر تاريخية وقربه من أوروبا (سوق كبيرة مصدرة للسياح). لكن تبقى البنيات التحتية والسياسية المتبعة لاستقطاب السياح غير كافية. فباستثناء بعض القرى السياحية في مناطق محددة من المغرب والتي تسير من طرف مجموعات عالمية ACCOR Club-MED أو VALTUR وبعض الفنادق الكبرى في كبريات المدن المغربية، يبقى القطاع السياحي المغربي أو بعض المستثمرين السياحيين يعانون طيلة السنة من الخصائص من الناحية المالية<sup>1</sup>.

### 1- تبعية الاقتصاد المغربي:

أ- التبعية التجارية : فقد ظل المغرب يشغل موقعا متخلفا في التقسيم العالمي للعمل و ضعيفا على مستوى السوق العالمية فمعظم الصادرات المغربية ( 3 أرباع ) تتركز في الخامات أو السلع الاستهلاكية و نصف المصنعة ضعيفة التحويل : الفوسفاط و مشتقاته و المواد الفلاحية منتوجات النسيج و الألبسة و بعض المكونات الالكترونية.

وظلت الصادرات المغربية تتجه أساسا نحو السوق الأوروبية خاصة الفرنسية و الاسبانية و يستورد المغرب أساسا في غالب الأحيان من نفس هذه البلدان (فرنسا و اسبانيا) وارداته من مواد التجهيز كالآلات و المواد الغذائية (الاستراتيجية كالحبوب) و السلع الاستهلاكية. كما يستورد معظم

<sup>1</sup> <https://www.marefa.org/> المعرفة، الاقتصاد المغربي.

حاجياته من الطاقة. لهذا يعرف الميزان التجاري عجزا بنويوا. ولعل العجز المزمّن لميزان المبادلات الفلاحية منذ منتصف السبعينات يوضح مدى ارتهان الاقتصاد المغربي بالخارج.

ب- **التبعية المالية:** يشكل نمو المديونية العمومية ظاهرة بنويوية. تشكل المديونية الخارجية جزءا هاما منها. مما يؤشر على العجز البنويوي في إيجاد تمويل كاف للنشاط الاقتصادي انطلاقا من الادخار الوطني. هذا دون الحديث عن مختلف أشكال الدعم المالي المقدمة من طرف الامبريالية و عملائها في المنطقة (الرجعية الخليجية) لدعم استقرار النظام.

الحضور القوي للرأسمال الإمبريالي: ظل الرأسمال الإمبريالي (خاصة الفرنسي) يلعب دورا هاما في النسيج الاقتصادي المغربي. وقد ظل يهيمن بشكل مطلق ولفترة ليست اليسيرة على قطاعات بأكملها كالصناعة والفلاحة والقطاع المالي وباقي الخدمات. وقد ظلت البورجوازية المغربية مهتمة أساسا بالاستثمار في التجارة والنقل والعمارة والبناء والفلاحة وبعض القطاعات الصناعية المنتجة لمواد استهلاكه كالنسيج والمواد الغذائية. وإذا كانت موجات المغربية قد ساهمت في توسيع قاعدة تراكم هذه الأخيرة، فإن ذلك لا يعني إضعافا للحضور القوي للرأسمال الاحتكاري الإمبريالي بل تغييرا في شكل تدخله واهتماماته وأولوياته. فمن جهة، مست المغربية بشكل أكبر الرأسماليين الأجانب الصغار ومن جهة أخرى عززت من شراكته (أي الرأسمال الإمبريالي الاحتكاري) مع الرأسمال المحلي (خاصة البورجوازية الاحتكارية الخاصة) موسعة ومعززة بالتالي من "الأساس الداخلي للهيمنة الخارجية". ولا يعني التخلي عن التحكم المباشر في بعض القطاعات غياب آليات تحكم غير مباشرة كالتحكم في الخبرة التكنولوجية والتدبيرية والمالية. عموما احتفظ الرأسمال الاحتكاري الإمبريالي لوحده أو بشراكة مع الرأسمال المحلي على مواقع هامة داخل النسيج الاقتصادي المغربي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، <https://www.marefa.org/> المعرفة، الاقتصاد المغربي

ج- تعميق التبعية التجارية : انخرط المغرب في مسلسل تحرير التجارة العالمية ووقع اتفاقيات للتبادل الحر مع أطراف متعددة ( لاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، تركيا، بعض الدول العربية / مجموعة أكادير). هكذا ازداد معدل انفتاح الاقتصاد المغربي من 51% سنة 2000 انتقل الى 64,8% سنة 2011. انخفض معدل تغطية الصادرات للواردات بشكل كبير (من 70% سنة 1998 الى 49,8% سنة 2010) وتعمق العجز التجاري الذي انتقل من 44 مليار درهم سنة 2000 الى 201 مليار سنة 2012 . و ازدادت تبعية الاقتصاد للواردات من 27 % في الفترة الممتدة بين 2000 و 2005 الى 33,6 % خلال 2006-2011 . بينما ظلت الصادرات المغربية تتركز في المواد أو السلع الضعيفة التحويل. و إذا كانت حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات قد انخفضت من 74,1% سنة 1998 الى 57,5% سنة 2012، فإنها ما زالت تمثل أكثر من النصف (خاصة فرنسا و اسبانيا ب 38 % معا).لم تؤد إذن سياسة الانفتاح و تحرير التجارة سوى إلى استفحال العجز التجاري (يسجل المغرب عجزا مع جميع شركائه الذين وقع معهم اتفاقيات تبادل حر) و تعمق تبعية المغرب الى الخارج.

د- استمرار التبعية المالية: رغم الانخفاض الذي عرفته المديونية العمومية الخارجية (الصالح المديونية الداخلية) منذ نهاية التسعينات (من 43,4 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2000 الى 19,4% سنة 2008)، إلا أنه سرعان ما عادت الى الارتفاع ابتداء من 2008 لتصل الى 23,6% سنة 2011. مما يؤكد استمرار العجز البنوي في ايجاد مصادر تمويل داخلي كافية للاقتصاد المغربي. ولا ينبغي للتركيز على المديونية الخارجية أن يخفي أشكال الدعم الخارجي، المشروطة في غالب الحالات باتباع سياسات معينة، والتي يصعب تقييمها.

استمرار التبعية التكنولوجية: استمر بل ازداد اعتماد المغرب على مكاتب الاستشارات والخبرة الأجنبية في العديد من المجالات بل وحتى في تحديد السياسات القطاعية (نموذج مكتب الاستشارات الأمريكي ماكينسي Mckinsey الذي ساهم في بلورة المخطط الأخضر ومخطط إقلاع الصناعي). كما يستمر في استيراد حاجياته الأساسية من الآلات ومواد التجهيز. ويظل البحث العلمي والابتكار يحظيان بحصة ضعيفة من الناتج الداخلي الخام<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: واقع الامن الاقتصادي في تونس.

#### المطلب الأول: قطاعات الاقتصادية في الاقتصاد التونسي.

حكم موقعها الجغرافي تعتبر تونس دولة زراعية مهمة، وتتميز بإنتاج زراعي متنوع: حبوب، وأشجار مثمرة وخضراوات بجانب تربية الماشية والصيد البحري. وتنتشر زراعة الحبوب في كل الأقاليم وتمتد على مساحة 1,5 مليون هكتار، يتركز نصفها في شمالي البلاد خاصة بسهول التل الشرقي ومجردة الوسطى والتل العالي.

يتصف الإنتاج بالتذبذب وعدم الانتظام تبعاً للمناخ السائد. فيكون ضعيفاً في السنوات الجافة (250 ألف طن في 1988م) وكبيراً في السنوات الرطبة 300 ألف طن.

إن إنتاج الحبوب بتونس غير كاف لسد حاجات الاستهلاك الداخلي إذ يفي بنصف الطلب فقط. وتسعى الدولة لتنمية قطاع الحبوب لتضمن الأمن الغذائي للبلاد وذلك بتحديث طرق الإنتاج وتحسين وسائل الري.

تشهد المحصولات الشجرية امتداداً مستمراً منذ الاستقلال؛ إذ تغطي ما يقرب من 1,7 مليون هكتار، وتشارك بثلاث القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي، وبـ 60% من قيمة الصادرات الزراعية.

<sup>1</sup> المرجع السابق، <https://www.marefa.org/> المعرفة، الاقتصاد المغربي.

وتتكون الأشجار المثمرة من أشجار الزيتون والحمضيات والنخيل. يمثل الزيتون أهم الأشجار المثمرة، وتغطي حقوله 1,3 مليون هكتار، ويتصدر محصوله جميع الصادرات بنسبة 30%. ثم تليها الحمضيات والنخيل. وتنتج تونس نوع دقلة النور (30 ألف طن سنوياً)، وتعتبر تونس من أهم البلدان المصدرة للتمور. تغطي الخضراوات مساحة تقدر بـ 120 ألف هكتار وقد عرفت نمواً كبيراً تمثل في توسع المناطق المروية وتحسين وسائل الإنتاج باستعمال البيوت المحمية<sup>1</sup>.

إن تحسن مستوى المعيشة ونمو السكان زاد من الطلب على المواد الغذائية النباتية والحيوانية. ويشهد قطاع تربية الماشية والصيد البحري نمواً كبيراً ومستمرًا، رغم أنه لا يفي بحاجيات الاستهلاك المحلي. وقد نما قطاع الدواجن بسرعة كبيرة في السنوات الماضية، فانتشرت الحاضنات الصناعية الحديثة في عدة مناطق، وأدى ذلك إلى تحسين وسائل التغذية بتوفير اللحوم والبيض والألبان.

إن الثروة السمكية كبيرة ومتنوعة على طول السواحل التونسية. وقد ارتفع الإنتاج السمكي في السنوات الأخيرة إلى أقصى معدلاته حيث بلغ حوالي 87 ألف طن عام 1994م، وأصبحت منتجات الصيد البحري تضاهي زيت الزيتون من حيث قيمة الصادرات.

رغم النمو المطرد للإنتاج الزراعي، فإن الميزان التجاري الزراعي في تونس ما زال يشهد بعضاً من العجز يرتفع مع الجفاف<sup>2</sup>.

### 1- لمعادن والطاقة:

تنتج تونس كميات قليلة من النفط. ويوجد أكبر حقل في أقصى الجنوب، وهو حقل البرمة الذي دخل طور الإنتاج عام 1966م. وتمتلك البلاد حقولاً أخرى في عرض البحر وفي اليابسة، لكنها محدودة الإنتاج. ويشهد الإنتاج تراجعاً مستمراً لضعف المدخرات، ولا

<sup>1</sup> <https://www.marefa.org>

<sup>2</sup> <https://www.marefa.org>

يزال التنقيب عن النفط متواصلًا. ويُستخرج الغاز الطبيعي من بعض الحقول أهمها حقل البرمة وعشترت وعليسة وغيرها. كما تنتفع تونس بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي الجزائري الذي يصل إلى إيطاليا عبر الأراضي التونسية. وقد شُرع في استثمار حقل مسكار الموجود في خليج قابس ويقدر مخزونه من الغاز بـ 35-40 مليار متر<sup>3</sup>. وتتولى الشركة التونسية للكهرباء والغاز إنتاج الكهرباء الحرارية والمائية، ويصل الإنتاج إلى 6,7 مليون ك واط/ ساعة.

تمتلك تونس مخزونًا كبيرًا من الفوسفات الذي أصبح، منذ السبعينيات، يؤدي دورًا اقتصاديًا مهمًا، تمثل في تحويل الفوسفات إلى عدة مواد نصف جاهزة تُستعمل في الصناعة الكيميائية في المجمع الصناعي الكيميائي بقابس. وتوجد أهم المناجم الفوسفاتية بحوض قفصة في الجنوب الغربي وبالقلعة الخصبة في التل العالي، واكتُشفت حقول أخرى بصحراء ورتان ومكناسي، وتحتوي على احتياطات كبيرة.

وتنتج المدن التونسية بعض المعادن كالحديد والزنك والرصاص، لكن لا يزيد الإنتاج من الحديد على 290 ألف طن تستخرج من جريصة. ويستخرج الملح البحري من ملاحات مقرين والساحلين و صفاقس، وتصدر نسبة كبيرة من الإنتاج.

## 2-الصناعة:

تعتبر الصناعة في تونس إحدى دعائم الاقتصاد المحركة للتنمية منذ الاستقلال. وقد أُقيمت المشاريع الصناعية بفضل استثمارات مهمة اعتمدت على رأس المال الخاص الوطني والأجنبي. وترمي السياسة التصنيعية اليوم إلى تحرير القطاع الصناعي لينسجم مع الاقتصاد العالمي.

تطورت الصناعة التونسية وتضاعف عدد الوظائف في الصناعة التحويلية ثمانين مرات بين عامي 1962م و1987م؛ أي من 40,000 وظيفة إلى 320,000. وتتميز الصناعات بالتنوع :

### 3-الصناعات الآلية والكهربائية:

وتشمل أنشطة متنوعة الإنتاج مثل السبائك والفولاذ بمنزل بورقيبة الذي تشرف عليه الشركة التونسية لصناعة الحديد. ومثل قطاع السيارات والحافلات والشاحنات بسوسة والقيروان ومنزل بورقيبة.

### 4-صناعة مواد البناء والخزف والبلور:

شهدت هذه الصناعة نموًا كبيرًا فارتفع إنتاج الإسمنت والجير والكلس وأصبحت تونس تصدرها إلى الخارج. وتوجد أهم المعامل بجبل الجلود وبنزرت والنفیضة وقابس.

### 5-الصناعات الكيماوية:

وهي تتركز على تحويل الفوسفات لإنتاج الحامض الفوسفوري وثالث الفوسفات الرفيع. أهم المراكز الكيماوية: قابس، صفاقس، الصخيرة.

### 6-صناعات النسيج والملابس الجاهزة والجلد والأحذية:

يُعدّ هذا القطاع من أهم الصناعات في تونس إذ يعمل فيه قرابة 200,000 عامل. وقد تطورت هذه الصناعات منذ عام 1972م بالتركيز على الصناعات التصديرية. وتوجد أهم المراكز الصناعية في: تونس العاصمة، بنزرت، الوطن القبلي، الساحل، صفاقس. ويساهم قطاع النسيج بنسبة 40% من الصادرات الصناعية.

### 7-الصناعة التقليدية:

شهدت الصناعة التقليدية بتونس تطورًا جديدًا بفضل نمو السياحة. وتوجد الصناعات التقليدية في عدة مدن وقرى.

فتوجد صناعة نسيج الزرابي (السجاد) والمرقوم (السجاد اليدوي للزينة) بالقيروان وبنزرت، وأغطية صوفية مزخرفة بجربة وقفصة ووذرف، وأقمشة حريرية بالعاصمة،

وملابس تقليدية وأقمشة قطنية بالساحل وخاصة بقصر هلال وقصيبة المديوني. وتوجد صناعة الجلد والخشب والنحاس بتونس العاصمة والقيروان و صفاقس، وصناعة الخزف بنابل وجربة، وصناعة الحلي بتونس ومكنين وجربة.

تقوم الصناعات التقليدية بدور اقتصادي واجتماعي متميز، إذ يعمل بها نحو 150,000 عامل؛ أي 7% من القوة العاملة، وتساهم بـ 2% من الناتج الوطني الإجمالي، وتساهم بـ 100 مليون دينار في الصادرات؛ أي أكثر من زيت الزيتون.

#### أ- السياحة:

يلعب قطاع السياحة في تونس دور أساسيا وهو مورد أساسي بالنسبة لمداخل الدولة وتمويل عملية التنمية. ولقد بلغت إيرادات السياحة في تونس أرقام جيد ومعتبرة تعكس أهمية هذا القطاع وحرص الدولة على تطويره وإستحداثه<sup>1</sup>

الجدول رقم 02: تطور الإيرادات السياحية لتونس خلال الفترة 1990 – 2008.

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008
الإيرادات السياحية	948	1530	1683	2124	2275	2575	2953
معدل التغير %		61.39	10	26.20	7.11	13.19	14.68

من خلال هذا الجدول نستنتج أن إيرادات الدولة من السياحة في ارتفاع مستمر طول الفترة ممتدة من 1999 الى 2008 وهذا يعكس أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد التونسي.

<sup>1</sup> عساوي سهام ، حوجو فطوم، واقع العرض و الطلب السياحي في كل من الجزائر و تونس دراسة مقارنة ، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، ص 87.

### المطلب الثاني: التبعية الاقتصادية لسياحة في تونس:

يحتل قطاع السياحة في تونس مكانة مرموقة إذا يعتبر المشغل الثاني لليد العاملة التونسية والمصدر الأساسي للعملة الصعبة حسب ما تبينه الاحصائيات التي أشرنا إليها لاحقاً في المطلب الأول.

لكن يشهد في الفترة الخيرة الفترة الأخيرة اضطرابات وتقلبات تشد حدها أو تقلص وفقاً للاستقرار الأمني والسياسي بالبلاد وعليه فإن عائدات هذا القطاع الحساس في الدولة التونسية مرتبط أساساً بوجه العام السائد في الدولة والأوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية هذا الأخير الذي يشكل تهديد مباشر لقطاع السياحة يعتبر أنا هذا الأخير مرتبط بالأمن وإذا يقودنا إلا أنا الأمن الاقتصادي في تونس مهدد بشكر كبير لأنه يرتكز على مورد أساسي في تحصيل المداخل.<sup>1</sup>

### المبحث الرابع: واقع الأمن الاقتصادي في ليبيا.

#### المطلب الأول: القطاعات الاقتصادية.

إن السياسات الاقتصادية في ليبيا اعتمدت من ذ بداية التسعينات على قاعدتين أساسيتين، هما: الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية غير النفطية لتقليل الاعتماد على المورد النفطي، وإعطاء دور أكبر للقطاع الصناعي، وتتمثل هذه السياسات فيمايلي:

- تغيير هيكل الاقتصاد الليبي لصالح القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

- الوصول إلى درجة من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والصناعية الضرورية.

- بناء صناعات تعتمد على النفط، والغاز الطبيعي، والاستثمار في النشاطات التي يكون للاقتصاد الليبي فيها ميزة نسبية تمكنه من التصدير كالبتروكيماويات.

<sup>1</sup> صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي لسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2014. ص. 168.

-تطوير القوى العاملة الليبية (عن طريق التأهيل و التدريب) لزيادة مساهمتها فالنشاط الاقتصادي، وتخفيض نسبة مساهمة القوى العاملة الأجنبية. لقد هيمن القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي الليبي، بالرغم من التحسن الذي حصل في تنوع أنشطة الهيكل الاقتصادي، غير أن ذلك لم ينعكس بتوفير مصادر جديدة للدخل، كما أن مساهمة الأنشطة الإنتاجية غير النفطية -كالزراعة والصناعة لازالت دون المستوى المطلوب، فضلاً على أن النمو الاقتصادي المعتمد على قطاع الخدمات لا مناص من انخفاض الإنتاجية فيه بشكل متواصل نتيجة قانون تناقص الغلة، فالكثير من الخدمات لا يمكن لها أن تحقق نم و في الإنتاجية كالفندقة والمواصلات والنقل وغيره، حيث إن التوسع في تقديم الخدمات المتنوعة إلى تجاوز المستوى الأمثل، مما قد يؤدي إلى زيادة قيمة الإنتاج بنسبة أقل من نسبة زيادة كلفة مدخلات الإنتاج، أي أن الكلفة للإنتاج أعلى من الفائدة الحدية للإنتاج.<sup>2</sup>

### 1- القطاع الزراعي:

يلعب القطاع الزراعي دوراً مهماً في التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ونجد أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات أهمها تراجع نسبة المساهمة في الناتج القومي الإجمالي، إذا بلغ الناتج القومي الإجمالي 117.6 مليار دينار في سنة 2012 وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي من حوالي 7.7 في سنة 2000 الى حوالي 0.78 في سنة 2012 ونجد أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي بعد استبعاد القطاع النفطي كانت حوالي 6.0% في سنة 2012.

الجدول رقم 03: نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي في ليبيا (1970 - 2012) القيمة بـ بلليون دينار

السنوات	1970	1980	1990	2000	2010	2012
القطاع الزراعي	33.1	236.4	4825.9	1437.7	2543.6	928.7
نسبة الزراعة للناتج القومي	2.569	2.239	5.855	7.789	2.481	0.789
الناتج القومي الاجمالي	1288.3	10553.8	8246.9	18456.9	102538.2	117675

<sup>2</sup> Fayad, M, K "Government expenditure and growth in Libya" unpublished, ph.D thesis, Liverpool business school, Liverpool John Moores, University U.K, 2000.

بقيت الأهمية بنسبية لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي منخفضة ومتواضعة، وتميزت بالتدهور خلال الفترة (1992 - 2009)، إذ تراوحت نسبتها بين 9.6 % عام (1991)، إلى 13.6 % عام (1998)، ثم أخذت بالانخفاض التدريجي إلى أن هبطت إلى أدنى قيمة لها في سنة (2009) فوصلت إلى (6.6%).

الإنتاج الزراعي في ليبيا يعتمد بشكل كبير على العوامل المناخية مثل التغيرات في تساقط الأمطار والاختلاف في درجة الحرارة تؤثر بشكل كبير على إنتاج الغذاء معظم المحاصيل المنتجة في ليبيا تعتمد بشكل بسيط على التقنية الزراعية وبالتالي تكون حساسة بشكل كبير للعوامل البيئية.<sup>1</sup>

## 2- القطاع الصناعي:

أما بالنسبة للقطاع الصناعي، فقد بدأ النمو الصناعي في ليبيا فعليا فقط بعد عام 1969 وبعد هذا التاريخ تبنت الحكومة سياسات تصنيعية محدودة.

في عام 1980 ركزت الحكومة على تطوير الصناعات الخفيفة والبتروكيماويات واستمر تصنيع المواد الغذائية في أخذ أولوية كبرى، بحيث ان معظم المصانع التي تأسست في تلك فترة كانت لهذا الغرض.

أما في عام 1985 تركزت المشاريع الصناعات الثقيلة في كل من مصنع لليبريا - الامونيا في البرقية ومجمع كبير للحديد والصلب في مصرتة وغيرها من المصانع.

لكن مع انخفاض أسعار النفط في 1986 أثر هذا بشكل كبير على حركة الاقتصادية في ليبيا وشهدت هذه المرحلة الثمانينات والتسعينات عدم القدر الانفاق العام على مواكبة الطلب، والذي أدى الى القصور العرض الكلي للخدمات وظهور العجز في الخدمات.

اما فترة الألفية فقد شهدت ارتفاع أسعار النفط وتحسن في البيئة المؤثرة في التنمية في ليبيا وكانت الأهداف القطاعية تطوير شبكة المواصلات وبناء المطارات والمصانع التحويلية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> خالد رمضان البيدين عبد الباسط محمد حمودة، التغيرات المناخية وأثرها على الناتج الزراعي في ليبيا للفترة (1980 - 2014)، مجلة علوم التجارية والتقنية البيئية، العدد 02، ديسمبر 2015، ص3.

<sup>1</sup> ناصر عبد الكريم الغزواني، الاقتصاد الليبي الواقع والتطلعات، دراسة تحليلية مبسطة بالتطبيق على القطاع النفطي خلال الفترة 1969 - 2014، جامعة عمر المختار، ليبيا،

على الرغم من حجم الاستثمارات التي خصصت لدعم قطاع الصناعة، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بقيت صغيرة، حيث إن معدل النمو الحقيقي للقطاع لم يزد على (3%) خلال الفترة (1990 - 2000) واكبر مساهمة له خلال عقد التسعينات من القرن الماضي؛ حيث بلغت (10.3%).

أما خلال الفترة (1999 - 2010) فإن معدل النمو لهذا القطاع بلغ 5% تقريباً، ويعني ذلك كلاً أن الاقتصاد الليبي يعاني اختلالاً هيكلياً يتطلب تصحيحه سنوات طويلة، ويتجسد هذا الاختلال في هيمنة قطاع النفط، وضالة مساهمة قطاع الصناعة، والقطاعات الإنتاجية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني: الاقتصاد الليبي وتابعيته للمحروقات:

يعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً، باعتماده بشكل شبه كامل على إيرادات تصدير النفط، الذي يمثل 95% من إجمالي إيرادات البلاد، كما يمثل 80% من الموارد الممولة لحزارة الدولة. وعلى الرغم مما يمثله النفط من هيمنة على موارد الاقتصاد الليبي، تبقى لليبيا عدة خيارات بديلة للنفط، وإن كانت لم تول اهتمامات كبيرة بالنظر لسهولة التعامل مع إنتاج وتصدير النفط "تسبياً"، وبالنظر لحركة التحول السريعة التي اقتضت الضرورة أن تتخذ مسارا علاجيا للمشاكل التي كانت تعيشها البلاد، باعتبارها حتى أواخر الستينيات من القرن الماضي تصنف ضمن أفقر دول العالم.

وتمثل القطاعات الاقتصادية غير النفطية في ليبيا، أكثر من 20% من إجمالي الناتج الوطني المحلي، وتشمل المحاصيل الزراعية، وصناعات البتروكيمياويات، الحديد والصلب، إضافة إلى صناعات وسطى ونشاطات إنتاجية أخرى. وفتحت ليبيا المجال أمام الاستثمار المالي، بفتح الأسواق المالية، والسماح بتأسيس المصارف الخاصة، إلا أن هذا النشاط لم يحقق المنتظر منه، وبقي العمل

<sup>1</sup> إبراهيم النحوي، تحليل وقياس دالة الإنتاج ج بمصنع درفلة القضبان والأسياخ بالشركة الليبية للحد. الصلب، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للصناعة، مصراتة - ليبيا، 2002، ص 27.

في هذا المجال محدودا إذ لم يتجاوز حجم سوق الأوراق المالية الليبي 1.3 مليار دولار قبل سنة 2011، في الوقت الذي بلغت فوائض الحسابات الليبية الخارجية 20% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010، كما بلغ صافي الأصول الأجنبية بالبنك المركزي الليبي وهيئة الاستثمار الليبي (صندوق الثروة السيادية) ما يقدر بحوالي 150 مليار دولار أمريكي<sup>1</sup>.

قبل اندلاع أحداث فبراير سنة 2011، كانت السياسة الاقتصادية في ليبيا تتجه نحو "خصخصة" العديد من القطاعات التي ارتبطت في إدارتها وتمويلها بالدولة، وبدأ بالفعل تحويل بعض القطاعات من العام إلى الخاص، بشكل جزئي، وشمل ذلك المصارف التجارية العاملة في البلاد، وشركات الهاتف المحمول، وبعض المصانع بما في ذلك الصناعات الثقيلة.."

لعل السؤال الذي يفرض نفسه في ظل هذه المعطيات، هو "هل ستذهب ليبيا نحو تنويع الاقتصاد وكسر هيمنة النفط؟"، وللإجابة عنه نستشهد بتقرير البنك الدولي، الصادر في شهر أكتوبر الماضي، والذي أكد أن تحسن آفاق الاقتصاد الليبي يتوقف بشكل أساسي على تحقيق تقدم في اجتياز المأزق السياسي الذي أحدث انقسامًا في البلاد، وعلى تحسن الأوضاع الأمنية في البلاد، محذراً من أنه إذا استمر سباق الصراع والانفلات الأمني وبالمعدل الحالي، فإن ذلك سيقود في نهاية المطاف إلى الإفلاس.

ومن خلال تقرير البنك الدولي، وبالنظر إلى الظروف التي تعيشها البلاد، يبدو أن سبل خروج الاقتصاد الليبي عامة من حالة الانهيار بعيدة المنال، وتبقى واقعا مرتبطة بالقدرة على توفير المناخ المناسب لإنتاج أكبر قدر ممكن من النفط وتصديره، أما القطاعات الاقتصادية الأخرى تبقى في حاجة لأوضاع أكثر استقراراً، ولمناخ أكثر مناسبة، نظرا لما تحتاجه الحركة الاقتصادية من حالة استقرار

<sup>1</sup> <https://platform.almanhal.com/Files/2/85351>

كامل، واستتباب للأمن. تعاني ليبيا اليوم عجزا غير مسبوق في موارد الطاقة اللازمة لتغذية النشاطات الصناعية والزراعية، التي قد تكون بديلا أو رافدا مساعدا للنفط، فكل المدن الليبية تشهد انقطاعا متوасلا للتيار الكهربائي، وإلى جانب العجز في الطاقة يبقى الهاجس الأكبر يتمثل في تأمين مواقع الإنتاج، وتأمين خطوط المواصلات، وغيرها من العمليات المكتملة باعتبار أن العملية الاقتصادية ترتبط بعوامل مباشرة، أخرى غير مباشرة، وجميعها لا تبدو من الممكن توفرها على أرض الواقع<sup>1</sup>.

من خلال ما ذكر يتضح أن الاستحقاقات الواجبة لتمكين ليبيا من تحرير اقتصادها من هيمنة وسطوة الموارد النفطية، تستوجب تحديا كبيرا، ليس فقط للخروج من حالة الفوضى، والتنشيط السياسي، والانفلات الأمني، بل لتوفر إرادة وطنية قوية، وإدارة حكيمة، يمكنها رسم الخطط الناجعة، وبمقدورها تحويل الخطط إلى مشروعات على أرض الواقع. كما يعاني الاقتصاد الليبي من بعض المشاكل التي تآثر بالسلب على أمنه الاقتصادي ونذكر البعض

- افتقاد الاقتصاد الليبي الى الرؤية الاستراتيجية.
- الاختلال الهيكلي في البنية الاقتصاد (مشكلة الاعتماد على النفط).
- ضعف الإدارة الحكومية.
- ضعف مساهمات القطاعات غير النفطية.
- سوء الإدارة وظاهرة إهدار المال العام.
- مشكلة التضخم.
- ظاهرة البطالة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> <https://www.afrigatenews.net>

<sup>2</sup> عبد الله محمد شامية، الاقتصاد الليبي واقع وسبل النهوض، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أغسطس 2016، ص 1 -2.

## خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للاقتصاديات دول جنوب المتوسط و المتمثل أساسا في كل من الجزائر و تونس والمغرب وليبيا أنها مرت على عدة مراحل من الإصلاح الاقتصادي و تعديل الهيكلية الذي مس قطاع الصناعة والزراعة والخدمات، خاصة الجزائر وليبيا التي غيرت من نظامها الاقتصادي بشكل تدريجي من الاشتراكية الى اقتصاد السوق وسمح للخصوص بالاستثمار، ولقد كانت الازمات النفطية التي تشهدها السوق الدولية وانخفاض الأسعار تهديد مباشر لمداخل هذه الدولتين من العملة الصعبة التي تعتمد بشكل رئيسي على مداخل النفط في عملية التنمية وهذا الى حديث على ماذا كان النفط مورد يحافظ على الامن الاقتصادي والاستقرار داخل الدولة أو يجب الإسراع الى إيجاد بدائل جديد .

أما تونس اقتصادها مرتكز أساسا على الزراعة والصناعات المختلف وقطاع السياحة هذا الأخير الذي يعتبر مورد أساسي للعملة الصعبة والتنمية في البلاد وأي تدهور في الامن والاستقرار بشكل جزء يشكل تهديد مباشر لهذا القطاع الحساس.

أما الاقتصاد المغربي يتمركز على كل من الزراعة والصناعة والخدمات بكل أشكالها وانواعها وكذلك تطوير قطاع السياحة وتدعمه وهذا ما نلاحظه في السنوات الأخير ولكن يبقى يعاني من بعض المشاكل والتبعية خصوصا في المجال المالي والتجارة الخارجية والتكنولوجيا وكن الى حد ما فهو اقتصاد متنوع على العموم.

# الفصل الثالث

تحديات الأمن الاقتصادي لدول جنوب المتوسط

تخضع عملية بناء الأمن الاقتصادي اليوم الى الإشكاليات داخلية وخارجية وباتت تخضع لضغوط المتغيرات الدولية والعربية التي تركت آثار واسعة النطاق على حركة الاقتصاد المغرب العربي المتجه نحو الداخل والخارج، وقد رافق تلك التطورات والتغيرات توجه الاقتصاديات الدول جنوب المتوسط لتطبيق برامج وسياسة الانفتاح وسياسة التكيف الاقتصادي مع الخارج، وهو ما يقدنا الى تأثر متزايد بالمتغير الخارج وتدهور الاقتصادي إذا ما لم تسارع هذه الدول الى الاستغلال كل طاقاتها وإمكانياتها البشرية والمادية ناجحة على أرض الواقع.

## المبحث الأول: التحديات السياسية

## المطلب الأول: الإرادة السياسية لدى صانع القرار.

أكد وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل، في محاضرة بعنوان « نموذج اقتصادي للخروج من التبعية للمحروقات» والتي حدد من خلالها 3 محاور كبرى لمعالجة الملف الاقتصادي وقد استهلها شكيب خليل، بتحليل الوضع الاقتصادي للجزائر من خلال ما أسماه بدوامة التبعية للمحروقات والتي شبه ما يحدث بالجزائر بما حدث لمملكة هولندا منذ سنوات، والتي كانت تعتمد على المادة الواحدة في التصدير وهي «الخزامة»، حيث وجدت نفسها في مشاكل كبيرة نتيجة انكماش الاقتصاد وبالتالي التضخم والانعكاس المباشر على القدرة الشرائية للمواطن، ومنه على الميزانية العامة للدولة، وهو ما يحدث بالجزائر بعد تراجع تصدير النفط وانخفاض أسعاره وذلك مع تواصل دعم الدولة للمواد الاستهلاكية وارتفاع الطلب المحلي على المواد الطاقوية ما يؤدي إلى أزمة في الميزانية العامة للدولة.

كما أكد شكيب خليل، بأن تأخر تطوير الغاز الصخري بالجزائر والتنافس العالمي على الغاز أضاف مشاكل أخرى لميزانية الدولة والتي . حسب رأيه . لا يمكنها الخروج من الاقتصاد الرجعي إلا من خلال عزيمة وإرادة سياسية قوية للدولة وتطبيق برنامج اجتماعي واقتصادي على المدى الطويل. محددًا خلال محاضراته 4 أهداف من البرنامج المقترح والتي يأتي في مقدمتها العمل أكثر على الموارد البشرية والشركات الوطنية والعمومية مع المحاسبة على أساس الاستثمار والقدرة الشرائية للمواطن مع تحسين التسيير والرقابة، وتفعيل دور الإدارات المحلية من خلال الرقمنة كل هذه القطاعات، مضيفًا الزيادة في الإنتاج الوطني والتصدير لربح العملة الصعبة مع الاستفادة من وجود الجزائر بإفريقيا والتي تتنافس كل الدول الكبرى على غزو أسواقها وذلك إلى جانب التخطيط التأشيرة القائم على ميكانيزمات علمية واقتصادية تمس المشاريع الكبرى المتنوعة للدولة<sup>1</sup>.

وبالمقابل قدم شكيب خليل، 15 مقترحا للخروج من التبعية للمحروقات وبتقدمها مقترح تحضير برنامج تواصل وتفعيل دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام مع وجود إرادة سياسية للوصول إلى إجماع في الرؤية والتطبيق وتصليح هيكلية للبنوك وتقوية البورصة، مع إرجاع الثقة للمواطن في البنوك وخلق مجلس إدارة بكل البنوك ومحاسبتها حول تحقيق الأهداف وذلك في ثاني اقتراح فيما خصص الاقتراح الثالث إلى تفعيل دور وزارة الشؤون الخارجية من خلال الزيادة في التبادل التجاري والاستثمار بالجزائر، مع تقوية الوزارة بالموارد البشرية المتخصصة، وعن المقترح الرابع دعا شكيب خليل إلى

<sup>1</sup> <https://www.el-massa.com/dz>

تحسين الخدمات وكلفة النقل بالموانئ والمطارات إلى جانب رقمنة كل الخدمات التابعة للدولة والجماعات المحلية في خامس مقترح، وبخصوص سياسة الدعم أكد خليل في مقترحه السادس بأنه يجب تقديم المساعدات نقدية للفئات الهشة ورفع دعم الدولة عن السلع مع إلزام المواطن بدفع الكلفة الحقيقية للسلع، وسابعا استرجاع القطاع الموازي ومكاتب الصرف وتسعيرة الدينار واستحداث بنك للمهن التقليدية والحرف، وإنشاء بنك جزائري بالخارج مع تحسين جودة المنتج الوطني بتطبيق المعايير الدولية كمقترح ثامن تم استعمال الامتيازات من خلال موقع الجزائر إفريقيا، تاسعا ومقترح عاشر خاص بجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، حيث أكد شكيب خليل بأنه قد حان الأوان لإعادة النظر في قاعدة 51- 49 وذلك من خلال تكليف مختصين لتقييم كل مشروع على حدة لأنه ليس كل المشاريع تتحمل هذه القاعدة التي تبعد بعض الاستثمارات الهامة.

فيما تمحورت باقي الاقتراحات حول التركيز على المشاريع ذات المردودية الكبرى واستعمال الاقتصاد المقياسي للمشاريع وخلق نواحي حرة للرفع من حجم العملة الصعبة، مقترحا أربع نواحي مع تحسين التنسيق بين الجامعة والمتعاملين وتعليم اللغة الإنجليزية وأخيرا تطوير الجنوب وفتحه نحو القارة الإفريقية.

وبخصوص الاستدانة من الخارج أكد شكيب خليل، بأنه ضد فكرة الاستدانة حاليا، داعيا للاستثمار كون الاستثمار يتحمل تبعات الربح أو الخسارة ولكن الاستدانة تبقى عبئا وحيدا على الدولة بخسائرها وفوائدها.<sup>1</sup>

صحيح أن الاقتصاد التونسي يتميز بالتنوع، كما تمتاز تونس بكونها مطلة على البحر الأبيض المتوسط وتتوسط بين القارتين الإفريقية والأوروبية، إلا أن هنالك تناقضات واختلالات يعاني منها هذا الاقتصاد: منها متوسط النمو العالي الذي يرافقه تفاوت اجتماعي، ومنها عدم التقيد بقواعد الحوكمة الرشيدة، وقد عرف الاقتصاد التونسي تراجعا خلال السنوات الست التي تلت الثورة فتعطلت آلية الإنتاج الوطني، كما لم تكن السياسات الاقتصادية الكلية واضحة المعالم خلال تلك السنوات، واتسمت السياسات النقدية بالتوسعية بحيث تم التخفيض في سعر الفائدة إلى أدنى مستوياتها، كما لم يكن الخطاب الرسمي في جوانبه الاقتصادية واضح المعالم .

ومن الملاحظ أن الاختلالات التي عرفها الاقتصاد التونسي تتجلى في التوزيع المتفاوت لقوة العمل عبر الجهات بالبلاد، وفي عدم الموازنة بين نوعية الكفاءات المتوفرة وحاجة المؤسسات لخدماتها. كما

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص.5 <https://www.el-massa.com/dz>

تظهر في عدم وجود تطور صناعي كافٍ لدى الشركات الخاصة بالفقر الذي يرتقي بقدراتها في استيعاب هذه الكفاءات. ويبدو أيضاً في عدم الموازنة بين مخرجات نظام توفير الكفاءات من خريجي الجامعات والمعاهد التدريبية من جهة وحاجة النظام الإنتاجية من جهة أخرى؛ فنسب البطالة ترتفع كلما ازداد المستوى التعليمي وانتقلنا إلى منطقة أقل قدرة على توليد الثروة، إلى غير ذلك مظاهر الاختلال التي حلها المقال وتطرق إلى سبل التصدي لها.

نعقد أن معالم الأزمة فيها من الوضوح القدر الكافي؛ فهي تختزل أداء اقتصادياً غير كافٍ واحتقناً اجتماعياً في طور الهيكلة؛ وذلك في ظل تعاقل الإعلام عن قضايا الناس ونبض الشارع وفي ظل خطاب سياسي رسمي مرتجل وفي بعض الأحيان متناقض، واهتمام الأحزاب بأجهزتهم التنظيمية، ويقرب استحقاق الانتخابات البلدية نهاية العام 2017 .

وبعيداً عن الاعتبارات السياسية قصيرة الأجل، نقترح تلبية شروط الخروج بالبلاد من المصاعب الاقتصادية والاختلالات التي ذكرناها سابقاً؛ فالحكومة في مأزق حيث إنها وجدت نفسها تُدافع عن إصلاحات لم تتبع من رؤيتها الخاصة بهدف الحصول على الأجزاء المتبقية من القرض لتعبئة لموارد المالية اللازمة لتغطية العجز المتزايد في المالية العمومية، ومن ناحية أخرى عليها أن تبرم اتفاقات، لكن هشة، مع أصحاب المصالح ذوي الوزن في اتخاذ القرارات المهمة مثل اتحاد العمال ومنظمة الأعراف، واللذان هما في حدّ ذاتهما ليسا في أحسن فترات العلاقة بينهما. وفي هذا الإطار نقترح ما يلي :

### 1 الارتقاء بالقدرات المؤسسية في إدارة الشأن العام:

الاهتمام بجزء قليل من الملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حساب أولويات البلاد ناتج عادة من أحد الأمرين التاليين أو كليهما: عدم القدرة المؤسسية على الاضطلاع بمهام الشأن العام من مستوى وعدد القائمين عليه ومن آليات تنظيم مهامهم.<sup>1</sup> عدم مجابهة الملفات التي تهدد معالجتها الفريق الحاكم بعدم إعادة انتخابه، كما جاء في النظريات الحديثة لعلم الاقتصاد المؤسسي حيث تُستعمل كلمة "قصر النظر (Myopie)" في إطار ما يُعرف بـ"السياسة الاقتصادية وقصر النظر السياسي" لكن في كلتا الحالتين لا يمكن للبلاد أن تخرج من أزمتها. وإذا نعتير أن الارتقاء بالقدرات المؤسسية ضرورة ولا يمكن أن يتحقق في الأجل القصير إلا أننا نرى من الضروري تفعيل "مجلس التحليلات الاقتصادية" ودعمه ومنحه أكثر استقلالية مالية وفكرية عن رئيس الحكومة. وكذلك إرساء

<sup>1</sup> تقرير البنك العالمي: الثورة غير المكتملة، سبتمبر/أيلول (2014)، ص11.

"المجلس الاقتصادي والاجتماعي" الذي يمكّن كل الأطراف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من المساهمة في الاختيارات الاقتصادية بالبلاد. كما نقترح تشريك أكثر للكفاءات التونسية في ميدان الاقتصاد والتخلي عن الوزراء غير المختصين في المجال حتى ولو كان عدم الاستقرار في الحكومات يخفّض من مؤشرات مناخ الأعمال.

## 2-الاهتمام بالقضايا الاقتصادية الظرفية

إن لتراكم المسائل الظرفية يداً في هشاشة الاقتصاد الكلي إلى أن تصبح هيكلية. وبمعزل عن إصلاحات صندوق النقد الدولي، فإنّ مأسسة التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي في السيطرة على العجز الداخلي والخارجي وكذلك إرساء استراتيجية تداين واضحة أصبح أمراً عاجلاً. وفي هذا الإطار وجب العمل على:

-مواجهة العجز الخارجي بتنفيذ ضرائب على المواد المورّدة والتي لا يحتاج إليها الاقتصاد في التنمية مثل المواد الفاخرة، ووجب كذلك تأخير اعتماد المرونة الإضافية في سعر الصرف وضبط البنك المركزي في سياسته النقدية حتى تكون معاكسة للدورات الاقتصادية والتقلبات (Contra Cyclical) ؛ إذ وفق الدستور يكون رئيس الحكومة مسؤولاً عن السياسات الاقتصادية والبرلمان له حق المتابعة.

-الحد من إسناد رخص التوريد ورخص المشاريع التجارية للعلامات الأجنبية.

-الحد الوقتي لتوريد السيارات.

-دعم المراقبة الجبائية وحوكمتها.

-إنشاء فريق من الخبراء عالي المستوى لمراقبة الظرف الاقتصادي الكلي والقيام بالتقديرات الدقيقة حتى يتم اتخاذ قرارات استباقية تحول دون الآثار السلبية المرتقبة على الموازنات المالية العامة.

-تعميم رسائل مهام إلى الوزراء وكل الجهات التنفيذية حتى تتم عملية مراقبة أدائهم وتقييمهم موضوعياً في تحقيق أهدافهم .

-الاهتمام بالقضايا الهيكلية: وهذا يحتاج إلى قدرات مؤسسية وفرق عمل لا تشتغل إلا على القضايا الهيكلية. بما أن الهدف هو الارتقاء بالنمو الكامن فإن إرساء خارطة جغرافية جديدة إعداد الاستراتيجيات التجارية. إعادة النظر في نظام توفير الكفاءات. السياسات العامة (Public Policies) نظام الائتمان الاجتماع بإدارة الثروات الباطنة. الحوكمة المحلية الشركات العمومية وعجزها الهيكلي .

- الارتقاء بمستوى الخطاب والاتصال الرسمي

نقتصر بالقول: إن عملية الاتصال وصياغة الخطاب الرسمي تصبح سهلة بقدر ما قدمت الحكومة من إنجازات وحققت ما وعدت .

-إشراك النخب الوطنية في إدارة الأزمة وهو أمر لا غنى عنه بالنسبة أي إصلاح اقتصادي.<sup>1</sup>

يعد وصول حكومة العدالة والتنمية تحولاً كبيراً في الخريطة السياسية المغربية، حمل معه وعوداً وطموحات لتجاوز الممارسات السابقة والاطلاع نحو سياسة اقتصادية جديدة، قادرة على مواجهة العقبات الاقتصادية، ومبنية على أعمدة تستجيب للتحديات والرهانات.

وفي هذا السياق تسعى حكومة العدالة والتنمية إلى مواصلة بناء اقتصاد قوي، متنوع الروافد القطاعية والجهوية، وبتنافسي ومنتج للثروة والشغل اللائق، وتحقيق سياسة اقتصادية ضامنة للتوزيع العادل لثمار النمو. وقد رسمت الحكومة سياسات محددة بأهداف من قبيل رفع نسبة النمو الاقتصادي إلى 5,5%، ونسبة نمو الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بمعدل 6%، والحد من عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام، وضبط معدل التضخم في نسبة 2%، وتخفيض البطالة إلى 8% وذلك في أفق 2016.

ويستعرض هذا التقرير البرنامج الاقتصادي للحكومة، من حيث الأداء والمحصلة بإنجازاتها وإخفاقاتها. كما يتناول ملامح الإصلاح البنوي الذي يهم أنظمة الدعم والتقاعد والضرائب. ويسعى إلى تقديم توصيات رئيسة لسياسة اقتصادية سليمة تطور الأساس الاقتصادي، مستخلصة من التوجهات الملموسة لأهداف البرنامج الحكومي.

وفي الواقع انتشرت الممارسات الرعية وتوسع الاقتصاد غير المنظم وازدادت درجة الفساد الاقتصادي، وأدت بذلك إلى خلل في التوزيع أثر على النواحي الاجتماعية؛ حيث بلغت درجة الحرمان عتبة 45% وتجاوزت نسبة الفقر 15%، ليستغل 5% من السكان 40% من الناتج الداخلي الخام. وتساهم ثلاث جهات فقط من 16 جهة تتكون منها الجغرافيا المغربية في ثلثي الثروات الإجمالية المنتجة وثلث الناتج الداخلي الخام. ويحتل المغرب المرتبة 130 في سلم التنمية البشرية عالمياً، منتماً بذلك للمجموعة الثالثة التي تضم الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة كالصين (عالمياً 101)، وجنوب

<sup>1</sup> تقرير علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في السياق المرحلة الانتقالية 2011 - 2017، 15/مايو / أيار

/ <http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2017/5/16.2017>

إفريقيا (121 عالمياً، ترمي حكومة العدالة والتنمية إلى مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي، متنوع الروافد القطاعية والجهوية، وتنافسي ومنتج للثروة والشغل اللائق، وتحقيق سياسة اقتصادية ضامنة للتوزيع العادل لثمار النمو. وقد رسمت الحكومة سياسات محددة بأهداف من قبيل رفع نسبة النمو الاقتصادي إلى 5,5%، ونسبة نمو الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بمعدل 6%، والحد من عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام، وضبط معدل التضخم في نسبة 2%، وتخفيض البطالة إلى 8% في أفق 2016.

وعلى هذا الأساس، تم وضع محاور البرنامج الاقتصادي كإحداثيات مترابطة تصوغ الاتجاهات الأساسية لبوصلة الحكومة، وعلى رأسها الحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي وتعزيز الحوكمة الاقتصادية والمالية، عبر تكريس المنافسة والشفافية في ولوج الصفقات العمومية، والحق في الحصول على المعلومة، ثم دعم الاستقرار الاقتصادي بتعزيز فعالية الاستثمارات العمومية، والتوفر على مناخ مناسب للأعمال، وكذلك تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ لما يحمل من مساندة للمقاولات والمنشآت الصغرى والمتوسطة، وخلق فرص الشغل بالجهات والأرياف التي تعاني من التهميش والعزلة، وكذلك إنشاء صندوق للتماسك الاجتماعي لمساعدة المعوزين والفقراء.<sup>1</sup>

وقد واجه البرنامج الاقتصادي لحكومة العدالة والتنمية خلال السنتين السابقتين عوائق خارجية وداخلية، تتمثل الأولى في عولمة الاقتصاد المتسارعة، ونزيف النظام المالي العالمي والأزمة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك الاقتصادي الأول للمغرب، حيث تعاني بلدانه من انكماش اقتصادي. إضافة إلى غياب الاستقرار السياسي والأمني بالمنطقة العربية. أما داخلياً فقد اتسمت المرحلة السابقة بأزمة حكومية تجلت في الصراعات بين مكونات الحكومة، آلت إلى تعديل حكومي أفرز خروج حزب الاستقلال وتعيينه بحزب التجمع الوطني للأحرار، مع تبديلات في المواقع التنفيذية وزيادة في عدد الوزارات. وقد أدت الخلافات الحزبية إلى تأخر الإصلاح واستمرار حالة الانتظار، الناتجة عن طغيان الجانب السياسي على حساب الرهانات الاقتصادية.

أقرت الحكومة خلال السنتين السابقتين ترسانة من القوانين المرتبطة بالحقل الاقتصادي تجسد الضرورة الملحة لتصميمات جوهرية تشكل مرتكز الانتقال الاقتصادي لتحقيق المردودية والإنتاج. ونذكر هنا المدونة المغربية لحوكمة الإدارات والمنشآت العامة، وقانون التعيينات في المناصب العليا

<sup>1</sup> تقرير بونس بلفلاح، المغرب: التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة والتنمية، مركز الجزيرة للدراسات، 18

مارس / أذر 2014، ص 33، <http://studies.aljazeera.net>

للدولة، وقانون الولوج للمعلومة الذي يكفل مبدأ الشفافية. وكذلك القانون التنظيمي للميزانية الذي يحدد كيفية تدبير موارد ومصاريف الدولة من منظور استباقي.

وتعتمد حكومة العدالة والتنمية على نموذج اقتصادي مبني على دعم الطلب الداخلي بزيادة الاستثمار العمومي وتشجيع الاستهلاك في سنة 2013، حيث مثل الطلب الداخلي 70% من مجمل الناتج الداخلي الخام، مع إرساء معدل التضخم في 2,2%.

لقد حقق المغرب نمواً اقتصادياً بلغ 2,7% سنة 2012، وارتفع إلى 4,5% سنة 2013، مع قيمة مضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 19,4%. كما سجلت الأنشطة غير الفلاحية نمواً مطرداً وصل إلى 4,6%. ومما يلاحظ في هذا الشأن، أن النمو الاقتصادي في المغرب غير قادر على ترجمة التفوق الكمي إلى قفزات نوعية فيما يخص خلق فرص للشغل، بل كانت له انعكاسات جسيمة إبان الحكومة السابقة؛ حيث وصل النمو إلى معدلات مرتفعة تجاوزت في العديد من الأحيان 5%، لكن في المقابل ازداد التفاوت الاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: ضرورة ديمقراطية القطاع الاقتصادي (القطاع الخاص).**

#### 1- قطاع الخاص في الجزائر:

يعتبر القطاع الخاص وعلاقته بالقطاع العام في الدولة ذات أهمية بالغة، حيث انا القطاع الخاص في الاقتصاد الحديث يلعب دوراً أساسية في عملية التنمية والبناء والتطور، وفي هذا المطلب سوف نتطرق الى ضرورة فتح المجال وحرية أكبر أمام القطاع الخاص في الاستثمار وعملية الإنتاج

على الرغم من الجهود التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من اجل تحسين الاستثمار وذلك من خلال القوانين والتنظيمات واللوائح، لا أن الواقع العملي يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

- مشكلة التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص

- المعوقات الإدارية والتنظيمية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> تقرير بونس بلفلاح، المغرب: التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة والتنمية، مركز الجزيرة للدراسات، 18

مارس / أذر، 2014، ص12، <http://studies.aljazeera.net>

<sup>2</sup> صديق مليكة، برنامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية، حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه - في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 163.

- تعقيد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تطلب المرور بـ 14 إجراء.
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين.
- مشكل العقار الصناعي.
- مشكل الفساد.
- مشكل القطاع الموازي.<sup>1</sup>

أصبحت الشراكة عملية حتمية، تلجأ إليها كل دول العالم، تهدف من خلالها إلى التعاون بين القطاع العام والخاص في مجالات عدة لتسيير المرافق والخدمات العامة لدولة وبهذا كمحاولة لتحقيق جملة دور الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

يعد المجال الاقتصادي الهدف الأساسي لتحقيق تنمية المحمية شاملة، عن طريق تحقيق نمو عالي وتخفيف الأعباء المالية عمى الإدارة المحمية ويمكن إجمال الأهداف الاقتصادية في النقاط التالية:

-رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال فعالية التشغيل ومهارة الإدارة :

فإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والنشاط الفردي في الاقتصاد الوطني يزيد من الإنتاجية التي تعكس مدى التحكم في عناصر الإنتاج والظروف المحيطة بها باعتبارها عامة وأساسية لتحسين معدلات الانتاج عمى المستوى الوطني.

-التخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة في المشاريع التنموية:

عندما تتشارك الدولة مع القطاع الخاص في العملية فإنها بذلك تنقص تحمل التكاليف التي قد تعيقها على إنجازتها.

-التخلص من احتكار الدولة وتشجيع المنافسة: كما تم اعطاء دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية قلت ظاهرة الاحتكار للثروة الوطنية، فالسوق المنتظمة تساهم أكثر في خلق التنافس بين المنتجين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ساعد بوراوي، الممنوح للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008، ص 163.

<sup>2</sup> محمد، بلعسل، سياسة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق. رسالة ماجستير في العلوم الس أس ة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدول ة، جامعة بن وُسف بن خدة الجزائر، (، 2008، ص 93 - 94.

- اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية و الاستفادة من عوائدها : من خلال العمل الاستثماري و الإنتاجي و الأهداف الربحية التي يسعى إليها إلى استخدام أكثر الإمكانيات الجديدة و وسائل التكنولوجيا المتطورة من خلال ترويج السمع و الخدمات فهو لا يكتفي بالتعامل الداخلي و الوطني بل يتعدى الحدود الداخلية و بالتالي من خلال فإنه السياسة فانو يجذب رؤوس الأموال الأجنبية و يحاول الاستفادة من عوائدها أكثر لخلق مؤسسة ذات طبيعة إنتاجية محمية و عالمية رائدة.

- عودة رؤوس الأموال المهاجرة : ان مشاركة القطاع العام للقطاع الخاص من خلال المهارة الادارة و الوسائل الجديدة التي يستخدمها ينال رضا التعامل مع جميع الأطراف وعليه فانو نتيجة غياب الثقة في مؤسسات القطاع العام و قمة المردودة ي و عدم وجود عنصر المحاسبة يصبح الأهداف الذين يملكون رؤوس الاموال يستثمرون أموالهم خارج الوطن وليس بداخله مما يعيق مسار التنمية المحلية , وعلى هذا الاساس فإن القطاع الخاص من خلال الاطر التنظيمي و العملية يساعد كثير عمى استرجاع رؤوس للأموال الخارجية و استثماريا داخل الدولة و يستفيد منيا المجتمع في شكل مشاريع توظف الايدي العامة و تقض على مشاكل البطالة و الفقر .<sup>1</sup>

## 2- تطوير قطاع الخاص في تونس:

تقرير حول ندوة الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تطرفت الندوة أهمية الأداء الاقتصادي وأثره والاثر الاجتماعي لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص كما أوضح أن الدولة لا يمكن أن تحل مشاكل الاستثمار كما فعلت سابقا إذ يجب عليها الآن تعبئة الاستثمار الخاص لتخلق القيمة التي توفر مواطن الشغل.

ولهذه الغاية، أوصى السيد جلول عياد بأن تغير الدولة الدور الذي كانت تؤديه للعمل بطريقة أكثر ذكاء من أجل وضع حد للإجراءات الفاشلة التي تثني المستثمرين. على الدولة أن تتخلى عن فكرة أن القطاع لعام هو المسؤول عن الاستثمار إلى الفكرة التي تشجع المجتمع المدني لمساعدة نفسه بنفسه بدعوته للعب دوره كاملا وللعمل بهكذا طريقة، يمكن خلق التآزر مع المجتمع المدني لشراكة بين القطاعين العام والخاص لخلق مواطن شغل.

وبالعودة إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فإن الشراكة عبارة عن ترتيب ذكي بين القطاعين العام والخاص لتقاسم المخاطر بصورة واضحة وإدارتها وتحديد واضح للمسؤوليات.

<sup>1</sup> محمد، بلعسل، مرجع سابق، ص 94.

وأمثلة على ذلك المشاريع نقل حضري وخدمات تسديها الجماعات المحلية وتوفير السكن الاجتماعي والتعليم بالمغرب. كما قدم مثالا لفشل بعض مشاريع شراكة في مجال المستشفيات بالمملكة المتحدة.

ثم كانت مداخلة السيد خالد عامري، الذي في رصيده خبرة أكثر من أربعة عشر عاما في هذا المجال للمشاريع الكبرى في فرنسا، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط والخليج، فقدم محاضرة عن الجوانب التقنية والمالية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ولتعريف مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أوضح السيد خالد عامري أن هناك وجهات نظر مختلفة اعتمادا على ما إذا كانت صادرة عن القطاع العام أو الخاص، أو عن المستثمر الخاص أو عن المصرفي، أو عن مستشار أو عن مواطن.

وأكد التقرير أيضا على أهمية الاعتماد على الخبرة وعلى الحاجة إلى إنشاء هيكل لدى الحكومة للتعامل مع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ولهذا، نصح باللجوء الى الخبرات الوطنية في تونس أو في الخارج. ثم أعطى رأيه على أن بعض النقاط يمكن تحديدها بمرسوم للفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية مؤكدا نه على السلطة عدم استغلال نفوذها والسلطات المخولة لها.

وفي كلمته لإعطاء "أمثلة حية للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودور هذا الأسلوب من التمويل في تونس المستقبل"، قال السيد المنصف شيخ روحه أن "الشراكة هي أساس، وهي مفهوم ومجموعة من القيم لمستقبل تونس".

واستعرض مرحلة نشأة وتطور مشروع "بحيرة تونس" الذي أنجز في إطار المندوبية العامة للتنمية الجهوية خلال الفترة 1980-1984 تحت شعار مشروع بدون ديون على تونس وقد تم ذلك على أساس مبادئ تسمى اليوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعتمد على هيكل مالي على المنوال الأمريكي<sup>1</sup>. "Special Purpose Vehicle (SPV) :

ثم أوصى بإقامة مشاريع مستقبلية تساعد على تدفق السيولة النقدية لبناء المناطق باستخدام التمويل الفعلي ولتخطيط إنجاز طريق سيارة تربط القيروان بقفصة يمكن أن تمتد إلى أفريقيا للنفاز إلى بلدان جنوب الصحراء وبناء خط سكك حديدية.

<sup>1</sup> تقرير حول ندوة-الشراكة بين-القطاعين-العام والخاص. ص28 [/ssociation-anciens-officiers.com](http://ssociation-anciens-officiers.com)

وبالحديث عن مشروع البحيرة الجنوبية، أشار إلى أن هذا المشروع لم ير النور إلى حد الآن بسبب غياب الحوكمة الرشيدة.

كما أوضح لاحقا انه يجب تقدير المخاطر قبل إطلاق أي مشروع شراكة بين القطاع العام والخاص. ومن بين مشاريع الشراكة في العالم، استشهد السيد المنصف شيخ روحه بأمثلة من تشيكيا لبناء المستشفيات ومن ألمانيا بتمويل بواسطة الصكوك.

ثم أوضح أن رئاسة الحكومة اتخذت إجراءات ملموسة في خصوص الشراكة بين القطاع العام والخاص كإحداث وحدة في 12 نوفمبر 2011 لتعنى باستراتيجية الحكومة حيال القطاعين العام والخاص. وبالنسبة للعمل في المستقبل فقد شكلت الحكومة لجنة لاختيار مكتب استشاري لمساعدة الإدارة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن المقرر أيضا تنظيم يوم دراسي في نهاية شهر سبتمبر 2014، حول نجاحات وإخفاقات الشراكة بين القطاع العام والخاص، كما يخطط لبناء ميثاق شراكة. كما انه سوف سيتم دعوة القطاع الخاص والإدارة إعداد تقارير تألفية للتدقيق حول الوضع قصد تسليط الضوء على العقبات التي تعترض مثل هذه الشراكات. وخلص أيضا إلى التأكيد على الكفاءات المطلوبة في ميدان الشراكة بين القطاع العام والخاص عند المكلفين بهذه الملفات.

وكانت هذه المشاريع ناجحة عموما في جيوش الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وشهدت بعض الإخفاقات. أما بالنسبة لإمكانية استخدام هذه الطريقة لتمويل الدفاع، فقال إن احتياجات الجيش الوطني لا يمكن تحديدها إلا من قبل القائمين على القوات المسلحة. لكن الجيش الذي همش لعقود من ناحية التجهيز، في حاجة أكثر من أي وقت مضى، إلى التجهيز في أقرب وقت ممكن ليكون قادرا على مواجهة التهديد الحقيقي للإرهاب وغيره من التهديدات التي يمكن أن تظهر على المدى المتوسط والطويل على الحدود الجنوبية الشرقية للبلاد لعدم الاستقرار قبالتها<sup>1</sup>

انخرط المغرب منذ عدة سنوات، في مشاريع إصلاح توجت باعتماد دستور جديد يهدف تعزيز الديمقراطية والمؤسسات، وتسريع وثيرة النمو والحد من الفقر وتعزيز الحكامة الجيدة. في هذا السياق، وعلى الرغم من الإنجازات المحرزة، ينبغي تكثيف الجهود من أجل تلبية أفضل لتطلعات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين فيما يخص البنيات التحتية والخدمات العامة ذات الجودة وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للسكان وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وحتى يتسنى التوفيق بين

<sup>1</sup> المرجع السابق، تقرير-حول ندوة-الشراكة بين-القطاعين-العام والخاص، ص 13-association-anciens-officiers.com./

ضرورة الاستجابة في أقرب الآجال الممكنة للانتظارات المتزايدة فيما يخص الخدمات العمومية وبين محدودية الموارد المالية المتوفرة، يتعين تفعيل الشركة بين القطاعين العام والخاص. وسيتم اللجوء إلى هذه الشركة من الاستفادة من القدرات الابتكارية للقطاع الخاص ومن ضمان توفير الخدمات بصفة تعاقدية وتقديمها في الآجال وبالجودة المتوخاة وأداء مستحقاتها جزئيا أو آليا من طرف السلطات العمومية وبحسب المعايير المحددة سلفا. هذا، وإن تطوير الشركة بين القطاعين العام والخاص يمكن من تعزيز توفير خدمات وبنيات تحتية اقتصادية واجتماعية ذات جودة وبأقل تكلفة. وآل ذلك تحت مسؤولية الدولة. أما تهدف هذه الشركة إلى تقاسم المخاطر المرتبطة بالخدمات ما بين القطاعين العام والخاص وتطوير ممارسة مراقبة حسن أداء الخدمات المقدمة داخل الإدارات العمومية. إن تشجيع الشركة بين القطاعين العام والخاص يتطلب القيام بتقييم قبلي للمشاريع المعنية وذلك للتحقق على مستوى التنفيذ من جدوى اللجوء إلى هذا الشكل من التعاون واختيار الشريك الخاص استنادا إلى مبادئ الشفافية والمنافسة ومعايير الانتقاء بهدف اختيار العرضا الأثار امتياز اقتصاديا وإبرام عقد يحدد بالخصوص أهداف حسن الأداء التي يجب بلوغها وذلك الطرق المتعلقة بأداء المستحقات وشروط توازن العقد وتعديله وإنهائه وإجراءات المراقبة.<sup>1</sup>

انخرط المغرب منذ عدة سنوات، في مشاريع إصلاح توجت باعتماد دستور جديد يهدف إلى تعزيز الديمقراطية والمؤسسات، وتسريع وثيرة النمو والحد من الفقر وتعزيز الحكامة الجيدة. في هذا السياق، وعلى الرغم من التقدم المحرز، ينبغي تكثيف الجهود من أجل تلبية أفضل لتطلعات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين فيما يخص البنيات التحتية والمرافق العمومية ذات الجودة وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للسكان وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وحتى يتسنى التوفيق بين ضرورة الاستجابة في أقرب الآجال الممكنة للانتظارات المتزايدة فيما يخص المرافق العمومية وبين محدودية الموارد المالية المتوفرة يتعين تفعيل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن شأن اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن يمكن من الاستفادة من القدرات الابتكارية للقطاع الخاص وتمويله ومن ضمان توفير الخدمات بصفة تعاقدية وتقديمها في

<sup>1</sup> مشروع قانون يتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية المنشآت العامة والخصوصية، 01

الآجال وبالجودة المتوخاة وأداء مستحقاتها جزئيا أو كليا من طرف السلطات العمومية وبحسب المعايير المحددة سلفا.

وفي هذا الصدد، فإن تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكن تحت مسؤولية الدولة، من تعزيز:

توفير خدمات وبنيات تحتية اقتصادية واجتماعية وإدارية ذات جودة وبأقل تكلفة، يتولى الشريك الخاص تقديم الخدمات موضوع مشاريع الشراكة مع التقيد بمبدأي المساواة بين المرتفقين واستمرارية المرفق؛ تقاسم المخاطر المرتبطة بها ما بين القطاعين العام والخاص؛ تنمية نماذج جديدة لحكامة المرافق العمومية داخل الإدارات العمومية على أساس الفعالية؛ وكذا إلزامية المراقبة والتدقيق في عقود الشراكة خاصة شروط وأحكام الإعداد والإسناد والتنفيذ.

علاوة على ذلك، وتطبيقا لمبدأ الشفافية والحق في الولوج إلى المعلومة، فإنه أصبح من الواجب نشر أهم البيانات المتعلقة بعقود الشراكة.

ويتطلب تكثيف اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص القيام بتقييم قبلي للمشاريع المعنية وذلك للتحقق على مستوى تنفيذها من جدوى اللجوء إلى هذا الشكل من التعاون، من حيث التناسب بين التكلفة والربح، واختيار الشريك الخاص استنادا إلى مبادئ الشفافية والمنافسة ومعايير الانتقاء بهدف اختيار العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية. إن تطوير اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص سيساعد على تعزيز بروز مجموعات ذات مرجعية وطنية في هذا المجال وتشجيع نشاط الشركات الصغرى والمتوسطة من خلال التعاقد من الباطن.<sup>1</sup>

### قطاع الخاص في ليبيا:

عند الشروع في تطبيق برامج الخصخصة يجب مراعاة أن عملية التنمية تتطوي على تغييرات هيكلية عميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية قد لا تستطيع الأسواق بمفردها التعامل معها، عندئذ يكون لا مناص من الاعتماد على التخطيط لإحداث تلك التغييرات ومحاولة إيجاد نوع من التوازن بين دور كل من القطاعين العام و الخاص في عملية التنمية، فمع البدء بعملية تحرير الأسواق وتحرير إدارة الشركات الحكومية وتفعيل المناخ التنافسي ورفع القيود و الحواجز على عملية الدخول للأسواق

<sup>1</sup> عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وزارة العدل، مديريةية التشريع، المملكة المغربية، ص 03.

المحلية، يمكن أن تحل محل عملية نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فتحويل الملكية في حد ذاتها ليست لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي، كما أن العوائد المالية والاقتصادية للخصخصة لا تتحقق فقط من إجراء هذا النقل للملكية بل تأتي بالدرجة الأساس من تحرير إدارة الشركات الحكومية من القيود البيروقراطية وتوجيهها لتتبع التغييرات في احتياجات السوق والسماح لها بالعمل في مناخ تنافسي مفتوح للجميع.

أن أي إستراتيجية تستهدف تكوين قطاع خاص قوي ومنافس كفاء للقطاع العام يمكنه المشاركة بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية لا بد لها من توفير العناصر الآتية:

أ-بنية تشريعية توفر قوانين المنافسة وقوانين الإفلاس والقانون التجاري.

ب-بنية تحتية في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص تأمينها.

ج-تأمين بيئة اقتصادية مستقرة.

د-نظام مالي مستقر وفعال يعمل في ظل إطار تنظيمي لا يوفر الأمن والسلامة فحسب، بل يعزز المنافسة ويحمي المودعين ويخلق الثقة في السوق المالية.

هـ -لابد من الاستقرار الأمني لجذب الاستثمار الأجنبي.

ح -إستراتيجية تصحيحية تزيل التشوهات في الاقتصاد التي تعرقل تحقيق التخصيص الكفؤ للموارد.

ولكي تحدث عملية التنمية وتحقق هدفها المنشود لا بد من التوجه إلى اقتصاد السوق وإزالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة وتشجيع القطاع الخاص، فضلا عن إصلاح القطاع العام وتحسين أداء المؤسسات العامة من خلال خصخصتها، أو إعادة هيكلتها وتبني سياسات اقتصادية تقود إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما تحتاج ليبيا خلال المرحلة المقبلة إلى وضع إستراتيجية تنموية شاملة، من أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص للولوج إلى مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس احترام مبادئ القانون والالتزام بقواعد المنافسة إضافة إلى استقرار الاقتصاد الكلي، يتطلب إنجاز هذه الاستراتيجية التنموية إدارة اقتصادية فاعلة تدعم المستثمرين، وقطاعاً مصرفياً ديناميكياً يضمن الوصول إلى التمويل، وإطاراً قانونياً وتنظيمياً واضحاً يحمي حقوق الملكية، ويقي من الممارسات الضارة بالمنافسة، ونظاماً قضائياً

غير منحاو يسهر على تنفيذ مقتضيات العقود، وآليات مناسبة لتعزيز الثقة الاجتماعية في مجتمع افتقر إلى مثل هذه الثقة مدة 47 سنة مضت.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية.

#### المطلب الأول: التنوع الاقتصادي لدول جنوب المتوسط :

إن الحالة المتزايدة للثروة النفطية سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية، جعلت كل أطراف المجتمع الدولي يفكرون في إيجاد استراتيجيات بديلة تقلل على الأقل من شدة الإعتماد على هذه الثروة. ارتأينا بأن الجزائر يجب أن تفكر اليوم أكثر من أي وقت مضى في تفعيل استراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية المحلية وتوصلنا بأن:

أن الجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم، وتزيد على ذلك يكون قطاع الطاقة لما هو مصدر التمويل الرئيسي للخرينة والاقتصاد ككل مما سيضعها في وضع حرج جداء، إذا لم يتم الإعداد الجيد لفترة ما بعد البترول، وبالنظر إلى كل ذلك تحاول الجزائر بذل جهود معتبرة في مجال تطوير واستغلال الطاقات المتجددة خاصة وأن لها إمكانات هائلة منها بالأخص في الطاقة الشمسية حيث وضعت سياسات وبرنامج على المدى البعيد، وبالإضافة إلى تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتشجيع الاستثمار في هذا المجال فمنها ما تم إنجازه على أرض الواقع ومنها ما حالت دون ذلك لعوائق عدة.

إن اهتمام الجزائر بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انعكس من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية التي تعمل على الاشراف على عمل هذه المؤسسات وتجلي هذا الإهتمام. أيضا من خلال عدة برنامج وذلك في سبيل تطوير المؤسسات ومواجهة المعوقات لدفع عجلة التنمية في البلاد، كما تبنت استراتيجية خاصة في دعم وترقية هذه المؤسسات الذي يتضح من خلال مساهمتها في التشغيل والنااتج المحلي والقيمة المضافة بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية المحلية. كما توصلنا إلى أن القطاع السياحي يعتبر قطاعا خصباً للاستثمار فيه، فالجزائر تملك في

<sup>1</sup> <http://www.libya-al-mostakbal.org/86/17653.htm> / الخصخصة-ودورها-في-عملية-التنمية-

والإصلاح-الاقتصادي-في-ليبيا، ص 56.

المجال السياحي كل مقومات النجاح لمنافسة حتى أكبر الدول السياحية في العالم، فبلادنا وهبها الله عز وجل كل المقومات السياحية الناجحة من مناظر طبيعية متنوعة إلى رقعة جغرافية واسعة، مما جعلها تحتوي على كل أنواع السياحة ولم يبق سوى استغلال أموال الثروة النفطية المتراكمة في إنشاء مرافق سياحية بمواصفات عالمية، تكون جاذبة للسياح إضافة إلى ضرورة التسيير المحكم والصارم.

وفي الأخير خلصنا إلى أن القطاع الزراعي يعتبر من أفضل الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر التنمية المحلية المنشودة، فهو قطاع تملك فيه الجزائر كل مقومات النجاح ولكن لم يلقى العناية<sup>1</sup>.

الكافية خاصة كذاك المخصصة لقطاع المحروقات وسيكون الخيار الاستراتيجي الرئيسي الأنسب لقيادة عمليات التنمية الشاملة للبلاد.

ومن خلال النتائج السابقة الذكر نقترح ما يلي:

على الجزائر تنظيم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الاستغلال العقلاني لموارد الطاقة والحد من التوسع المفرط في استخراج وتصدير النفط. تطوير صناعة البتروكيماويات التي تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية تطوير البحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية وخاصة أن الصحراء الجزائرية، تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأشعة الشمس.

- الرقابة الصارمة الارادات النفطية والحد من الاختلاسات وذلك بمعاينة كل المتورطين.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع .
- إعطاء عناية خاصة للزراعة في المناطق الصحراوية.
- بتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي .
- وهذا لا يتحقق إلا بوجود إرادة سياسية واضحة لتبني سياسة التنويع الاقتصادي.

ورغم كل الجهود المبذولة كان من المنطقي على الجزائر أن تفكر في البحث عن البدائل في فترة الرخاء الاقتصادي وليس وفقا للضغوطات التي تملئها الأزمة النفطية اليوم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عراوي عادل، بدائل تنويع الاقتصادي الجزائر في ظل الازمة النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص السياسة العامة، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015 / 2016، ص 145.

<sup>2</sup> عراوي عادل، المرجع السابق، ص146.

يقدم البنك الدولي المساعدة للحكومة التونسية لتنفيذ استراتيجية لتحقيق، النمو ورفع التحديات التي يعرفها الاقتصاد التونسي من خلال سلسلة من الأنشطة مثل نقل المعرفة والخدمات الافتراضية، ويتسق ذلك مع إستراتيجية قطرية خاصة بتونس وتؤكد على القدرة التنافسية على المستوى الدولي وتعكس الأهداف الرئيسية التي اعتمدت الحكومة، وهي قدرة الصادرات على المنافسة من أجل تشجيع النمو الاقتصادي وامتدت إلى غاية 2008 وقامت على دعم تونس والإعداد لمواجهة التحديات الناشئة مركزة على ثلاث أهداف رئيسية:

دعم التنمية على المدى الطويل وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية وإدارة الموارد الطبيعية، ونظرا لأهمية البنية التحتية في تونس فان الاستراتيجية تركز علي أهمية الاستثمار في التعليم والصحة وموارد المياه والتنمية الريفية، دعم الإصلاحات الاقتصادية، والهدف من ذلك هو تدعيم وتعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة، ودعم قدرته على التوظيف، وتقليل التكاليف الانتقالية لعملية التحول، وتركز على أهمية الإصلاح المالي، وتطوير مناخ الأعمال وتدعيم أداء القطاع الخاص، ويحتل دمج الاقتصاد التونسي في المحيط العالمي مكانة خاصة، ودعم المؤسسات المحلية والعمل على تعبئة تمويل خارجي من مصادر عامة وخاصة في مجال تنمية الصادرات والاتصالات والمعلومات والتعليم عن بعد، وتحسين الخدمات الاجتماعية.<sup>1</sup>

ورغم ما تحقق من مكاسب فان تونس نتطلع إلى ترسيخ مقومات اقتصاد صاعد واللاحق بمصاف الدول المتقدمة من خلال التركيز على جملة من العناصر منها إرساء قواعد مجتمع المعرفة باعتباره توجها نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

تحسين مستوي الدخل للاقترب من مستويات الدول المتقدمة مع تعزيز دور الطبقة المتوسطة والقضاء علي الإقصاء والتهميش والاندماج في الاقتصاد العالمي وتشجيع المبادرة الخاصة، وتحسين كفاءة الأعوان الاقتصاديين، وإعداد الاقتصاد التونسي لتحديات العولمة وتشجيع الانخراط في الاقتصاد اللامادي، وفي الأخير يمكن القول أن النتائج التي حققها الاقتصاد التونسي تبدو مرضية علي المدى القصير ، خاصة بعد انتعاش الاقتصاد في فترة ما بع الإصلاحات ولكن التحدي في

<sup>1</sup> - البنك الدولي (2004) " تونس البنك الدولي يوافق علي قرض بمبلغ 36 مليون دولار لزيادة الصادرات  
"الولوج تاريخ الموقع : 06/02/12 www.worldbank.org"

المدى الطويل يبقى مرهون بمدى تعزيز مسار تحول الاقتصاد وتحسين الإنتاجية وتوفير مناخ ملائم للاستثمار الخاص الذي يبقى احد الأولويات لتحقيق نسبة عالية من النمو.<sup>1</sup>

إن المعطيات المتوفرة لنا من خلال هذه الدراسة أعطت القناعة للباحث بالقول انه رغم أوجه القصور في سياسات المؤسسات الدولية والانتقادات الموجهة إليها إلا أن هناك قصص أخرى للنجاح تمثل ذلك حالة تونس، ومن جهة أخرى أثبتت هذه التجربة التعاطي للسلطات العامة مع الملف التنموي بطريقة مكنت هذا البلد الصغير محدود الإمكانيات من تجنب الهزات والصدمات التي عرفتھا دول أخرى مجاورة، وتؤكد المعطيات وتبرز عناصر هذا النجاح من حيث تراجع الفقر، واتساع دائرة الطبقة الوسطى، وارتفاع نسبة النمو على النحو الذي ذكرناه.

وفي هذا الإطار وردا على استراتيجية النمو المعتمدة من طرف المغرب اقترح البنك العالمي إستراتيجية للوصول بالمغرب إلى معدل نمو يفوق 6% من خلال مجموعة من الإجراءات تتعلق او بما صلة الإصلاحات الاقتصادية وتسريع وتيرة تحرير التجارة ومراجعة سعر الصرف الذي يتسبب ارتفاعه في تراجع القدرة التنافسية للسلع المغربية داخل الأسواق الأوروبية بعد انخفاض سعر الاورو مقابل الدولار و، زيادة حجم الصادرات مع تحسين الجودة المحلية من خلال اندماج أكبر في التجارة الدولية. ومنذ 2005 فان البنك الدولي يتعاون مع المغرب في إطار إستراتيجية تمتد إلى سنة 2009 دف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص وتتماشي هذه الاستراتيجية مع تحقيق محاور التنمية في المغرب، معتمدة علي تحقيق أربعة أهداف هي تعزيز هدف النمو الاقتصادي من خلال العلاقة بين نتائج الفقر ومناصب العمل ، وفي هذا الإطار يجب التركيز علي استقرار الاقتصاد الكلي الهادف لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ومساندة تنمية قطاع الخدمات وخاصة ما يتصل بأنشطة تكنولوجيا المعلومات، وفي هذه الاستراتيجية تحث برامج الإصلاحات الواسعة النطاق المرتبطة بالحوافز الزراعية وتغيير بيئة الأعمال نفس الأهمية.<sup>2</sup>

بالإضافة إلي تعزيز التنمية البشرية و، استخدام مورد المياه بشكل استراتيجي وفعال، وتحسين

<sup>1</sup> حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، رسالة علمية غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة وهران، 2009، ص18.

<sup>2</sup> حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب-تونس، مجلة الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا، ص 19.

الإدارة العامة وتحسين استفادة الفقراء والفئات الضعيفة من الخدمات الأساسية ذات الجودة، تهدف ضمان استدامة الإجراءات التنموية السابقة على المدى الطويل، وتشمل الإدارة الحاكمة نطاقا واسعا من القضايا من اللامركزية إلى إدارة الميزانية وإصلاح الخدمة المدنية وتدعيم المجتمع المدني، وعلي الرغم من كل ما سبق يمكن القول بأن الاقتصاد المغربي يبقى بعيدا عن الوصول إلى تحقيق هدف توظيف جميع إمكانياته خلال الخمسين سنة الماضية حيث اتسم النمو الاقتصادي بالفتور منذ 1956، وبضعف تطور الدخل الفردي بسبب ارتكاز الاقتصاد على الفلاحة التي تبقى رهن التقلبات المناخية، أما القطاعات الأخرى فلم تستطع تحقيق مستوى كاف من النمو، ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار الماكرو اقتصادي لمدة طويلة رغم الإصلاحات المتخذة، ونظرا لتنوع الاقتصاد المغربي مقارنة بالجزائر فهو مضطر لتحسين إدارة قطاعاته الرئيسية الواعدة بالنمو وخاصة الزراعة والصناعة والسياحة وضرورة تعزيز صادرات الفوسفات وتحسين حجم عامليه في الخارج، والرهان على كسب الاستثمار الأجنبي، وفي الأخير ولتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار يبقى الاقتصاد في المغرب مطالب بإيجاد الموارد لتغطية عجز الموازنة ومواجهة المستجدات خاصة ما تعلق بارتفاع فاتورة النفط التي أثرت كثيرا على الاقتصاد في المغرب، وأحدثت الكثير من الاختلالات في السنوات الأخيرة، زيادة على تحرير الاقتصاد وما ترتب عنه من تفكيك العائدات الجمركية وهو ما يؤثر سلبا على الاقتصاد ويدفع إلى ضرورة تعويض هذا العجز عن طريق مصادر تمويل جديدة مثل حالة الجزائر، خاصة وأن المغرب يملك مؤهلات وفرص كثيرة وهامة في مجال الاستثمار.<sup>1</sup>

إن صياغة أهداف واضحة ومحددة على مستوى الاقتصادي الكلي خلال المرحلة القادمة يجب أن يصب في اتجاه بلورة رؤية استشرافية في ليبيا وفق الإطار الزمني متفق عليه، ومن أهم هذه الأهداف مايلي:

- تنويع مصادر الدخل والتقليل من حدة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.
- تنويع الصادرات غير النفطية بما يمكن خلق مصادر إضافية من العملات الأجنبية تكون مساندة للدخل من النفط في المدى المتوسط وبديلة له في المدى الطويل.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي وتسريع من وتيرت وإيجاد روافد للنمو تعتمد على المقومات الذاتية للاقتصاد الليبي.

<sup>1</sup> حاكمي بوحفص، مرجع نفسه. ص 20.

- تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال الدفع بتنمية بعض القطاعات والأنشطة الواعدة مثل السياحة والخدمات والتجارة والتمويل والاتصالات، وبعض المنتجات الزراعية والصناعية بما يمكن من تنويع الدخل من العملات الأجنبية تكون بديلة للنفط في الاجل الطويل باعتباره مصدرا غير متجدد وقابل للنضوب.
- رفع المستوى معيشية أفراد المجتمع الليبي وتحسين مستويات دخولهم في إطار التنمية الاقتصادية واجتماعية مستدامة واقتصاد حر خال من التشوّهات والاحتكار.
- تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تمويل وتنفيذ وتشغيل مشروعات تنمية إنتاجية وخدمية تساهم في زيادة الإنتاج المحلي من جانب وخلق مزيد من فرص العمل من جانب آخر.<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني: القوانين الاقتصادية.

أصبح تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة عالمية تتنافس على استقطابها واجتذابها مختلف الدول المتقدمة والنامية، لكن نجاح أي دولة في جلب هذه الاستثمارات متوقف بالدرجة الأولى على مدى نجاعة سياستها المنتهجة في هذا المجال، ونعني بها تلك البيئة التشريعية المستوحاة بالدرجة الأولى من مبادئ القانون الدولي المنظم للعلاقات الدولية في شتى المجالات.

#### 1- القوانين الجاذبة للإستثمار:

من خلال هذا سنتطرق الى بعض القوانين المساعدة على جذب المستثمر الأجنبي في دول جنوب المتوسط على غرار كل من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا.

#### أ-مزايا النظام العام في القانون الجزائري:

تتمثل تلك الامتيازات والحوافز الجبائية الجمركية التي تمنح لكل الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر بغض النظر عن طبيعتها وموقعها وجنسيته، فهي تمنح بقوة القانون، ووفقا لترتيبات فقوانين المالية السنوية وتكاملية، نظمها الامر رقم 01-03 معدل ومتمم في الباب الثاني، الخاص ب المزايا في الفصل الأول بعنوان النظام العام ونصت عليها المادة التاسعة (09) منه على:

زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين: (01) و (02)، من المزايا التالية:

<sup>1</sup> عبد الله محمد شامية، المرجع السابق، ص 8.

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع الغير المستثناة والمستوردة والتي تدخل في انجاز الاستثمار.
- الاعفاء على الرسم القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو مقتنيات محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.<sup>1</sup>
- الاعفاء من دفع نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعنى.
- الاعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الاستثمار العقاري والأموال الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- تحفيز الاستثمار ذات الأهمية الاقتصادية:
- طبق لمضمون من المادة 10 من الامر 03 01، يستوجب احداث الاستثمار ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني والمنصوص عليه في المادة 10 فقرة ثانية من الامر رقم 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار (المعدل والمتمم) إبرام اتفاقية بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، الممثلة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ويتم نشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.<sup>2</sup>

#### ب- المزايا الخصوصية في القانون التونسي:

- تقتصر عدة المزايا الخصوصية بضمن الاستثمارات ذات الطابع الخاص نظر لأهميتها الاقتصادية ويستفيد من عدة المزايا الخاصة للاستثمارات المنجزة بمناطق تشجيع التنمية الجهوية، استثمارات التنمية الفلاحية، الاستثمارات المنجزة لغرض مقاومة التلوث وحماية البيئة، الاستثمارات الهادفة للنهوض بالتكنولوجيا.
- تضمنها العنوان الرابع من مجلة تشجيع الاستثمارات حسب نص المادة 23، يتم ضبط الاستثمارات التي تمثل تنمية الجهوية بأمر حسب الأنشطة في القطاعات الصناعة والسياحة والصناعات التقليدية وبعض أنشطة الخدمات حيث تستفيد من التشجيعات التالية:
- طرح المداخل أو الأرباح التي يقع استثمارها من الأرباح والمداخل الصافية الخاضعة للضريبة على كل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على الشركات.

<sup>1</sup> امر رقم 06 - 08 مؤرخ في 15/07/2006، جريدة الرسمية، عدد 47، مؤرخة في 19/07/2006، معدل ومتمم الامر رقم 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار.

<sup>2</sup> تم نشر اتفاقية الاستثمار المبرمة بين الدولة الجزائرية وشركة سيدار من جهة ثانية، الجريدة الرسمية، العدد 07، 28 يناير 2007.

- طرح الأرباح التي تخصص للاستثمار في صلب المؤسسة من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على الشركات، وتحدد المادة 07 من مجلة تشجيع الاستثمار نسبة 35% هذه المدخيل والأرباح، كما يحول هذه الاستثمارات حسب نص الفصل 24 من مجلة تشجيع الاستثمارات الانتفاع بالامتيازات المالية التالية:
- منحة مساهمة الدولة في تحمل المصاريف الناتجة عن أشغال البيئة الأساسية للزمة لإنجاز المشاريع الصناعية.<sup>1</sup>

### ج- التحفيزات الاستثنائية في القانون المغربي:

تتضمن المادة 17 من قانون الاستثمار رقم 95-18 معدل ومتمم، تحت عنوان - تكفل الدولة ببعض النفقات ويكون تكفل الدولة بالنسبة للمنشآت التي يكتسي برنامج استثمارها أهمية كبرى بالنظر الي عدد مناصب الشغل التي يستحدثها او المنطقة التي سينجز فيها والتكنولوجيا التي سيحولها او مدي مساهمته في المحافظة على البيئة وقد حدد مرسوم لاقم 2.00.895 لسنة 2001 المراد من معنى هذه المنشآت<sup>2</sup>. وتتوقف استفادة المستثمرين من هذه الامتيازات الاستثنائية، على ابرام عقود استثمارية خاصة مع الدولة المغربية بحيث تخول لهم هذه العقود بالإضافة الي الامتيازات العامة المنصوص عليها في قانون الاستثمار والقوانين المطبقة له، الاستفادة من الاعفاء الجبائي او النسبي من النفقات التي نذكرها:

- نفقات اقتناء الارض لإنجاز الاستثمار في حدود 20% من تكلفة هذه الارض<sup>3</sup>.
- نفقات البنايات الاساسية الخارجية اللازمة لإنجاز برنامج الاستثمار وذلك في حدود 5% من المبلغ الاجمالي لبرنامج الاستثمار.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> وكالة النهوض بالطاقة والتجديد، 01 أبريل 2016.

<sup>2</sup> انظر المادة الاولي من، مرسوم 2.00.895 ، صادر في 31 يناير 2001، لتطبيق المادتين 17 و19 من القانون، الاطار رقم 95-18، بمثابة ميثاق الاستثمارات، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية .

<sup>3</sup> - المادة 3 من مرسوم رقم 2.00.895 صادر في يناير 2001، لتطبيق المادتين 17 و19 من القانون الاطار رقم 95-18، بمثابة ميثاق الاستثمارات ، مرجع سابق .

<sup>4</sup> المادة الثالثة من نفس المرسوم اعلاه.

مصارييف التكوين المهني المنصوص عليها في برنامج الاستثمار ضمن حدود 20 % من تكلفة التكوين المذكور.<sup>1</sup>

#### د- القانون الليبي بشأن تشجيع الاستثمار :

يتمتع المشروع الاستثماري الخضع لأحكام القانون رقم 9 لسنة 2010 بعدة امتيازات منها:

- اءفاء الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروع من كافة الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم خدمات التزويد وغيرها من الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل ولا تشمل الاعفاءات الواردة في هذه الفقرة الرسوم المفروضة مقابل خدمات كرسوم الميناء والتخزين والمناوية.

- اءفاء السلع المنتجة لغرض التصدير من ضريبة الانتاج و الرسوم و الضرائب الجمركية المفروضة علي التصدير

كما يحق للمستثمر:

-فتح حسابات المشروع وبالعملة المحلية والعملات الاجنبية لدي أحد البنوك العاملة بالدولة.  
- اعادة تصدير راس المال الاجنبي للمشروع في حال انتهاء مدة المشروع او تصفيته او بيعه كليا او جزئيا.<sup>2</sup>

#### القوانين التي لا تساعد على الاستثمار:

تضع هذه البلدان قيودا علي حق الدولة في مصادرة وتأميم الاستثمارات الاجنبية المتواجدة علي اراضيها وإذا تمت عملية التأميم فإنها تكون وفقا للقوانين وتنفيذا للأحكام القضائية حيث يترتب علي ذلك تعويض منصف وعادل.

وإذا كان كل من المشرعين المغربي والتونسي لم ينصا علي هذا الامر في قانون الاستثمار، فإن المشرع الجزائري كان صريحا في فصله في هذا الامر من خلال نص المادة 16 من الامر رقم 01-05 (معدل ومتمم) بنصها علي: "لا يمكن ان تكون الاستثمارات موضوع مصادرة ادارية، الا في الحالات المنصوص عليها في القانون والتشريع المعمول به ويترتب علي المصادرة تعويض عادل

<sup>1</sup> نفس المادة، نفس المرجع.

<sup>2</sup> قانون رقم 09 لسنة 2010، بشأن تشجيع الاستثمار المادة 10.

ويمكن التأكد ان قاعدة 51%-49% التي فرضت كانت الانعكاس المباشر في تراجع حجم الاستثمارات الاجنبية في الجزائر<sup>1</sup>.

وبالرجوع الي القانون المغربي رقم 7.81 ن المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة، ويؤكد في الفصل الاول منه ان نزع ملكية العقارات كلا او بعضا او ملكية الحقوق المعيشية العقارية لياجوز الحكم به الا إذا اعلنت المنفعة العامة<sup>2</sup>.

أما المشرع التونسي لم نجد أي نص من نصوص تشجيع الاستثمارات يتضمن صراحة مبدأ احترام الحقوق المكتسبة عند تطبيق القوانين الجديدة على الاستثمارات التي شرع في انجازها، وبالمستقراء دقيق لمضمون الفصل 67، فانه يفيد بإمكانية تطبيق هذا المبدأ في إطار الشروط الاتفاقية والتعاقدية التي تلتزم بها الدولة التونسية في مجال الاستثمار.

كما ان الفقرة الثانية من الفصل الثالث في مجلة تشجيع الاستثمارات التونسية اخضعت مساهمة هؤلاء الاجانب في بعض أنشطة الخدمات غير المصدرة كلية لشرط موافقة اللجنة العليا للاستثمار في حال ما تجاوزت نسبة مساهمة الاجانب 50% من راس المال، اما ما يعرقل الاستثمار في ليبيا ويصعب الاستثمارات الاجنبية باعتبارها دولة اشتراكية.

لم يعد خفيا على أحد، الاثر السلبي والسيئ الذي ينتج عن الصياغة الغير مدروسة لأحكام تشريع الاستثمار، والتي تفاجئ المستثمر الاجنبي والمحلي على حد سواء، بما تحمله من تناقضات، عند المطالبة بمستحقته وفقا لتشريع الذي قبل على اساسه الاستثمار في الدولة المضيفة، ونذكر منها بصفة خاصة الاشكالات التي يعاني منها المستثمرون في بعض الدول النامية فيما يتعلق بمعاملاتهم الضريبية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سميشة تلوج، التشريعات المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه، تخصص قانون، جامعة تيزي وزو، 2017، ص247.

<sup>2</sup> ظهير شريف، رقم 1.81.254، صادر في 6 مايو 1982، تنفيذ القانون 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة و بالاحتلال المؤقت ، قانون نزع الملكية في ضوء العمل القضائي، نصوص قانونية معينة، اعداد محمد لفروجي، الطبعة الاولى 2013، ص 12.

<sup>3</sup> عصام الدين مصطفى بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية الخاصة في الدول الاخذة في النمو، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1972، ص 123.

المبحث الثالث: التحديات الاجتماعية والثقافية .

المطلب الأول: التكوين المهني ضمان اليد العاملة.

يشكل قطاع التكوين والتعليم المهنيين قطابا استراتيجيا يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو يعمل أساسا الى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

ضمان يد عاملة تتميز بتكوين المهني مؤهلة لتلبية احتياجات سوق العمل.

تزويد المتعاملين الاقتصاديين وللاجتماعيين بالموارد البشرية المؤهلة القادرة على التحكم في منصب الشغل.

تطوير وتحسين مردود المؤسسات الاقتصادية من خلال تحيين مستمر لمعارف ومؤهلات العمال وفق تطورات المهن.

**1- واقع وفاق سياسة التكوين المهني واحتياجات سوق العمل بالجزائر.**

يملك قطاع التكوين المهني من المؤهلات ما يجعله يلبي احتياجات سوق العمل، فقطاع السكن بإمكانه إستيعاب اعداد كبيرة من العاملين في مختلف المهن والحرف المرتبطة مباشرة بالبناء وبالتالي فان الاهتمام بحرف ومهن البناء بصفة خاصة في برنامج التكوين المهني<sup>1</sup> ومن جهة أخرى تتجه استراتيجية التكوين نحو المهن الجديدة التي ولديها اقتصاد السوق والتطور في التكنولوجيا الاعلام والاتصال.

فالعلوم الحديثة أحدثت مهنا تتطلب تكويننا علميا عاليا تختص به الجامعات ونستعين بمهن يدوية تتطلب مهارات يدوية وذهنية اقل تعقيدا يتكفل بها التكوين المهني، من خلال برامج التكوين التي تفتح للمترشحين مثل تشغيل وصيانة الأجهزة ومساعدة التقنية في مختلف التخصصات التكنولوجية كما تم تكوين محترفي في الميكانيك الالكترونية.

يحتوي قطاع التكوين المهني بالجزائر على مرجع لنشاطات المهنية وتفصيل للمسميات المهن وأوصافها وشروط الالتحاق بيها والتي غير متوفر بهذا الشكل في التكوين الجامعي لا سيمي منها مهن المكتبات والأرشيف والتوثيق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ministrér(=):Avalabel at:http://www.cfpa.fr

<sup>2</sup> غرارمي وهيبية، الإدارة الحديثة للمكتبات تقديم: دحمان مجيد الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 114.

ويوجد حالياً ما يقرب 366 تخصص موزع على المستوى الوطني ويضمن فيه التكوين عن طريق كل الأنماط، وهي قابلة للتعديل استجابة للحاجيات الجديدة في المحيط الاقتصادي والصناعي والاجتماعي والتطورات التقنية والمستجدات التكنولوجية.<sup>1</sup>

نستنتج أنا إمكانية تطابق بين سياسة تكوين المهني وسوق العمل مرهونة بتجسيد الآليات والسير على تحقيق أكبر نسبة ممكن في ظل التحديات التي تواجه تكفاً هذه المعادلة والتي في مقدمتها النمو الديمغرافي والخلال الحاصل في توسيع الموارد البشرية.

تحليل الإصلاحات في المغرب إلى مرحلتين تميزان مسارها: تبدأ المرحلة الأولى من سنة 1984، أما الثانية فقد جرى تطبيقها بداية من سنة 2000 في إطار الميثاق الوطني للتربية والتكوين المصادق عليه سنة 1999.

قادت إصلاحات 1984 التي تمت صياغتها على ضوء مفردات التلاؤم بين التعليم العام والتكوين والتشغيل هي إلى عملية إعادة هيكلة النظام بغية تحسين نوعيته وتكييفه مع عالم الشغل، ومن ثمة بات التمييز واضحاً بين التكوين المهني والتربية الوطنية، بحيث أصبح للتكوين المهني وزارة خاصة وهيئة عمومية تتولى عملية الإشراف على قيادته وخدماته ممثلة في ديوان التكوين المهني وترقية الشغل (OFPPT)، وقد اعتبر التكوين كأولوية ثانية في هذا البلد.<sup>2</sup>

أوجدت هذه الإصلاحات ارتباطاً مؤسساتياً للتكوين بوزارة التشغيل، الشؤون الاجتماعية والتضامن من خلال كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني. يعكس هذا الارتباط بالوزارة بصورة جيدة مدى التلاؤم بين مفهوم التشغيل ومفهوم التكوين المهني. فالمفاهيم المهيكلة لهذا التلاؤم تتمثل حسب العوفي وبن سعيد (N. El Aoufir et M. Saïd, 2005) في الكفاءة وقابلية التشغيل.

من جهة أخرى تمت هيكلة التكوين حول نوعين من النشاطات هما: التكوين المهني الأولي والتكوين خلال فترة التشغيل أو التكوين المتواصل، فالتكوين الأولي المجاني يقدم في مراكز عمومية وهدفه الأساسي الاستجابة إلى حاجيات تحدها بطاقة التكوين المهني انطلاقاً من الطلبات المحلية لكل مقاطعة من المقاطعات الخمسين وتكون معلوماتها معتمدة على المستوى المركزي. أما فيما يخص

<sup>1</sup> ministér(=):Avalabel at:site précédent

<sup>2</sup> djenkala méziane , guide pratique en formation professionnel Alger, éditions distribution houma, 2003,p20

التكوين في طور التشغيل، فإن المعطيات، الأكثر صعوبة في جمعها، تشير إلى أن هناك أكثر 80 في المائة من الخدمات يقوم القطاع الخاص بضمانها، في حين أن القطاع العام ممثلاً على وجه الخصوص بـ« الديوان الوطني للتكوين المهني وترقية الشغل» لا يضمن إلا أقل من 20 في المائة من الخدمات، في حين يبدو التكوين المستمر أكثر تركيزاً على المؤسسات الكبرى القادرة على استخدام المباشر لمخرجات التكوين المهني حتى ولو كانت هناك آليات دعم لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. PME.

تجب الإشارة هنا إلى أن منطق الشراكة الذي تتطوي عليه هذه الآليات له حدوده، وأنه بإمكان النظام أن يشتغل بهذا القدر أو ذاك حسب مستوى ديناميكية فروع التكوين المهني وقدرتها على توسيع مطالبها

وهذا ما يعطي الانطباع أن جهاز التكوين المهني في المغرب يتوفر على قدرة استقبال ضعيفة نسبياً بالنظر إلى الطلب المتزايد ما ينبغي التأكيد عليه هنا، أن هذا النظام يضع تلبية حاجيات المؤسسات على قدم المساواة مع مسألة ترقية التشغيل. تشكل هذه الثنائية خاصيته الأساسية.

لم تكن مفردات المسؤولية، والعرض العمومي في مجال التكوين المهني في المنطقة قائمة لا على الأداء ولا على النتائج، ذلك أن مؤسسات التكوين المهني لاتزال تعمل من سنة لأخرى دون متابعة للنتائج، هدفها الأساسي التوسع الكمي. لقد أظهر التحليل المقارن أن هذه الخاصية ليست مقصورة على التكوين المهني في المغرب، وإنما هي حالة عامة نجدها في كل من الجزائر وتونس.

يتدخل العديد من الفاعلين في تحديد الأهداف أو في تنفيذها، فالفروع المهنية ممثلة في مجلس الإدارة لديوان التكوين المهني وترقية الشغل بسبعة ممثلين من المستخدمين (الأعضاء السبع الآخرون يمثلون الدولة)، يتم اشراكهم في عملية التعرف ودعم بروز الطلب في مجال التكوين في المؤسسات، بحيث يجتمعون على مستوى اللجان الجهوية التي تقوم بالتعرف على الحاجيات في مجال التكوين حسب فروع الشغل، كما أنهم ناشطون عبر التجمعات متعددة المهن لمساعدة المجلس. (GIAC)

فمثلاً، تعتبر الجمعية المغربية للصناعة النسيجية والملبوسات (AMITH) شريكاً فعالاً يساهم مالياً في تسيير المدرسة العليا للصناعات النسيجية والملبوسات، ويبقى دور ديوان التكوين المهني وترقية الشغل

يحظى بالأولوية في تسيير التمويل والخدمات: فهو يقوم، في آن معاً، بدور الناظم ومقدم الخدمات وتعود إليه رسوم التكوين المهني.

أما في تونس فإن نظام التكوين المهني الذي تم إحقاقه منذ 2004 بوزارة التربية يشمل جانبين: التكوين الأولي والتكوين المستمر، يتولى تنفيذه وضمانه الفاعلون العموميون والخواص. تعتبر، من جانب القطاع العام، الوكالة التونسية للتكوين المهني (ATFP) التابعة لوزارة التربية والتكوين الفاعل الرئيسي في هذا الشأن، أما وكالة تبسيط المعارف والتكوين الزراعي التابعة لوزارة الفلاحة فتتولى تسيير المؤسسات العمومية للتكوين المهني الزراعي، في حين تتكفل الوكالة الوطنية للسياحة التونسية، التي تقع تحت وصاية وزارة السياحة، بتسيير المؤسسات العمومية للتكوين المهني في قطاع السياحة، كما تقوم كل من وزارة الدفاع الوطني ووزارة الصحة العمومية بضمان مهام التكوين المهني<sup>1</sup>.

إن القدرات الاستيعابية لمجموع الهيئات العمومية المذكورة أنفاً قد جرى تطويرها بفضل إنشاء مراكز التكوين المهني وتوسيع القدرات الاستيعابية للمراكز الموجودة، خصوصاً بفضل توسيع المراكز التي هي على صلة بالمؤسسات. ينبغي الإشارة هنا إلى ثلاثة أنواع من شهادات يحصل عليها المكونون وهي: شهادة الكفاءة المهنية (CAP)، شهادة التقني المهني وشهادة التقني السامي.

تتوزع أدوار عمليات الإصلاحات بين الهياكل العمومية للهندسة والإشراف على التكوين، ومراكز التكوين المهني والمنظمات المذكورة سابقاً. بما أن إصلاحات التكوين المهني في تونس تقوم على منهج الجودة الذي يقتضي، نظرياً، تحميل المسؤولية الكلية للفاعلين، فإن الاستراتيجية التي قررتها الحكومة حددت أدواراً جديدة للهياكل المركزية تتمثل في: تحديد السياسة الوطنية، الأهداف الاستراتيجية، تخصصات التكوين، وشروط الدخول إليها، والوضع القانوني للمؤسسات، والاعتمادات، وقواعد التقييم والمصادقة على الشهادات.

لقد تم تحديد نموذج لسير وتسيير المراكز العمومية للتكوين بناء على منطق الاستقلالية والتعاقد مع المحيط الاقتصادي لكل مركز، ويفترض في هذا النموذج تزويد مراكز التكوين بتنظيم من نوع "المؤسسات" وتحديد عملها عن طريق آليات على قدر كبير من المعلومات الموثقة ضماناً لتسيير غير

<sup>1</sup> Barbier, J.-P. (2002), L'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb, étude comparative entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie, Genève, BIT

مركز وبالشراكة مع المؤسسات. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، يقوم هذا النموذج بتحديد نطاق المسؤولية والمساءلة للمؤسسات تجاه الهيئة الوصية عليها، وخصوصاً تلك الهيئات المركزية التي تعتبر ضرورية في ديناميكيته، كما يعمل على تطوير التكوين بصورة منسقة، ونظرية، مع حاجيات المؤسسات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الاقتصاد المعرفي

ان القرن الحادي والعشرين هو قرن الاقتصاد المبني على المعرفة. كما وان العالم المعاصر يشهد متغيرات كبيرة في ظل التوجه نحو العولمة والخصخصة والاندماجات الاقتصادية. كذلك فإنه يشهد تسارعاً كبيراً في موضوع التطورات التكنولوجية، واخرى فيما يتعلق بتنظيم التجارة عن طريق منظمة الخاصة بالتجارة المتعلقة بحقوق الملكية TRIPS التجارة العالمية وعن طريق حماية الملكية واتفاقيه الفكرية.

ازاء كل ذلك يصبح موضوع صياغة استراتيجية للعلم والتكنولوجيا امراً على قدر كبير من الاهمية لإنجاز تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية في البلدان العربية .

وبناءً على ذلك ، سنتناول النقاط الآتية

#### 1- التخطيط لإستراتيجية وطنية تقوم على انتاج المعرفة :

ان الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة يتطلب اعداد مستلزمات مشروع تقييم اصول المعرفة الوطنية . كذلك لا بد من وضع برامج تساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها أي ابتكار وابداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة<sup>2</sup> .

ولكي تتكامل رؤية واضحة ازاء هذا الموضوع لا بد من تقريبها مع الواقع الاجتماعي لكثير من البلدان العربية. فلو رجعنا الى تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية في عام 1990، فإن طرح موضوع التنمية البشرية والمعلومات ، اصبح البديل الاساسي لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي. فهدف استئصال الفقر لا بد ان يتواصل مع الدور البارز الذي تقوم به تقنيات المعلومات والاتصال . فهي توفر الادوات والوسائل المهمة لتحسين الصحة والتعليم وفي نفس الوقت تقدم القنوات الجديدة لنشر المعرفة. وفي هذا الصدد لا بد من الاخذ بعين الاعتبار بأن هناك احياء وشعوب لا

<sup>1</sup> CNES, (2006), Rapport sur le développement humain, Algérie, Publication

.CNES/PNUD

<sup>2</sup> الرفاعي , د. غالب عوض، "اطلالة اكااديمية على ادارة المعرفة" ، مجلة الرابطة ، عدد خاص ، المجلد الرابع،

العددان 3 و 4 ، تشرين الثاني، 2004 ، ص 12-13.

تزال تفتقر الى اجهزة الهاتف والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والمدارس الابتدائية التي تفتقر الى المستلزمات الدراسية المطلوبة . فإن عصر المعلومات والمعرفة التي تعيشها البلدان المتقدمة قد يبدو بالنسبة لبعض البلدان الفقيرة وعداً كبعد السماء عن الارض<sup>1</sup> . حيث ان كثير من المناطق في البلدان العربية ينطبق عليها هذا الوصف ولكن بدرجات متفاوتة .

اذن لو ذهبنا الى الابعاد الجوهريّة في تنمية بشرية عربية حقيقية سنجد ان التطور في الاقتصاد المعرفي سيعجل في التطور العلمي والتكنولوجي في البلدان العربية. ومن هنا ينبغي الاخذ بنظر الاعتبار عند وضع الخطط التنموية قيام تناسب عقلائي بين اهداف التنمية الاقتصادية وبين حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية انطلاقاً من درجة التطور التكنولوجي في العالم . كما ان التنبؤ بمستوى التقدم التكنولوجي سيحدد الى درجة كبيرة مستقبل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وبالتالي لا بد من جعل التطور العلمي والمعرفي قطاعاً من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعنصراً مكوناً من عناصر التخطيط لهذه التنمية<sup>2</sup>.

وفي هذا المجال يمكن ايضاً ان نقلي نظرة على دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تطور الاقتصاد المعرفي في البلدان العربية. فمن الملاحظ ان التنمية الجارية حالياً في ظل العولمة يصاحبها اتجاه قوي نحو خصخصة مصادر المعرفة وازفاء الطابع التجاري عليها وما يتزامن مع ذلك من فرض اجراءات قانونية لحماية الملكية الفكرية الخاصة. ومما يدعم هذا الاتجاه هو ان النظام العالمي الجديد الناهض من اجل حقوق الملكية الفكرية يميل الى ان يركز على الجوانب الاقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية أكثر مما يركز على اعتبارات المصلحة العامة. وضمن هذا المجال يطرح رأي المطالبين بديمقراطية المعرفة (حق المواطن في المعرفة) ، والذي يتناغم مع ما يؤكد تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام 1998 بعنوان: المعرفة من اجل التنمية. حيث جاء فيه: ان المعرفة ليس على نطاق الصفة وانما على مستوى الشعب كله هي العامل الحاسم للتنمية.

كما يؤكد التقرير نفسه على وجوب التصدي لفجوات المعرفة ما بين البلدان وداخلها ولمشاكل

<sup>1</sup> سليمان، أ.د. جمال داود، "المعرفة العربية والتنمية"، مجلة الرابطة، المجلد الرابع، العددان 3 و4، تشرين الثاني، 2004، ص84.

<sup>2</sup> حلوش، د. عاكف نايف، "اثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربي في ظل العولمة الاقتصادية"، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الاول، آذار، 2005، ص125.

المعلومات التي تضعف الاسواق وتعرقل الاجراءات الحكومية، علماً ان هذه الفجوات هي اكثر حدة في البلدان الاشد فقراً . كذلك يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في ذلك الفقر . ويؤكد التقرير ان هناك حوالي 3 مليارات نسمة تعيش على 3 دولارات في اليوم ، ويتركز معظم فقراء العالم في شرق وجنوب شرق آسيا.

يتضح من هذا ان استراتيجية واضحة لا بد ان تنطلق من حقيقة مهمة وهي ان الاقتصادات العربية ذات بنية تحتية ضعيفة واستثمارات محدودة من جانب ومن جانب آخر فإنها تفتقد الى تشريعات وقوانين تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في اليابان والدول الاوروبية. وفي هذا المجال لا بد ان نتطرق الى نقطتين مهمتين فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي في البلدان العربية. أن النقطة الاولى تتعلق بتوطين التكنولوجيا ، وهذا يتطلب تمكين العلماء والفنيين من فهم عمليات الانتاج ومواصفات المواد المستخدمة ودفعهم نحو القدرة على تطويرها وتحسينها . اما النقطة الثانية فتتعلق بتوليد التكنولوجيا، أي تمكين العلماء والفنيين على عملية الابتكار للتكنولوجيا الجديدة ومساعدتهم في نشرها وتطبيقها.

## 2- تطوير بنية تحتية تركز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من المسلم في الوقت الراهن ان المحدد للقوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي هي المعلومات والمعرفة المطلوبة لإبتكار المستحدثات ولجعل الانتاج اكثر فاعلية. ومن الملاحظ ان قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي بمعدل اكثر من 5% بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بمعدل اقل من 3% لنفس الفترة، لذلك فإن هناك تحول من اقتصاد الصناعات الى اقتصاد المعلومات<sup>1</sup>

والسؤال الثاني الذي يطرح هنا هو كيف يمكن تطوير بنية تحتية تركز الى تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات في البلدان العربية ؟

ان الاجابة باعتقادنا تتكون من شقين :

الاول: تجنب التطوير المجزوء، ونقصد به تطوير قطاع واهمال آخر. وهذا ما حدث فعلاً عندما توجهت البلدان العربية نحو العناية بالتصنيع واهمال القطاع الزراعي ، مما ادى الى حدوث خلل

<sup>1</sup> عبد الهادي ، محمد فتحي ، "أسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير "، اعمال المؤتمر التاسع للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الانترنت (اكتوبر / 1998) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

اقتصادي واجتماعي . فغدا الريف مناطق طرد، بينما اضحت المدن تعج بالاعداد الواسعة من الفلاحين المهاجرين والباحثين عن فرص عمل رخيصة حيث تنعدم الخبرة والمهارة فيها. لقد أدى هذا الى انخفاض الاجور وحدوث البطالة والفقر وباقي مظاهر التخلف الاجتماعي.

**الثاني:** امكانية انفصال الاطار المعرفي عن التكنولوجيا. وهذا من اهم ما يميز منتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها. حيث هناك امكانية لفصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي، وهو توجه جديد. ومما يدعم هذه الفكرة ان كلفة انتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات، على عكس ما يحدث بالنسبة لإرتفاع كلفة الشق التكنولوجي لتحويل هذه المعرفة الى منتجات فعلية. ان هذا يعطي فرصة للعلماء والمهندسين في الدول العربية كي يساهموا معرفياً دون ان ينشغلوا بالجانب التكنولوجي. فعلى سبيل المثال يمكن تصميم الدوائر الالكترونية للشرائح السيلكونية ثم تكليف مسابك تصنيع هذه الشرائح بإنتاج التصاميم في صورتها المادية. ان هذا لا يعني الاهتمام بالانتاج العلمي واهمال جوانبه التكنولوجية وتطبيقاته العملية وانما هو توازي للجهد العلمي والتكنولوجي<sup>5</sup>. في الحقيقية، هناك اهمية كبيرة لإعطاء موضوع تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات. حيث ان قطاع المعلومات هو القطاع الذي يشمل كل الانشطة المعلوماتية في الاقتصاد فضلاً عن السلع المطلوبة لهذه الانشطة. فقطاع المعلومات هو صناعات المعرفة التي تضم التعليم ، البحوث والتنمية، الاتصالات وآلات المعلومات وخدمات المعلومات.

### 3- اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي وسبل الخروج منها

تعتبر المعرفة بالنسبة للمجتمعات التي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة مسألة حاسمة. وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الادوات الاساسية لتحقيق التقدم المؤسس على الاقتصاد المعرفي نحو التحول الحقيقي باتجاه استغلال الموارد الطبيعية والمادية. وبالتالي فإن التأسيس لبعده جوهري قوامه الاقتصاد المعرفي في التنمية البشرية في البلدان العربية يمثل المرتكز الاساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة.<sup>1</sup>

1 حلوش، د. عاكف نايف ، "اثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربي في ظل العولمة الاقتصادية" ، مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الاول، آذار، 2005 ، ص125.

- 1- غياب التبادل الافقي في مجال المعلومات بين البلدان العربية بسبب ضعف البنى التحتية، هجرة الموارد البشرية العربية ، بالاضافة الى محدودية حجم الاسواق العربية وعدم استقرارها في اجتذاب رؤوس الاموال .
- 2- هناك فجوة بين مجموعة الدول العربية والمجاميع الانسانية في العالم على صعيد الخبرة الادارية للمعلومات والخبرة الفنية وكذلك في مجال القوانين والانظمة المتعلقة بالتطور التكنولوجي الحديث (جمود التشريعات والانظمة والقوانين وعدم مسيرتها للتطور المعرفي).
- 3- عدم وجود استراتيجية عربية (موحدة او شبه موحدة) مناسبة لصناعة محتوى المعلومات وانعكاس ذلك في انخفاض جهود البحث والتطوير والابتكار لهذه الصناعة .
- 4- عدم التناسب بين التحولات في شكل المجتمع العربي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والتعليمي والثقافي عموماً والتغيرات والتحولات التكنولوجية المتسارعة على الصعيد العالمي .

#### 4-سبل الخروج من الازمة :

- 1-اعطاء الاهمية القصوى لموضوع اعادة هيكلة التعليم و بكافة مراحلہ وتقوية البحث العلمي والتطوير والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات اقليمية ودولية.
- 2-مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة لإستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.
- 3-العمل على ايجاد بيئة مناسبة لبناء صناعة عربية المحتوى متناسقة ومكملة للصناعات العالمية ومطورة لها .
- 4-العمل على ردم الفجوة الرقمية من خلال العمل على انتشار الانترنت وزيادة اعداد مستخدميه وعلى اختلاف مستوياتهم.
- 5-العمل على تعليم السكان للغات الحية لتمكينهم على الاطلاع المستمر لما يستجد من طرق ومكونات المعرفة .
- 6-زيادة الاهتمام بالعلماء والباحثين ولجميع الاختصاصات من خلال تحسين مستواهم المعاشي وتمكينهم على التواصل العلمي في بلدانهم والعمل على جذب المغتربين منهم بخلق الاجواء المناسبة لهم والعمل على عودة العقول والكفاءات الى الوطن العربي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الهادي ، محمد فتحي، المرجع السابق ص 25.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن الأمن الاقتصادي في دول جنوب المتوسط يواجه جملة من التحديات السياسية على مستوى كل دولة وهذا من الوصول الى رسم استراتيجية من طرف صانع القرار لا بد من موجه جملة من التحديات الداخلية والخارجية، ومن بين الاستراتيجيات التي تضمن الامن الاقتصادي هو اشراك القطاع الخاص المحلي في عملية التنمية المحلية.

الخاتمة

مما لا شك فيه أن ضمان الحركة النشطة للتجارة والصناعة، ضمان لرفعة الاقتصاد وتطوره، ولكن يجب أن نضع في أجندة العمل على مستوى الدولة نظام الأمن الاقتصادي، حيث إن مفهوم الأمن الاقتصادي، هو حماية المصالح الاقتصادية للدولة، وتوفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن، وقدرته على امتلاك الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة، وكما هو معروف أن أهم عناصر الأمن الاقتصادي تتمحور في الأمنين الغذائي والمائي، إذ يقصد بهما قدرة الدولة على توفير الغذاء والماء لأفرادها، وتطور الأعمال يتمثل في توفير فرص العمل لأبناء البلد، حيث يعد العمل المصدر الأساس لدخل الفرد والقومي، عن طريق تشغيل مصادر دخل الدولة وصادراتها، وبالتالي تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، فهي تعمل على تحويل الإنسان في المجتمع إلى فاعل يحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، إذ أن البطالة تسبب العديد من المشاكل الاجتماعية، كما أن استغلال ثروات الموارد الطبيعية، يقصد بها الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية الموجودة على أرض الدولة، ما يسهم في تحسّن حياة المجتمع ورفاهه.

على دول جنوب المتوسط تدعيم علاقاتها و تنحية كل الخلافات المعيقة جانبا من أجل تطوير أطر التعاون و توسيع مجالاته والتخطيط لوضع برامج و آليات لتنفيذ كل الاتفاقيات و نقلها للواقع في إطار شراكة تدعم المصالح المشتركة لكل الأطراف، و تحقيق تحديات التنمية يحتم عليها ذلك، كما يتطلب منها بلورة استراتيجيات مشترك محلية تمس بشكل كبير منطقة الساحل نظرا لمختلف التوترات التي تشهدها، بغية مواجهة الأطراف الخارجية التي تتنافس على التواجد بالمنطقة بشكل يتمحور أساسا حول مصالحها الخاصة لا من أجل تحقيق دعم الاستقرار بالساحل كما يروج له، فبتوسيع رقعة الشراكة بين الدول جنوب المتوسط ستكون الأولوية للمصالح الجوهرية على غرار قضايا الأمن بمختلف مستوياته و كذا مكافحة الظواهر التي تعزز الاستقرار مثل الجريمة المنظمة و الإرهاب.. ومنه تعزيز التنمية من خلال توسيع الاستثمارات كون العامل الاقتصادي سيلعب دور كبير في امتصاص مختلف الظواهر السلبية. فخطورة الوضع تتطلب من كل الأطراف إعادة النظر للوضع من زاوية المصلحة الخاصة التي بدورها ستعود بالنفع على الجميع ومنه؛ الخروج من حلقة المشاكل اللامتناهية التي تدور فيها دول المنطقة خاصة وأن منطقتي الساحل الإفريقي والمنطقة المغربية ستشكلان مع قوة اقتصادية كبيرة بحكم الإمكانيات المتنوعة التي يحوزها كل طرف وربما يؤدي التكتل ليصبح قطبا اقتصاديا يرقى لمستوى المنافسة العالمية مع أهم الأقطاب الاقتصادية. كما يمكن أن

يكون المدخل الأنسب لدفع التعاون المغربي الإفريقي يكمن في توفير الحد الأدنى من مقومات الأمن الإنساني وذلك عبر تنمية العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجارية في إطار العلاقات التجارية وتشجيع الاستثمار الاجنبي، الأمر الذي سيتوسع في إطار خلق اعتماد متبادل مركب لتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين الأطراف ولما لا تحقيق اندماج و التكامل الاقتصادي بين دول جنوب المتوسط و هذا يضمن الامن الاقتصادي لهذه الدول وهذا لا يكون لا من خلال وجود إرادة سياسية من طرف هذه الدول، وهذا كله راجع الي صانعي القرار حيث ان الارادة السياسية القوية تمكنهم من تجاوز هذه العقبات وخاصة فيما يتعلق بتعاون الاقليمي وترك الحساسيات و الصراعات علي جنب ، وخير مثال علي ذلك فشل اتحاد المغرب العربي بسبب القضية الصحراوية ، و التفكير في كيفية توحيد الاقتصاد و كذا المبادلات التجارية لمواجهة التبعية الاقتصادية التي صارت تتخبط فيها اتجاه الدول الغربية بشكل خاص و الدول المتقدمة بشكل عام، و السماح برفع وتيرة النهوض بالاقتصاديات ، هذا التحدي تواجهه هذه الدول اليوم وهو امر لا مفر منه لأن الامن الاقتصادي اليوم اصبح مرتبط بالأمّن الغذائي و الإنساني وحتى العسكري، لان مؤشرات الدولة القوية والمتطور لا تقاس اليوم بالقدرة العسكرية فقط بل بالمستوى المعيشي للسكان ورفاهية المجتمع والتصدي للالتزامات الاقتصادية وتحقيق التطور والازدهار للمجتمع، لذلك اصبح امنها الاقتصادي يعد من امنها القومي وحتى بقاء الدولة لان بقاء الدولة يعني قدرتها علي مواجهة التهديدات الداخلية و الخارجية في نفس الوقت ، فتهديد الداخلي ناتج عن المستوي المعيشي و كثرت البطالة ، اما الخارجي فهو ناتج عن المنافسة الاقتصادية لدول المتقدمة في ضل اقتصاد السوق ، فتحقيق الامن الاقتصادي يتطلب ارادة صلبة من هاته الدول لمواجهة هاته التحديات بالنظر الي الامكانيات البشرية و الموارد الاساسية التي تمتلكها هاته الدول .

فعلية واجب اجتماع هاته الدول علي نظرة موحدة وتحت فكرة المصير المشترك و الاخذ بتجربة الاتحادات السابقة مثل الاتحاد الاوروبي، وكذا الاتحاديات الاقتصادية التي اقيمت في جنوب شرق آسيا لوضع استراتيجية بعيدة المدى من شأنها النهوض باقتصاديات هاته الدول او علي الاقل قدرتها علي مواجهة الازمات الاقتصادية المحتملة ، فامتلاك الموارد الاساسية و المؤهلات البشرية وبالاخص الارادة القوية، حتما سينتج اقتصاد فعال قادر علي مواجهة التحديات المستقبلية .

لقد كان الهدف من الدراسة هو محاولة التعرف علي ما وصلت اليه دول جنوب المتوسط في مسيرتها نحو تحقيق امنها الاقتصادي و تسليط الضوء علي ما تمتلكه هذه الدول من مقومات لذلك، وما يقف في وجهها من صعوبات.

## قائمة المراجع

### قائمة المراجع:

#### الكتب:

- 1-حميد الجميلي. صالح ابراهيم، دراسات في الامن الاقتصادي العربي، ط1، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2005.
- 2-حي بكر وآخرون. تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، حلقة نقاشية من 12 الى 23/04/2009.
- 3-منذر خدام. الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،.2001
- 4-محمد سالم طابع. الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،2007.
- 4-وجدي حسين. المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.
- 5-محمود حسين الوادي. زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 6-سلوى سليمان. السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973.
- 7-روبرتس، موجر تاريخ العلم، انظر ايضا: علي احمد هارون، جغرافية الزراعة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط.2001، نشأة الزراعة واستئناس الحيوان.
- 8-ابراهيم احمد سعيد. اسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية. منشورات جامعة حلب

9-صبري فارس الهيبي. الجغرافيا السياسية. مع تطبيقات جيوبوليتيكية، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2000.

10-مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، بدون سنة نشر.

11-راجيش شندرا، التصنيع والتنمية في العالم الثالث، مطبعة المعرفة، مصر 1994، ترجمة: محمد محمود عمار.

12-مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل -التجربة الجزائرية-. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2009.

13-عبد الله محمد شامية، الاقتصاد الليبي الواقع وسبل النهوض، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أغسطس

14-غرارمي وهيبه، الإدارة الحديثة للمكتبات تقديم: دحمان مجيد الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

15-سيد مرعي . "الطعام الرخيص هل انتهى عصره" ، في مشاكل الغذاء و التنمية و التكامل ، دار المعارف سلسلة اقرأ ، الكتاب رقم 385القااهرة ، 1974.

16- شارلز وجاريت جونز، الادارة الاستراتيجية [مدخل متكامل]، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد

17-سيد احمد عبد المتعال، الجزء الاول. دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001.

18- جورج قزم، الفوضى الاقتصادية، دار الطليعة، بيروت، 1994.

الرسائل الجامعية:

### الدكتوراه:

1-مراد جنيدي، الاصلاحات والانعاش الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2015/2014.

2-صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي لسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2010.

3-صديق مليكة، برنامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية، حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه - في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

4-سميشة تلوج، التشريعات المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه، تخصص قانون، جامعة تيزي وزو، 2017.

5-عصام الدين مصطفى بسيم. النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية الخاصة في الدول الاخذة في النمو اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1972.

### الماجستير:

1-حمد، بلعل، سياسة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن وُسف بن خدة الجزائر.

2-محمد مقض الخزاعلة، الامن الغذائي في المنظور الاسلامي، حالة تطبيقية الاردن، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك الاردن، 2001.

3-باية ساعو. الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وافاق، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة: في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي، 2009.

4-نبيل زغبي، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الاوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2012.

5-إبراهيم النحوي، تحليل وقياس دالة الإنتاج ج بمصنع درفلة القضبان والأسياخ بالشركة الليبية للحد. الصلب، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للصناعة، مصراتة -ليبيا، 2002 .

6-ساعد بوراوي، الممنوح للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008.

ماستر:

1-عراوي عادل، بدائل تنويع الاقتصادي الجزائري في ظل الازمة النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص السياسة العامة، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015 / 2016.

المجالات:

1-ماهر احمد عبد العال الضبع، دور المأسسة في تحقيق الأمن الإجتماعي و الإقتصادي للمرأة الفقيرة ، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد05، العدد03، 2012.

2-كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، ع.8، (جانفي 2005).

- 3-ساوي سهام، حوحو فطوم، واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس دراسة مقارنة، مجلة اقتصاديات المال والاعمال.
- 4-خالد رمضان البيدين عبد الباسط محمد حمودة، التغيرات المناخية وأثرها على الناتج الزراعي في ليبيا للفترة (1980 - 2014)، مجلة علوم التجارية والتقنية البيئية، العدد 02، ديسمبر 2015.
- 5-حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب-تونس، مجلة الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا.
- 6-الرفاعي , د. غالب عوض، "اطلالة اكااديمية على ادارة المعرفة" ، مجلة الرابطة ، عدد خاص ، المجلد الرابع، العددان 3 و4 ، تشرين الثاني، 2004 .
- 7-حلوش, د. عاكف نايف ، "اثر التكنولوجيا في تكامل الاقتصاديات العربي في ظل العولمة الاقتصادية" مجلة الرابطة، المجلد الخامس، العدد الاول، آذار، 2005.
- 8-نبيل، علي، "تكنولوجيا المعلومات وتطور العلم: منظور عربي"، جريدة الرأي الاردنية، السبت، 26 آذار 2005، العدد 12605 .
- على، نبيل.(2002). عنف المعلومات . وإرهابها. مجلة العربي- العدد 526.
- المقالات:
- "1-الولوج تاريخ الموقع 06/02/12 www.worldbank.org
- 2-حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، ، كلية الاقتصاد جامعة وهران، 2009.

3-مقال. عيد علي حسن القليطي، "التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الامن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية «ورقة قدمت الى: مؤتمر المعلومات والامن الوطني، الرياض (2007). عبد المنعم المشاط <http://www.ilo.org/public/english/p>

### الوثائق القانونية:

1-مشروع قانون يتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية المنشآت العامة والخصوصة، 01

2-عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وزارة العدل، مديرية التشريع، المملكة المغربية.  
امر رقم 06 - 08 مؤرخ في 2006/07/15، جريدة الرسمية، عدد 47، مؤرخة في 2006/07/19، معدل ومتمم الامر رقم 01 - 03 يتعلق بتطوير الاستثمار.

3-تم نشر اتفاقية الاستثمار المبرمة بين الدولة الجزائرية وشركة سيدار من جهة ثانية، الجريدة الرسمية، العدد 07، 28 يناير 2007.

4-وكالة النهوض بالطاقة والتجديد، 01 أفريل 2016.

5-انظر المادة الاولي من، مرسوم 2.00.895 ، صادر في 31 يناير 2001، لتطبيق المادتين 17 و19 من القانون، الاطار رقم 95-18، بمثابة ميثاق الاستثمارات، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية .

6-قانون رقم 09 السنة 2010، بشأن تشجيع الاستثمار المادة 10.

7-ظهير شريف، رقم 1.81.254، صادر في 6 مايو 1982، تنفيذ القانون 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة و بالاحتلال المؤقت، قانون نزع الملكية في ضوء العمل القضائي، نصوص قانونية معينة، اعداد محمد لفروجي، الطبعة الاولى 2013.

### تقرير:

1-تقرير التنمية الانسانية، "ما هو ابعد من الندرة، القوة الفقر وازمة المياه العالمية" ، برنامج الامم المتحدة الانمائي، PNUD، 2006..

2-تقرير البنك العالمي: الثورة غير المكتملة، سبتمبر/أيلول (2014).

3-تقرير علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في السياق المرحلة الانتقالية 2011 - 2017، 15/مايو

4- association-anciens-officiers.com/تقرير-حول-ندوة-الشراكة-بين-القطاعين-العام والخاص.

5-الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1997.

6-تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003). نحو إقامة مجتمع المعرفة. UNDP. عمان - الأردن.

### المواقع الالكترونية:

1-المعرفة، الاقتصاد المغربي/ <https://www.marefa.org>

2- [www.mcinet.gov.ma](http://www.mcinet.gov.ma) وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة

3- [www.amica.org.ma](http://www.amica.org.ma) الجمعية المغربية لصناعة و تجارة السيارات

4- <https://www.marefa.org/> المعرفة، الاقتصاد المغربي.

<https://www.marefa.org>-5

[www.plaform.almanhal.com/files/2/85351](http://www.plaform.almanhal.com/files/2/85351)-6

<https://platform.almanhal.com/Files/2/85351>-7

<https://www.el-massa.com/dz>-8

<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2017/5/16/>-10

<http://www.libya-al-mostakbal.org/86/17653> htm-11 /الخصخصة-ودورها-في-

عملية-التنمية-والإصلاح-الاقتصادي-في-ليبيا.

<http://www.ilo.org/public/english/p>-12

13- / أيار 2017. تقرير بونس بلفلاح، المغرب : التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة

والتنمية، مركز الجزيرة للدراسات، 18 مارس / أذر 2014،

<http://studies.aljazeera.net>

-14 <http://www.fao.org/docrep/015/il688a/il688a00.pdf>

14- محمد شتكت عليا، الاقتصاد المعرفي: متحصل عليه من الرابط:

[/iefpedia.com/arab/wp.../2010](http://iefpedia.com/arab/wp.../2010)

المراجع باللغة الفرنسية:

- revue française de marketing n149 1994 -

revue française de gestion stratégie de la banque alexander kamyab samaii

- 1–oecd 2017,valeu added by activity]in dicator[ ,dia:10.1787/a8b2bd2b-en  
]]accessedon 24july2017
- 2–Fayad, M, K "Government expenditure and growth in Libya" unpublished,  
3–ph.D thesis, Liverpool business school, Liverpool John Moores, University  
U.K, 2000.
- 4–djenkala méziane , guide pratique en formation professionnel Alger,  
éditions distribution houma, 2003,p20
- 5–Barbier, J.–P. (2002), L’intermédiation sur le marché du travail dans les  
pays du Maghreb,  
6–étude comparative entre l’Algérie, le Maroc et la Tunisie, Genève, BIT  
CNES, (2006), Rapport sur le développement humain, Algérie, Publication  
..CNES/PNUD
- 7–.les services et la croissance économique, les éditions de locde ; 2005  
Economies de services en Europe et raison de la croissance de l’emploi  
8dans les service , gerhard bosch, alexandra wagner, edition el sevier 2004,
- 9–O’Leary, Daniel E, 1998, Enterprise Knowledge Management, *Computer(March 1998)*,  
pp.54. [Available at:  
<http://csdl.computer.org/comp/mags/co/1998/03/r3054abs.htm>]
- 10– Dorbolo,Jon. Economics Epistemology. *Newsletter on Philosophy and Computer*,  
vol.97. (Fall 1997)

فهرس

الفهرس

مقدمة.....	أ- ذ
11.....	الفصل الأول: الأمن الاقتصادي دراسة معرفية
12.....	المبحث الأول: مفهوم الامن الاقتصادي
12.....	المطلب الاول: تعريف الأمن الاقتصادي
13.....	أ- الاكتفاء الذاتي
13.....	ب- التنمية الاقتصادية
14.....	ج- السيادة الاقتصادية
14.....	المطلب الثاني: محددات الامن الاقتصادي
14.....	ب- الامن الغذائي
15.....	2- الأمن المائي
18.....	3- الأمن التكنولوجي
18.....	4- أمن المعلومات
19.....	1- تعريف الأمن المالي
20.....	2- دور وأهمية الامن المالي
20.....	المبحث الثاني: المجالات القطاعية للأمن الاقتصادي
20.....	المطلب الاول: القطاع الزراعي
21.....	1- حالة القطاع الزراعي على المستوى العالمي
22.....	2- دور الزراعة في التنمية الاقتصادية
23.....	المطلب الثاني: القطاع الصناعي

25.....	2-الاقتصاد الريعي.....
25.....	المطلب الثالث: قطاع الخدمات.....
26.....	1-قطاع الخدمات في العالم.....
27 .....	2- عوامل نمو قطاع الخدمات .....
28 .....	المبحث الثالث: الاقتصاد المعرفي.....
28.....	المطلب الاول: مفهوم الاقتصاد المعرفي.....
29.....	المطلب الثاني: دور إدارة المعرفة في الاقتصاد المعرفي:.....
	المطلب الثالث: أهم الصعوبات التي تواجه الاقتصادات التقليدية نحو التحول إلى الاقتصاد المعرفي
31.....	
31.....	1-حماية حقوق الملكية الفكرية:.....
32.....	2- الإرهاب المعلوماتي.....
35.....	خلاصة الفصل:.....
37.....	الفصل الثاني: واقع الأمن الاقتصادي في دول جنوب المتوسط.....
38.....	المبحث الأول: واقع الامن الاقتصادي الجزائري.....
38.....	المطلب الأول: تطور الاقتصاد الجزائري.....
38.....	1/ مرحلة الانتظار: (1962 - 1966).....
38.....	2/ التصحيح الهيكل الأول: (1967 / 1979).....
39.....	3/المرحلة التكميلية (1978 - 1980).....

- 39.....1- التصحيح الهيكلي الثاني (1979 - 1987).....
- 39.....المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة الانتقالية (1989 - 1999).....
- 40.....1/ الاتفاق للاستعداد الإنمائي الأول في 30 ماي 1989 إلى 30 جوان 1990.....
- 40.....2/ الاتفاق الثاني للاستعداد الإنمائي 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992.....
- 40.....3/ البرنامج الحكومي 1992-1993.....
- 40.....4/ برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995.....
- 41.....المطلب الثالث: البرامج التنموية خلال فترة (2000 / 2014).....
- 41.....أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 / 2004).....
- 43.....ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 / 2009).....
- 44.....ثالثا: برنامج التنمية الخماسي 2010/2014.....
- 46.....الاقتصاد الجزائري وتابعيته للمحروقات.....
- 47.....1/ سيطرة المحروقات على حجم الصادرات.....
- 48.....2/ أهمية المحروقات والحماية البترولية والتجارة الدولية.....
- 49.....المبحث الثاني: واقع الامن الاقتصادي في المغرب.....
- 49.....المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد المغربي.....
- 49.....1-قطاع الفلاحة.....
- 50.....2-الصناعة.....
- 51.....3- القطاع الثالث:(السياحة).....
- 52.....1-تبعية الاقتصاد المغربي.....
- 52.....أ- التبعية التجارية.....
- 53.....ب- التبعية المالية.....

54.....	ج- تعميق التبعية التجارية
55.....	المبحث الثالث: واقع الامن الاقتصادي في تونس
55.....	المطلب الأول: قطاعات الاقتصادية في الاقتصاد التونسي
60.....	المطلب الثاني: التبعية الاقتصادية لسياحة في تونس:
60.....	المبحث الرابع: واقع الامن الاقتصادي في ليبيا
60.....	المطلب الأول: القطاعات الاقتصادية
62.....	2- القطاع الصناعي:
63.....	المطلب الثاني: الاقتصاد الليبي وتابعيته للمحروقات
66.....	خلاصة الفصل:
68.....	الفصل الثالث: تحديات الامن الاقتصادي لدول جنوب المتوسط
69.....	المبحث الأول: التحديات السياسية
69.....	المطلب الأول: الإرادة السياسية لصانع القرار
71.....	1- الارتقاء بالقدرات المؤسسية في إدارة الشأن العام
72.....	الاهتمام بالقضايا الاقتصادية الظرفية
75.....	المطلب الثاني: ضرورة ديمقراطية القطاع الاقتصادي (القطاع الخاص)
75.....	1- قطاع الخاص في الجزائر:
77.....	2- تطوير قطاع الخاص في تونس
83.....	المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية
83.....	المطلب الأول: التنوع الاقتصادي لدول جنوب المتوسط
88.....	المطلب الثاني: القوانين الاقتصادية

---

93.....	المبحث الثالث: التحديات الاجتماعية والثقافية.....
93.....	المطلب الأول: التكوين المهني ضمان اليد العاملة.....
97.....	المطلب الثاني: الاقتصاد المعرفي.....
97.....	2- تطوير بنية تحتية ترتكز الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
99.....	3- اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المعرفي وسبل الخروج منها
101.....	4- سبل الخروج من الازمة.....
102.....	خلاصة الفصل.....
104-106.....	الخاتمة.....
108-116.....	قائمة المراجع.....
120 -124.....	الفهرس.....